

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٩

الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

انتخابه لترؤس الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. إن مناقبه العظيمة ستسهم إسهاما كبيرا في نجاح عملنا. وأود أن أؤكد له الدعم الثابت من وفد غينيا - بيساو في أداء مهمته النبيلة.

كما أود توجيه تهنئتي الحارة إلى سلف الرئيس، الشيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة البحرين، على الحنكة والكفاءة اللتين أظهرتهما أثناء فترة ولايتها.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم تهنئتي إلى الأمين العام بان كي - مون على العمل الممتاز الذي قام به منذ انتخابه. إننا نتفق كليا مع محتويات تقريره، ومع تحليله للوضع الدولي. ونؤيد التدابير، التي أوصى بها.

إن منع الصراعات وحلها السلمي، وصون السلم والأمن الدوليين، أمور تحتل موقعا مركزيا في ميثاق الأمم المتحدة. لذا، فإنه من واجب جميع الدول الأعضاء بذل الجهود لبلوغ تلك الأهداف النبيلة. ونحن نعتقد أن إنشاء تحالف دولي من أجل السلام، والأمن الدولي، وتعزيز حقوق

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميرافهي (بوتسوانا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

اصطحب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فييرا (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصا

بالانكليزية: قبل كل شيء، أود أن أهنيئ الرئيس على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



منظومة الأمم المتحدة لإنشاء شبكة دولية حقيقية للقضاء على هذا البلاء.

وقد قررت حكومة غينيا - بيساو إطلاق برنامج تشفي لمعالجة المشاكل في القطاع المالي، يكون أداة ضبط مقابل المؤسسات المالية الدولية. ومن المحتمل لهذه الخطوة أن تتيح لنا إعادة إنشاء وتدعيم إطار التفاعل والشراكات الخارجية في مجال التعاون من أجل التنمية. والموافقة على برنامج ما بعد الصراع، من جانب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ستكون خطوة هامة نحو تحقيق العافية الاقتصادية والاستقرار للبلد.

ونحن ندرك مسؤولياتنا في أن ندير بشفافية الموارد المحدودة المتاحة لنا، ونحارب الفساد عبر إدارة رشيدة قائمة على ديمقراطية حقيقية.

والوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر المانحين من أجل غينيا - بيساو في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ضرورة ملحة للاستقرار السياسي والمؤسسي لبلدنا. ومن نافلة القول إنه بدون الدعم الثابت من المجتمع الدولي، سيكون من الصعب علينا تهيئة الظروف اللازمة لتوطيد الاستقرار وترسيخ المصالحة الوطنية السياسية الحقيقية، التي تشكل عنصرا أساسيا إذا أردنا حماية السلام وتحقيق التنمية المستدامة في غينيا - بيساو.

واسمحوا لي أن أشيد بالمنظمات دون الإقليمية، مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، على دعمها وتضامنها الدائمين، اللذين استفدنا منهما في جهودنا لمجابهة الصعوبات السياسية والاقتصادية والمالية الكبرى التي نواجهها. وأود أيضا أن أرحب بالمساهمة الهامة التي قدمها فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، لتحسين الحوار بين شركاء التنمية الدوليين،

الإنسان والدفاع عنها، هو السبيل المثالي لتنشيط المساعي نحو حل الصراع.

والإرهاب والاتجار بالمخدرات آفتان تهدداننا جميعا، ويمكنهما حتى أن تسببا ضررا كبيرا لاستقرار بلد ما. وغينيا - بيساو، شأن بلدان أخرى عديدة في غرب أفريقيا، تواجه ظاهرة الاتجار بالمخدرات. والبنية التحتية الضعيفة للدولة، والمشاكل التي نواجهها في ضبط حدودنا - وخاصة مياها، أتاحت لتجار المخدرات وغيرهم من عناصر الجريمة المنظمة أن ينتشروا في بلدنا. وقد أدى ذلك إلى أنواع عديدة من الصعوبات لسلطاتنا، إلى حد تشويه صورة غينيا - بيساو وتعرض علاقاتنا مع المجتمع الدولي للخطر.

وعلى الرغم من الإرادة السياسية لدى الحكومة، وتصميمها على مكافحة الاتجار بالمخدرات، لم نستطع أن نضع حدا لهذا البلاء. ولن يكون القضاء عليه ممكنا إلا بالاستناد إلى التعاون الدولي. وخطة الطوارئ التي أعدتها حكومتنا لمكافحة الاتجار بالمخدرات تثبت تصميم بلدي على جعل مكافحة هذه الآفة والجريمة المنظمة هدفا وطنيا. لكن المؤسف أنه ليست لدينا الموارد البشرية المدربة أو الوسائل المادية والمالية اللازمة لتنفيذ تلك الخطة.

ويسرن أن مؤتمرا دوليا بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا سيعقد قريبا. ونود أن نشكر الحكومة البرتغالية على رغبتها في استضافته في لشبونة. وبالمثل، هناك مؤتمر إقليمي سيعقد في داكار، وسيسعى إلى تعزيز تنسيق أفضل بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أناشد جميع البلدان القادرة على المشاركة بجزئها وتكنولوجيتها المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، أن تساعدنا في محاربة تلك الأنشطة الإجرامية، التي تعرض للخطر الأمن والاستقرار الداخليين لبلداننا، وتشكل تهديدا خطيرا لشبابنا. وفي ذلك الصدد، أرحب بجهود

جميع الظروف والحالات. ويعلمنا التاريخ أن التغيير، لأنه لا مفر منه، لا يمكن أن يعوّق إلى أجل غير محدد.

إن الصين دولة واحدة وشعب واحد. وإسهام جمهورية الصين الشعبية في صون السلام والأمن الدوليين وشراكتها، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، أمران نموذجيان. وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي والحقيقي والوحيد للشعب الصيني.

وندرك المشاكل والصعوبات التي نتج عنها في العالم بشكل عام، وفي أفريقيا بشكل خاص، حيث تستمر حالات الصراع والأزمات الإنسانية، كما هو الحال في دارفور والصومال. ويجدون الأمل في أن تسود روح جديدة للتعاون في إطار المجتمع الدولي بحيث يمكن إيجاد حل دائم وإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وبالتالي نحن بحاجة إلى منظمة فعالة تمثل التنوع الجغرافي والثقافي والديني في العالم، منظمة تأخذ بعين الاعتبار التطلعات الشرعية لعدد أكبر من البلدان وتدافع بالتزام وتصميم مماثلين عن هذه التطلعات من أجل التمثيل والمشاركة العادلين في مداولات مجلس الأمن واتخاذ القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس ولايات جمهورية ميكرونيزيا الموحدة.

وحشد المساعدة الخارجية لبلدي في مرحلة صعبة، بشكل خاص، من تاريخنا الحديث.

ومن المهم أيضا تأكيد الدور الذي يقوم به الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو، والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأود أن أعرب عن شكرنا على مساهمة منظومة الأمم المتحدة عموما، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو خصوصا، في عملية إحلال السلام والاستقرار السياسي في بلدنا.

وظلت العلاقات بين مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والأمم المتحدة تتطور بطريقة منتظمة ومرضية. ونسترعي الانتباه إلى التقدم الذي أحرز بالفعل في توطيد الديمقراطية وسيادة القانون فضلا عن التقدم المحرز في تعزيز احترام حقوق الإنسان في المجموعة. وهذا يشكل تغييرا ملحوظا في حياة شعوب الدول الأعضاء في المجموعة. وفي الواقع، إن بلدانا الثمانية - وهي أنغولا والبرازيل والبرتغال وتيمور - ليشتي والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق - ملتزمة بجمع أواصر القربى بينها وهوياتها الثقافية من أجل إنشاء منتدى للتبادل، بروح من التضامن المستمر والفعال. واستفاد بلدي، غينيا - بيساو، من الدعم الذي قدمته هذه البلدان الشقيقة في معالجة العديد من الصعوبات التي أوضحتها. وباسم شعب غينيا - بيساو، أشيد إشادة حارة بالقيادة الموجودين هنا، وأشكرهم، مكررا الإعراب عن تصميمنا على تعزيز العلاقات التاريخية للصدقة والتعاون بين شعوبنا.

كما أود أن أؤكد مجددا تصميمنا على الإسهام في تعزيز دور الأمم المتحدة في إحلال السلام والاستقرار الدولي والتنمية. ونؤيد التسوية السلمية للمنازعات وتعزيز الحوار في

كان معظم الناس في ذلك الوقت يعتبرون تغير المناخ أمرا افتراضيا وتهديدا متخيلا أكثر مما هو حقيقي. والآن، أصبح تغير المناخ أمرا مقبولا بوصفه واقعا وتأثيره السلبي يعتبر حتميا ومهددا للحياة، وعلى نحو أحص بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ميكرونيزيا. ومما يدعو إلى التشجيع حقا الشعور الحالي بالإلحاح الذي يوليه المجتمع العالمي لتغير المناخ، على النحو الذي تدل عليه الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقد في جميع أرجاء العالم، ولكننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها.

ويلزم أن نتخذ إجراء جماعيا الآن وأن نتصرف بشكل مسؤول لإنقاذ كوكبنا، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وإذا أريد لإجرائنا أن تكون فعالة، فإن من الحتمي أن نتابع جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ مع الشعور بالإلحاح وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية على السواء. ومن الأهمية بمكان أن يرافق الاعتراف بالتهديدات التي يمثلها تغير المناخ توفير التمويل الكافي والإضافي من جانب البلدان المتقدمة النمو لأضعف البلدان بغية مساعدتها على معالجة متطلباتنا للتكيف والتخفيف. وبالتالي نحن نؤيد اتخاذ تدبير مؤسسي مناسب لصندوق التكيف يكون مستجيبا لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن التكيف وتخفيف الآثار لهما وجوه عديدة، وأحدها هو الحاجة الملحة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تحسين وصولها إلى مصادر الطاقة المتجددة، لكي نتمكن من الاعتماد لأمد طويل على الوقود الأحفوري. وفي ذلك الصدد، أود أن أسجل شكري على المساعدة الكريمة المقدمة من حكومات إيطاليا والهند وغيرهما إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

اصطحب السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موري (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في المناقشة العامة للجمعية العامة للمرة الأولى منذ أن توليت منصب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة في أيار/مايو هذا العام. وفي هذه المناسبة، يشرفني أن أعرب للسيد سرجان كريم عن احترامي وتمنياتي بانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولديّ كل الثقة بأنه سيفي بالمعايير العالية لأسلافه الموقرين. كما أود أن أعرب عن تمنياتي للأمين العام، معالي السيد بان كي-مون، وهو يتولى قيادة المنظمة. وأتعهد للأمين العام بتقديم الدعم القوي من حكومتي. وأود أن أؤكد مجددا على التزاماتنا وعلى الأهمية التي يوليها بلدي لتعددية الأطراف ولأغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

وقبل أيام قليلة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، اجتمعنا في هذه القاعة ذاتها لتقييم التهديد العالمي الذي ربما يشكل أهم تحدٍ وحيد يواجه كوكبنا اليوم: ألا وهو تغير المناخ. وقبل أن يصبح تغير المناخ موضوعا مدرجا في جدول الأعمال بفترة طويلة، كانت ميكرونيزيا في صدارة الذين يطالبون باتخاذ إجراء لمكافحة ما يعرف الآن بتغير المناخ. ولأعوام، جادلنا بأننا، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، من أكثر الدول هشاشة وبأن تغير المناخ يهدد وجودنا ذاته.

وقطعنا شوطا طويلا في فترة قصيرة. فانظروا أين كنا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز ١٥ عاما حينما تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ: فقد

الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبحكم كون ولايات ميكرونيزيا الموحدة منتشرة على نطاق واسع في شمال غربي المحيط الهادئ، ونظرا لمواردنا الشحيحة ولارتفاع تكلفة المواصلات، فإننا نواجه تحديات كثيرة وهائلة. ولجابهة هذه التحديات، فإن ميكرونيزيا تعتقد أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيوفر لنا حلا، ليس من خلال مواجهة النقص في الهياكل الأساسية فحسب، بل أيضا من خلال تمكيننا من تحقيق مقاصد إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك الأهداف المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

ومن أهم الأولويات في بلدي توفير الاتصال السريع لجزرنا بشبكة الإنترنت. ويجري التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تطوير مشروع الاتصال للمحيط الهادئ، الذي سيستجيب للحاجة إلى الهياكل الأساسية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة المحيط الهادئ. ونأمل أن يسمح المشروع للمنطقة بإقامة شراكة فعالة مع المجتمع الدولي ويساعد في تحقيق المنافع التي من شأنها دعم أهدافنا في التنمية المستدامة. ولكننا لن نتمكن من تنفيذ المشروع بدون الدعم المالي من المجتمع الدولي.

إنني أشيد بالتقدم المحرز في مبادرة الحضور للأمم المتحدة في المحيط الهادئ، التي يمثلها في بلدي صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد أعربنا خلال السنوات القليلة الماضية عن شواغلنا لعدم وجود حضور كاف للأمم المتحدة في ميكرونيزيا بغية المساعدة في مواجهة تحدياتنا الإنمائية. وهذه المبادرة التي طالما انتظرناها سوف تتحول إلى حقيقة على

وفي آذار/مارس، قدمت ميكرونيزيا اقتراحا بتعديل بروتوكول مونتريال بهدف تعزيز فعاليته. ومع أن تعديلنا المقترح استهدف تعزيز فعالية ولاية البروتوكول الخاصة بالأوزون، إلا أن ميكرونيزيا لديها مصلحة خاصة بمنافع المناخ الكبيرة المرتبطة بالبروتوكول. وإننا نرحب بالنتائج الإيجابية للاجتماع التاسع عشر التاريخي للأطراف في البروتوكول. ونأمل أن تبذل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة جهودا مماثلة تعود بالمنافع المناخية.

قبل عامين، وأثناء المؤتمر الثامن للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في كوريتيبا بالبرازيل، قامت ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو بعرض مبادرة عنوانها تحدي ميكرونيزيا. وتحدي ميكرونيزيا عبارة عن جهد تعاوني فيما بين الدول الجزرية والأقاليم في المحيط الهادئ، ويمثل أفضل ما في الروح الميكرونيزية، وهو العمل المشترك من أجل الهدف المشترك ومواجهة الشواغل المشتركة. ومن ناحية عملية، يخصص تحدي ميكرونيزيا للحفاظ ٣٠ في المائة من التنوع البيولوجي البحري و٢٠ في المائة من التنوع البيولوجي البري بحلول عام ٢٠٢٠ في كل منطقة ميكرونيزيا.

إننا نعرب عن شكرنا للمنظمات الإقليمية والدولية وللنظمات غير الحكومية التي قدمت الدعم لتحقيق أهداف المبادرة. ونحن نسعى إلى الشراكة والمساعدة الدولية من أجل التغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض طريق تنفيذ تحدي ميكرونيزيا. وتحث حكومة بلدي مرفق البيئة العالمي على المشاركة مع الآخرين، كحكومة تركيا، في تقديم المساعدة لتخفيف هذه الغاية.

وليس من قبيل المغالاة تأكيد الدور الأساسي الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية

إصلاحها الفوري لتمكين الدول الجزرية النامية من استخدام الصندوق للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية قانون البحار.

ويعتمد شعب ميكرونيزيا إلى حد كبير على الموارد البحرية في معيشتها. ونحن نولي اهتماما كبيرا بالحفظ والاستخدام المستدام لموارد مصائد الأسماك. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن القلق إزاء مسألة المصيد الجاني أو المصيد المرجح لمصائد الأسماك التجارية. وبينما تعتبر تلك مرتجعات لدى الآخرين، فإنها تعتبر موارد حيوية يعتمد عليها أبناء شعبنا لسد رمقهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى بقوة لإيجاد السبل للتصدي لهذه المسألة بهدف الحد من صيد الأسماك غير المستهدفة وإيقافه. وثمة موضوع هام آخر يثير القلق وهو الصيد المستمر بشباك الجر في قاع البحار. وسيكون مأساويا للنظام الإيكولوجي البحري والتنوع البيئي إذا ما استمرت ممارسة صيد الأسماك الهدامة تلك بدون توقف. إننا نحدد نداءنا، الذي وجهناه من هذا المنبر قبل سنوات، بوقف الصيد بشباك الجر.

وأود أن أشير على نحو إيجابي إلى الجهد الطويل الأمد من جانب إيطاليا والعديد من الدول الأخرى لتشجيع هذه الهيئة على اتخاذ موقف توافقي ضد فرض عقوبة الموت. وفي العام الماضي وقّع بلدي على البيان الذي أدلت به فنلندا حول هذا الموضوع الهام (انظر A/61/PV.81). وما زلنا ندعم هذه القضية بثبات.

وإذ أنتقل إلى المناقشة المطولة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، أود أن أكرر التأكيد على قلقنا إزاء حقيقة أن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد أيضا من جديد تأييدنا لليابان والهند، من منطقة آسيا - المحيط الهادئ، كعضوين دائمين في مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، لا بد من إتاحة تمثيل أكبر للبلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية والدول الصغيرة.

أرض الواقع في ميكرونيزيا قبل نهاية هذا العام. ولن نتوان في الاستفادة من هذه المبادرة بشكل كامل. ولذا من الأساسي أن يكون المكتب المشترك موجودا في بلدي تمشيا مع أهدافه، ولا بد من التمسك بالمهدف الأصلي فيما يتعلق بموظفي المكتب إذا كان له أن يحدث تغييرا إلى الأفضل، سواء في التنفيذ الفعال لبرامج الأمم المتحدة في الميدان، أو في تعزيز قدرة بلدي للحصول على حصته العادلة من المساعدات والخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة.

ونظرا لأن بلدي أحد تلك البلدان التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها تواجه تحديات أكبر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يولي قيمة كبيرة لحضور الأمم المتحدة على المستوى الملائم في المكتب المشترك الذي سيكون بلدي مقرا له، وذلك من أجل المساعدة في التنفيذ الفعال والاستخدام الأنجع للمساعدات الخارجية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتشيد حكومة بلدي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتطوير خطة دورة البرنامج لفترة السنوات الخمس القادمة التي ستوفر المساعدات لبلدي بغية دعمه في مواجهة قضايا الفقر والقدرات المؤسسية. وسيكون مكتب الأمم المتحدة المشترك وسيلة هامة تؤدي دورا محوريا في تنفيذ وتحقيق أهداف محددة في البرنامج.

وبوصفنا قيّمين على منطقة شاسعة من المحيط الذي تتشاطر خيراته مع المجتمع الدولي، لن يفوتني إبداء بعض الملاحظات حول موضوع المحيطات والبحار. أولا، أود أن أعرب عن امتناننا لحكومة النرويج وغيرها من الحكومات التي ساهمت في الصندوق الاستثماري المنشأ لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التقدم بطلباتها المتعلقة بجرفها القاري الواسع بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولكننا نشعر بالقلق إزاء العقبات التي تمنع الوصول إلى الصندوق. وهناك حواجز مؤسسية أكثر مما ينبغي لا بد من

العامّة في دورتها الثانية والستين. ويود وفد بلدي كذلك أن يثني على سلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، لقيادتها الجمعية العامّة في دورتها الحادية والستين، لا سيما معالجتها للمسائل الصعبة التي ما فتئت تمنع تنشيط الجمعية العامّة وإصلاح مجلس الأمن. ويعرض وفد بلدي تعاونه وتأييده التامين لتعهد الرئيس بالاستمرار في برنامج عمل الإصلاح الشامل للمنظمة ومعالجة العديد من التحديات التي تنتظرنا.

وبما أن هذه أول دورة للجمعية العامّة تعقد منذ تعيين معالي السيد بان كي مون أميناً عاماً، ينتهز وفد بلدي هذه الفرصة للتأكيد له على تأييد ناورو الذي لا يتزعزع وتعاونها التام مع قيادته للأمم المتحدة.

إنه لشرف كبير لي أن أحاطب هذه الهيئة للسنة الثالثة على التوالي، وهذه المرة بصفتي الرئيس العائد مؤخراً إلى دولتنا الجزرية الصغيرة ناورو. وكما يعرف الأعضاء بدون شك، عندما توليت مهام الرئاسة قبل ثلاث سنوات، كان بلدي على وشك الانهيار. ورغم أن ناورو كانت بلداً صغيراً مانحاً وذا دخل عالٍ في وقت ما، تبددت ثروتنا في جيل واحد من خلال سوء الإدارة والفساد من قبل الحكومات السابقة. وكان سجلنا الماضي في الحكم السيئ والحاجة إلى إعادة بناء ناورو هما السببان الرئيسيان لشرع حكومتنا في تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة وتوفير واحد من أهدافها الأساسية: تشكيل وإدارة حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة.

إن حكومتنا تعمل ببطء لكن بصورة دؤوبة على تحسين ناورو. فخلال فترة الثلاث سنوات من رئاستنا، سنواصل القيام بذلك على أساس برنامج للإصلاحات الاقتصادية والسياسية معاً إلى جانب الحكم الرشيد. ونعتقد أننا نقوم بتحسين الوضع وتخزيننا نتائج الانتخابات التي أجريت في آب/أغسطس أننا قد حزننا على ثقة شعبنا. لكنه

وبينما نظل ثابتين على موقفنا من إصلاح مجلس الأمن، سوف نؤيد أي أفكار ابتكارية يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التقدم في هذه المسألة، مثل المقترح المتعلق بإجراء عملية تفاوضية بين الحكومات. وفي الدورة الثانية والستين للجمعية العامّة، يجب علينا مواصلة العملية التي كانت قد بدأت ونبذل كل جهد لتحقيق النتائج المرجوة.

وأود أن أختتم بياني بالتعبير عن شعوري بالتفاؤل إزاء ما يمكن للدول المجتمعّة هنا تحقيقه في النهوض بمجدول أعمال الأمم المتحدة الطموح حقاً. وفي ضوء التحديات التي نواجهها، لا نستطيع التصدي لها إلا من خلال التفاؤل والعزم على مر الزمن. ونحن في ولايات ميكرونيزيا الموحدة سنكون هنا للقيام بدورنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامّة، أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيماويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى خارج قاعة الجمعية العامّة.

خطاب السيد لودويغ سكوتي، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامّة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد لودويغ سكوتي، رئيس جمهورية ناورو إلى قاعة الجمعية العامّة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامّة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد لودويغ سكوتي، رئيس جمهورية ناورو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامّة.

الرئيس سكوتي (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بخالص التهاني للسيد سرجان كيريم بانتخابه رئيساً للجمعية

الجزرية الصغيرة على تعيين موظفين في هذه المكاتب، هي أيضا من قصر النظر. وعلاوة على ذلك، يضع تعريف الأمم المتحدة "للشراكة" في المبادرة عبئا كبيرا على حكوماتنا الوطنية. وهو لا يستجيب لأولوياتنا الوطنية وافتقارنا إلى الموارد، وبالتالي يضعف التلاحم بين المنظمة وبلداننا.

وبالرغم من عدم تحقيق تقدم ملحوظ، نرى أنه يمكن إنقاذ المشروع دون المساس بمقاصده وأهدافه الأصلية إذا توفرت الإرادة والرغبة الصادقتين في التجاوب مع احتياجاتنا. ولذلك نطلب من الجمعية العامة والأمانة العامة ضمان افتتاح مكاتب في بلداننا تليق بمثل الأمم المتحدة وسمعتها. ونريد أن نرى الأمم المتحدة في الميدان في ناورو وفي جميع أنحاء منطقة المحيط الهادئ، تمد لنا يد المساعدة في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ومما لاشك فيه أن منطقة المحيط الهادئ تبذل قصارى جهدها لتنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها بمقتضى استراتيجية موريشيوس والاتفاقات الدولية الأخرى بخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتقرير الأمين العام ذو الصلة (A/62/279) يكشف بوضوح أنه بموجب خطة المحيط الهادئ، وافقت منطقة المحيط الهادئ على أولوياتها الإنمائية المستدامة وتسعى حثيثا لتحقيق تلك الأولويات التي تعكس التزاماتنا الدولية. بموجب تلك الاستراتيجية وتعترف بها. ويعرض تقرير الأمين العام وخطة منطقة المحيط الهادئ التقدم المحرز في بعض المجالات الرئيسية ويحددان المبادرات الهامة للقيام بأعمال المتابعة.

ومع ذلك، من الواضح تماما أيضا أننا والأمم المتحدة بحاجة إلى المزيد من العمل. وهذه الحقيقة واضحة بجلاء في التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يحذر من ضيق الفرصة السانحة لإبطاء الاحترار العالمي وتغير المناخ.

انتعاش بطيء ومؤلم، ونقدر جميع المساعدات التي يمكن أن نحصل عليها.

ونقدر حقيقة أن الأمم المتحدة تعرف جيدا حجم التحديات الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ وتدرك أيضا أن المساعدات لم تترجم في شكل مكاسب إنمائية بشرية في العديد من الأماكن، مما يعني أن منطقة المحيط الهادئ تواجه خطر عدم تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا المجال، يرحب وفد بلدي ويؤيد نية الرئيس عقد اجتماع على مستوى القادة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أثناء الدورة الحالية.

وخلال المناقشة العامة في الدورة الحادية والستين (انظر A/61/PV.16)، لاحظنا في هذه القاعة التاريخية أن مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها ليس لها وجود دائم في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلن أن تحالفا يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يفتتح ما مجموعه ثمانية مكاتب في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بما فيها بلدي ناورو. ولقد رحبنا بذلك الإعلان التاريخي، والتقدم الذي أشار إليه نحو الاتساق مع الأمم المتحدة ومع المساعدات والدعم الذي سوف توفره المكاتب الجديدة لبناء القدرات الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا كدول أعضاء نسدد ما علينا من مستحقات للأمم المتحدة، ونساهم في قوات حفظ السلام، ونضطلع بمسؤولياتنا في المجتمع الدولي، نستحق مكاتب تعزز أهمية الأمم المتحدة وتقوم بتنفيذ سياستها. ولذلك أصبنا بخيبة أمل كبيرة من عدم تحقيق تقدم في افتتاح مكاتب مقبولة في بلداننا منذ أن تم الإعلان عن ذلك. إن التأخير في تلك المبادرة وافتراضات الأمم المتحدة فيما يتعلق بقدرات الدول

وقد كان البروفيسور جيفري ساكس محقا عندما قال إنه، على الرغم من ضرورة عملنا جميعا معا لحل مشكلة الفقر العالمي، فالفرصة متاحة أمام البلدان المتقدمة النمو من خلال مواردها وتكنولوجياها لفعل شيء ما بهدف وضع حد لهذه المشكلة بصورة نهائية. وما زال هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها دوليا بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بعيد المنال. وهذا يسلط الضوء على الفرصة المتاحة للعالم كي يبذل المزيد من الجهد بغية التخفيف من شدة الفقر وإزالة القيود التي تعيق تقدم العديد من البلدان النامية.

وعلى غرار غيرنا من البلدان المثقلة بالديون، فإن بلدي مثقل بالديون بصورة مضاعفة جراء الدين الهائل الذي ورثناه عن الحكومات السابقة. وبعد تقييم متأن لإمكانات ناورو في مجال التنمية خلال السنوات الثلاثين المقبلة، خلصنا إلى النتيجة المؤسفة وهي أن ناورو لن تستطيع خدمة سوى قسط صغير جدا من ذلك الدين. وسنحتاج إلى طلب الصفح من تلك البلدان والمؤسسات التي ندين لها بمعظم الأموال.

وتفتخر هذه المنظمة باتصافها بالشمولية ومناصرة الجميع، غير أن وفد بلدي يشعر بإحباط كبير لأنه، على الرغم من جهود ناورو وغيرها من المدافعين عن هذه القضية، ما زالت الأمم المتحدة تتجاهل الرغبة التي عبرت عنها تايوان وشعبها البالغ تعداداه ٢٣ مليون نسمة في أن تصبح عضوا في هذه المنظمة.

وفي ١٩ تموز/يوليه من هذا العام، قُدم طلب للعضوية في الأمم المتحدة إلى مكتب الأمين العام، وقعه رئيس تايوان المنتخب ديمقراطيا، فخامة تشين شوي - بين. وللأسف، انتهك ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي لمجلس الأمن. وعملا بمشورة قانونية سيئة، لم يُجبل مكتب الأمين

وهذه مسألة تبين بعضا من أوجه عدم المساواة في النموذج الحالي للتنمية العالمية: أي أن البلدان الجزرية الصغيرة لا تسهم إلا بقسط قليل جدا في المشكلة غير أنها من المحتمل أن تكون الأكثر تضررا منها.

والحاجة إلى بذل المزيد من الجهد بادية لنا تماما من خلال التقارير الأخيرة عما أُحرز أو لم يُحرز من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن منطقتنا تكافح في العديد من مجالات الأهداف الإنمائية للألفية، ومن الإنصاف القول، على نحو ما يشير إليه تقرير الأمين العام، إن القيود المستمرة المفروضة على مستوى القدرات تمثل العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ - التي تشمل ناورو.

ولهذا، أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن بالغ تقدير شعبي لشركائنا الإنمائيين، وعى رأسهم أستراليا و تايوان واليابان والاتحاد الأوروبي وغيرها، على دعمهم في هذا المجال وغيره من المجالات، الذي بدونه لكنا سننهار كليا بوصفنا دولة وشعبا. غير أنني أأمل أن تستطيع الجمعية تقدير أن منطقتنا، على الرغم من مساحتها الشاسعة، تعاني من العزلة والحجم الصغير نسبيا لبلدانها وسكانها.

وحتى بأفضل الممارسات في الإدارة والحكم، فإن التنمية المستدامة لاقتصاداتنا تعرقلها تكاليف النقل المرتفعة وانخفاض وفورات الإنتاج الكبير. وفي ناورو، يزيد الشحن من تكلفة جميع الواردات بما لا يقل عن ١٥ إلى ٢٠ في المائة. وبالمثل، تشكل أنواع الطاقة البديلة الميسورة التكلفة والمستدامة أولوية قصوى لبلدي ومنطقتي لأنه ينبغي لنا، بفعل الازدياد المطرد لتكلفة الوقود الأحفوري، دفع قسط عال مقابل شيء يسهم في الاحترار العالمي وزوالنا المحتمل باعتبارنا جزرا في المحيط الهادئ.

وتتطلع شعوب العالم إلى أن تقوم الأمم المتحدة وقادتها بتحديد التحديات العالمية الرئيسية التي تواجه العالم اليوم واتخاذ إجراء بشأنها. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، اختتمنا مناسبة رفيعة المستوى بشأن تغير المناخ. وتناولت مناقشاتنا مجموعة متنوعة من وجهات النظر والاقتراحات التي نأمل أن تفضي جميعها إلى عقد العزم على الصعيد العالمي لتحقيق تغييرات هامة. وترى ناورو أنه من مسؤولية المجتمع الدولي، لا سيما تلك البلدان ذات القدرة التي تتماشى مع مركزها بوصفها دولا متقدمة النمو، تقديم المساعدة المالية والإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي ستعاني من أوحش عواقب تغير المناخ العالمي.

وبطبيعة الحال، علينا الاعتراف بتلك السياسات المتعلقة بتقديم المساعدة التي اقترحت وأقرت والإعراب عن امتناننا لها، غير أنه ما زلنا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتفادي وقوع كارثة، لا سيما في البلدان الجزرية الصغيرة الضعيفة. وبالتالي، نطالب بمواصلة الجهود الجارية ونحث الدول الأعضاء على النظر في إمكانية زيادة دعمها المالي، بما في ذلك تسيير الوصول إلى صندوق التكيف.

بيد أن استثمارات رؤوس الأموال غير كافية لوحدها. فلا بد أن نسترشد بالتكنولوجيا والمهارات والمعرفة في تصدينا للتحدي الحالي. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التعاون بعضها مع بعض في اكتساب وبناء القدرة التي نحتاج إليها بغية معالجة هذه المشكلة.

وتتطلب الحالة في العالم الآن أكثر من أي وقت مضى تجديد الأمم المتحدة وتنشيطها وجعلها أكثر تجاوبا. ونحتاج إلى تعزيز هذه الهيئة متعددة الأطراف من خلال تنشيط الجمعية العامة والإصلاح الشامل لمجلس الأمن عن

العام طلب تايوان للعضوية على مجلس الأمن، مبررا ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). وعلى الرغم من أن العديد من الدول الأعضاء ما زالت تتذرع بالقرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لكنه ينبغي استيعاب أن هذا القرار لا ينص على أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولا يمنع تايوان من أن تصبح عضوا في هذه الهيئة في المستقبل. وهو بالتأكيد لا يؤيد ما يسمى بمبدأ الصين الواحدة.

ومنذ اللحظة الأولى لإنشاء جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، ظلت ضفتا مضيق تايوان خاضعتين لحكومتين منفصلتين، دون أن يكون لأي منهما أي سيطرة أو ولاية على الأخرى. وحتى أكون واضحا تماما، أقول إن تايوان لا تنوي بتاتا تمثيل جمهورية الصين الشعبية. فتايوان دولة حرة ومحبة للسلام وذات سيادة، وحكومتها المنتخبة ديمقراطيا هي الحكومة الشرعية الوحيدة لدولتها الجزرية.

وبغض النظر عن الحقوق القانونية والأخلاقية لتايوان في العضوية في الأمم المتحدة، هناك بعد آخر ينبغي مراعاته. فتايوان تشكل أحد أكبر الاقتصادات في العالم، بما في ذلك أنها من بين أكبر الشركاء التجاريين لأعضاء آخرين في الأمم المتحدة. كما أنها من بين المصادر العشرين الأولى للاستثمار الأجنبي العالمي، وبوسعها إلى حد كبير مساعدة العديد من أعضاء هذه الهيئة في تحقيق التنمية لديهم، وهو ما أثبتته بالفعل. وتايوان مستثمر وشريك تجاري هام لبلدي وغيره من بلدان المنطقة - وحتى للبلدان التي لا تعترف بها رسميا.

ويدعو وفد بلدي مكتب الأمين العام للحفاظ على نزاهة هذه المنظمة المرموقة والامتنال لميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي لمجلس الأمن. وعليه أن يقبل طلب تايوان للعضوية ويحيله على مجلس الأمن فورا.

خطاب السيد أحمد عبدالله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر
الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية
 الآن إلى خطاب رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطحب السيد أحمد عبدالله سامبي، رئيس اتحاد
 جزر القمر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني، بالنيابة
 عن الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة
 السيد أحمد عبدالله سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن
 أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سامبي (تكلم بالفرنسية): بمزيد من الغبطة
 الصادقة، أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين البارزين الذين
 سبقوني في الكلام من على هذا المنبر لتتقدم بالنيابة عن
 بلدي، اتحاد جزر القمر، وبالأصالة عن نفسي، بأحر التهاني
 إلى رئيس الجمعية العامة لتوليته عن جدارة رئاسة الدورة
 الثانية والستين للجمعية. كذلك يسعدنا أن نتقدم بأحر
 التهاني للأمين العام، السيد بان كي - مون، على الطريقة
 الفعالة التي يؤدي بها واجباته في عالم يشهد تغييرات واسعة
 تتطلب من منظماتنا مزيدا من الالتزام. والشكر موصول أيضا
 للحكومة الأمريكية وللمسؤولين في مدينة نيويورك الرائعة
 على حسن إعدادهم للترحيب بنا هنا.

إن حالات الصراع التي تندلع في شكل بؤر للتوتر
 في الشرق الأوسط ودارفور والصومال ومناطق أخرى عديدة
 ويروح ضحيتها الأبرياء تستصرخ ضميرنا الجماعي لاتخاذ
 تدابير عاجلة ترمي إلى تهدئة الأحوال وإيجاد حلول لهذه
 المشاكل. وتؤيد حكومتي أي خطوة يقوم بها المجتمع الدولي،
 لا سيما الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لإيجاد حلول لهذه
 المشاكل التي تسبب القلق للعالم أجمع.

ويحق للعالم أن يقلق نظرا لانتشار الخوف وعدم
 الاطمئنان على أوسع نطاق في الدول النامية والمتقدمة النمو

طريق المفاوضات الحكومية الدولية. ويجب أن نمضي قدما
 في كل ذلك برؤية مشتركة من أجل منظومة أمم متحدة
 أكثر اتساقا، قادرة على العمل بوصفها كيانا واحدا،
 ولا تدخر أي جهد لمواصلة تعزيز الركائز الثلاث المتمثلة في
 السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وترى ناورو أن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن لن
 يكتمل دون اليابان والهند والبرازيل وألمانيا بوصفها
 أعضاء دائمين.

وفي الختام، أود أن أذكر الجمعية بالملاحظة التي أدلى
 بها الأمين العام مؤخرا عن الأمم المتحدة عندما قال:
 ”المقياس الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة ليس مقدار وعودنا،
 بل مدى خدمتنا لمصلحة من هم في أشد الحاجة إلينا“
 (A/61/PV.31، الصفحة ١٢). وبينما نمضي قدما في
 مناقشاتنا بشأن المسائل العديدة والمعقدة المعروضة علينا،
 فلنقم بذلك بأفضل النوايا، والأهم من ذلك، لنف بالوعد
 الذي قطعناه من أجل تحقيق النتائج.

وأخيرا، وبينما أقف في هذا البلد العظيم، الولايات
 المتحدة الأمريكية، أرض الأحرار، لا يسعني إلا أن أتذكر
 بأن شعبه وضع ثقته بالله. وفي بلدي الجزري ناورو، وهو
 أيضا أرض للأحرار، نؤمن بالمشيئة الإلهية أولا. وبالتالي،
 أتوجه إلى كل إنسان على كوكبنا الأرض، وكل واحد منا
 أن نكرس أنفسنا لتنفيذ مشيئة ربنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية
 العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي
 أدلى به للتو.

اصطحب السيد لودفيغ سكوتي، رئيس جمهورية
 ناورو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، ونحن إذ أدركنا منتصف الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، نجد أنه في الوقت الذي تحقق بالفعل تقدم ملحوظ يظل التحقيق الشامل لهذه الأهداف معتمدا إلى حد بعيد على استتباب الأمن الدولي والتزام الدول الأكثر ثراء بتعهداتها المختلفة.

إن الحاجة أمس ما تكون اليوم إلى إصلاح المنظمة بحيث تصبح مثلة لكامل عضويتها وتعكس بشكل أوضح طابعها الكوني. ولهذا يجب أن تمثل أفريقيا وبقية مناطق العالم تمثيلا ملائما في إطار المنظمة، تجسيدا لمبدأ المساواة بين الدول في محفل الأمم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة النادرة لألقى لمحة عابرة على الأوضاع في بلدي، اتحاد جزر القمر.

منذ أن تقلدت منصب الرئيس سعيت وحكومتني إلى الوفاء بالعهد التي قطعناها على أنفسنا أمام شعب جزر القمر والمجتمع الدولي بشأن احترام حقوق الإنسان وحكم القانون والحكم الرشيد، وبخاصة إصلاح النظام القضائي ليكون نظاما نموذجيا، ومحاربة الفساد ومكافحة السكن غير الصحي وتحسين أوضاع المرأة.

إنني، في القيام بهذه المساعي الطموحة حقا، اعتمد بدرجة كبيرة على شعب جزر القمر نفسه لخلق الظروف الملائمة، على الصعيد الوطني، لنجاح المهمة التي أسعى إلى تحقيقها. كما أنني أثق بأن التضامن الدولي سيستمر في مضاعفة الدعم لبلدي الصغير عونا له في تصديده للمشاكل الكثيرة التي تواجهه كل يوم. والحقيقة أنني أود أن أعرب من على هذا المنبر عن امتناننا لكل البلدان والمنظمات التي ساعدتنا في هذا المسعى، مسعى بناء أمة في جزر القمر مسالمة ومزدهرة.

على حد سواء. وفي الوقت نفسه لم يكن العلم والتكنولوجيا يوما أكثر فعالية من اليوم، كما أن العالم لم يكن يوما أوسع ثراء ولا أكثر انتفاعا من فوائد ذلك.

بيد أن بلدان الجنوب تظل ترزح اليوم تحت وطأة الديون والحروب الأهلية وانعدام الأمن والبؤس والضعف أمام الأوبئة. لذلك، فإن تحقيق الأمن والثام في هذا الكوكب يتطلب المزيد من التضامن ومن الحس الإنساني.

وهكذا، فإن على المجتمع الدولي أن يركز جل اهتمامه على تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان الصغيرة بغية مواجهة التحديات البيئية، وبخاصة الآثار الناجمة عن تغير المناخ وتدهور النظم البيئية والتصحر. ومثل هذا التضامن ضروري أيضا لمحاربة بلاءات أخرى تؤثر سلبا على بلداننا، وخصوصا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأوبئة الأخرى التي تحصد أرواح شعوبنا وتعيق التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، هنالك بلاء آخر يقض مضجع العالم، ألا وهو الإرهاب الذي لا يعترف بالحدود. فهو، في عماء وجبهه البغيضين، لا يفرق بين الأديان ولا بين الأعراق. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا حتى لا ينمو على أرضية الفقر ولا يزدهر حيث نقاط الضعف في العالم.

ويجب علينا أيضا أن نجتهد حتى لا يفرض التعصب وعدم التسامح كلمتهما على هذا العالم فيدمران الجنس البشري. إن تعزيز التسامح واحترام الحق في الاختلاف واحترام كرامة كل الشعوب من شأنه، في واقع الأمر، أن يمنع الانتكاسات والاعتداءات على حقوق الإنسان والخلط بين الإرهاب وديانات أو أقاليم بعينها. وبهذه الطريقة، يكون السلام الدائم والاستقرار والأمن والتنمية في متناول أيدينا، لأن الحديث عن هذه المثل في عالم لا يزال سجين الفقر ولم يحقق بعد التنمية الاقتصادية والرخاء لكل فرد في المجتمع هو ضرب من الوهم.

ولهذا السبب أود أن أعلن من على هذا المنبر عن قلقنا البالغ من الأزمة السياسية التي نمر بها.

لذلك أتقدم ببدء رسمي عاجل للمجتمع الدولي برمته أن يساعدنا في إشاعة استقرار دائم في اتحاد جزر القمر، عن طريق تسوية مشكلة التمرد المستمر في جزيرة أنجوان المتمتعة بالحكم الذاتي. والواقع أن كل الخطوات التي اتخذتها حكومة الاتحاد اصطدمت حتى اليوم بعناد المتمردين في أنجوان، الذين يرفضون الامتثال لقرارات الاتحاد الأفريقي وتوصيات المجتمع الدولي حول تنظيم انتخابات نزيهة وديمقراطية في أنجوان، مثلما جرت في الجزيرتين الأخريين، وبموجب الشرعية الدستورية، لا سيما ممارسة السلطات المشروعة في أنجوان.

وأود من صميم قلبي أن أشكر جميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم الذي لم يفتر في البحث عن حل نهائي سريع للأزمة التي نمر بها. وتجاه كل هؤلاء الشركاء أبدتُ دائما حسن نيتنا في السعي إلى تسوية أزمة أنجوان بالوسائل السلمية لأن الشيء المهم هنا هو إنقاذ الوحدة الوطنية وحماية شعب جزر القمر من كل ما قد يلحق الضرر بجهودنا الإنمائية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلطات مصرف التنمية الأفريقي وكل الجهات التي اضطلعت بدور في التخفيف الجزئي من ديون جزر القمر، بهدف تيسير انتعاشنا الاقتصادي.

الجمعية تفهم أن حكومة جزر القمر لا يمكنها أن تقبل بأي إجراءات يمكن أن تفضي إلى بلقنة بلدنا. وإن أبناء جزر القمر يتذكرون جيدا التجربة النعسة فيما يتعلق بجزيرة مايوت الشقيقة. ورغم أن إحدى القضيتين تنطوي على مشكلة داخلية خاصة بجزر القمر والأخرى تتبع من خلاف مع فرنسا، وهي بلد صديق وشريك رئيسي لجزر القمر -

غير أنني يتعين علي أن أشدد على أنه قبل وقت ليس ببعيد كانت القارة الأفريقية ومناطق أخرى من العالم تهزها الانقلابات التي لا نهاية لها. ذلك الشكل من الوصول إلى السلطة، وهو غير قانوني ومناهض للديمقراطية ومصحوب غالبا بالعنف، زج بتلك البلدان في هاوية انعدام الاستقرار.

ويبدو أن ذلك الوقت قد ولى بيزوغ فجر الديمقراطية والنظم القائمة على تعددية الأحزاب. ويظهر أن الأغلبية الكبيرة من القوى السياسية قد قبلت بكون التعاقب الديمقراطي عن طريق التشاور الحر والشفاف مع الشعوب الوسيلة المقبولة الوحيدة للحصول على السلطة.

لكن نمطا آخر من أعمال العنف السياسي ما زال موجودا في البلدان النامية ويبدو أنه بدأ يكتسي أهمية خاصة، وأعني، أعمال العصابات العسكري التي تعصف ببلدان كثيرة، بما فيها بلادي، جزر القمر. فالثورات المسلحة أصبحت مصدرا لزعزعة الاستقرار وعقبة في طريق الجهود الإنمائية. وكثيرا ما تكمن تلك الثورات في صميم المصالح السياسية والجغرافية - السياسية التي تساندها، على حساب المصالح العليا للبلد نفسه. وهي تستفيد من الدعم الصريح أو الخفي للقوات الداخلية أو الخارجية التي تستغلها.

وبلدي ليس حلوا من هذه الظاهرة. فالرئيس السابق للهيئة التنفيذية في جزيرة أنجوان يرفض إجراء انتخابات حرة ديمقراطية عند انتهاء مدة ولايته. وهو يقود تمردا مسلحا قام بشن هجمات على رئاسة الاتحاد، وعلى دوائر الحكومة الاتحادية في الجزيرة وعلى وحدة جيش التنمية الوطني. إن هذا التمرد يعرض للخطر الآمال في تحقيق تنمية بلدي بتسببه في التأخر في تسديد جزر القمر للسديون المستحقة للمؤسسات الدولية، ويعرقل استئناف الاستثمار من الخارج.

”وأود أن أقول، باسم فرنسا، إنه لن يكون هناك سلام في العالم بدون احترام التنوع، وبدون احترام الهويات الوطنية، وأجرؤ على القول، بدون احترام الأديان والمعتقدات، أو بدون احترام الثقافات. إن ارتباط المرء بدينه وبهويته وبلغته وثقافته وارتباطه بطريقة حياته وفكره واعتقاده - كل ما هو شرعي وإنساني بشكل أساسي. وإنكار ذلك معناه بذر بذور الإهانة. وذلك سيشعل نيران القومية والتعصب والإرهاب. ولن نتحاشى صدام الحضارات بإجبار الجميع على التفكير والاعتقاد بنفس الطريقة. وتعتزم فرنسا أن تتابع، بالترافق مع جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة، هذه المعركة لبناء نظام عالمي جديد للقرن الحادي والعشرين“.

(A/62/PV.4)

لذا أناشد الأمم المتحدة أن تتناول هذه المسألة بالعمل في سبيل تحقيق تقارب أوثق بين الطرفين، بقصد التوصل إلى تسوية سريعة للمسألة. وإنني أؤمن حقا بأننا يمكننا بالعمل مع السلطات الفرنسية أن نجد السبل والوسائل اللازمة للتحرك صوب حل نهائي عادل وشرعي لهذه المشكلة.

وفي غمار السعي المستمر إلى السلام والحرية تراودني فكرة خاصة تفيد الكثيرين في شتى أنحاء العالم، المنخرطين في صراع أو المطالبين بحقوقهم في الوحدة والسلامة الإقليمية. ولهذا، ومن هذا المنبر، أود أن أجدد للبلد الصديق، جمهورية الصين الشعبية، التزامنا بسياسة الصين الواحدة، صين غير قابلة للتجزئة. وإلى البلد الشقيق، المملكة المغربية، أود أن أؤكد مجددا تأييدنا لنضاله المشروع في استعادة سلامته الإقليمية.

وأشدد على هذه الحقيقة: إن فرنسا بلد صديق، صديق وشريك رئيسي لجزر القمر - فإن كلا من الحالتين تنطوي على فسخ اتحاد بلدي، ونحن لا يمكننا أن نتخذ موقف اللامبالاة تجاههما.

لقد مرت أكثر من ٣٠ سنة منذ قبول أمة جزر القمر المستقلة في عضوية الأمم المتحدة، بحدودها الأصيلة، أي، المؤلفة من أربع جزر: انغازيجيه وموالي وانجواني وماوري. وخلال السنوات الثلاثين تلك اتخذت كل المنظمات التي اعترفت باستقلالنا موقفا مساندا مساندة مطلقة لمطالبة جزر القمر العادلة بالسيادة على جزيرة مايوت، مطالبة تمسكت بها كل الحكومات المتعاقبة في موروني. وهذا مبدأ لن يتنازل عنه شعب جزر القمر أبدا، حتى وإن كان النهج المتبع مختلفا بين حكومة وأخرى. واليوم تود حكومتي أن تتعامل، في جو هادئ، مع هذه المسألة مع فرنسا، مع إعطاء الأولوية للحوار والتشاور. ذلك أننا يجب أن نجد معا استجابة مطردة لمشكلة المآسي الإنسانية الناجمة عن ارتطام وغرق القوارب غير السليمة التي تنقل أسبوعيا تقريبا عشرات القمرين المقيمين في الجزر الأخرى عند زيارتهم جزيرة مايوت للقاء أسرهم. كما يجب علينا أن نعالج سوية وبسرعة المعاملة اللاإنسانية التي يعامل بها القمريون من الجزر الأخرى المقيمون في جزيرة مايوت، ويجب علينا أن نسعى إلى تيسير النقل الحر للبضائع والتنقل الحر للأشخاص بين كل جزر الأرخيبيل. أخيرا، يجب علينا أن نجد تسوية مؤقتة تبرز بوجه خاص واقع الحال الاجتماعي والثقافي واللغوي والاقتصادي والديني والتاريخي الذي تتطبع به حياة كل القمرين.

ولبلوغ تلك الغاية يسعدني أن ألاحظ تلاقي وجهات النظر مع السيد نيكولاس سركونزي، رئيس الجمهورية الفرنسية، الذي ذكر، في خطابه أمام هذه الجمعية،

وأخيراً، أقول أما بشأن دارفور فإننا نعول كأولوية على مباحثات السلام التي ستعقد في ليبيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ونرجو في هذا الشأن، مشاركة كافة الفصائل في تلك المفاوضات وأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في حمل الفصائل على المشاركة في تلك المفاوضات التي نرجو أن تكون نهائية وحاسمة. كما نرجو أن يتم الالتزام بالسمة الأفريقية للعملية، وأن يتم ذلك في احترام كامل لسيادة السودان وسلامته ووحدته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على الخطاب الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد سامبي، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب يلقيه السيد جانيز جانسا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد جانيز جانسا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد جانيز جانسا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد جانسا (سلوفينيا) (تكلم بالسلوفينية) وقدم الوفد نصا بالانكليزية): السيد الرئيس، أسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكري لسلفكم معالي الشيخة هيا راشد

وفي الختام، يحدوني الأمل أن يسود السلام في عالمنا وأن تمتلئ قلوبنا بالخير وحسن النوايا كي يتسنى للشعوب في العالم أن تعيش بسعادة وأن تتضامن بقدر أكبر من أي وقت مضى.

أود أن أختتم ببعض الكلمات باللغة العربية.

إن الصراع العربي الإسرائيلي هو أساس التوتر في الشرق الأوسط. ويعاني المواطنون الفلسطينيون في الأراضي العربية المحتلة أوضاعاً إنسانية واقتصادية مأساوية بسبب الممارسات الإسرائيلية. وعلى المجتمع الدولي أن يتعامل بحزم مع إسرائيل وأن يقوم بإلزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؛ وكذلك الالتزام بأحكام القانون الدولي والإنساني وقوانين حقوق الإنسان. وكما يقول الجميع، لن يتحقق السلام في الشرق الأوسط إلا بإيجاد حلّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين استناداً إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وعلى إسرائيل وقف بناء المستوطنات ووقف بناء الجدار العازل وتهدم ما تم بناؤه والتعويض عن الأضرار الناتجة عن ذلك. كما أدعو الأشقاء الفلسطينيين إلى نبذ الفرقة والشتات وانتهاج أسلوب الحوار. وعلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة الإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين في قطاع غزة والعمل على فتح المعابر وإزالة الحواجز التي تعيق حركة المواطنين في الضفة الغربية.

كما نعلن تضامناً مع أشقائنا في لبنان وندعو على التطبيق الشامل والكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وإيقاف الانتهاكات الجوية الإسرائيلية ضد لبنان والانسحاب من مزارع شبعا.

وترحب سلوفينيا بالتقدم المحرز حتى الآن في مجال إصلاح الأمم المتحدة، وهي ستواصل العمل نحو أمة متحدة أكثر استجابة وفعالية وتمثيلاً.

ولا يمكن التخلي عن دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا العام، ثمة أكثر من ١٠ في المائة من القوات المسلحة السلوفينية شاركت في بعثات في الخارج بتفويض من مجلس الأمن. وساعدت غالبيتها العظمى في تعزيز السلم والاستقرار في جنوب شرق أوروبا وأيضاً في أفغانستان ولبنان والعراق.

وفي العقد ونصف العقد الماضي، خصص المجتمع الدولي موارد بشرية ومادية كبيرة لمنطقة البلقان، وهذه المساهمات عظيمة. لذلك، ينبغي ألا تبعد منافع السلم للمنطقة برمتها في نهاية عملية إرساء الاستقرار. نحن بحاجة إلى متابعة الحلول للحفاظ على هذه المنافع، وبعد ذلك ينبغي مواصلة استثمارها في المشروع الأوروبي المشترك.

يجب على المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، أن يستكمل إنشاء آليات تهدف إلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والانتهاه من وضع اتفاقيه شاملة للأمم المتحدة بشأن الإرهاب الدولي يجب أن يظل أولوية رئيسية. وهناك تحد آخر لا يزال قائماً وهو تطبيق مفهوم المسؤولية عن الحماية.

وحتى أكثر الجهود حزمًا لتحقيق الأمن العالمي ليست لها فرصة تذكر لتحقيق نجاح دائم في ظل أحوال يشوبها الإجحاف. لذلك فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو أمر بالغ الأهمية. وتحقيق تكافؤ الفرص للمحرومين والتضامن معهم استثماران مستدامان في السلام. ولن تتوزع فوائد النمو الاقتصادي الحالي في العالم بشكل أكثر عدالة إلا إذا قررت البلدان المتقدمة والنامية معاً القيام بهذه الاستثمارات.

آل خليفة على ترؤسها أعمال الجمعية العامة، وبالنيابة عن سلوفينيا، أؤكد لكم، سيدي، كامل دعمنا لترؤسكم أعمال هذه الدورة. كما نتطلع قدماً إلى التعاون مع الأمين العام بان كي - مون.

إن جزءاً مهماً من أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة سيواكب فترة تزايد فيها مسؤوليات سلوفينيا الدولية. وسنبذل قصارى جهدنا لأن نغتنم هذه الفرصة بصورة جيدة وأن يستفيد من ذلك ليس أوروبا فحسب، بل المجتمع الدولي برمته أيضاً. وسوف تكون الأمم المتحدة في صلب جهودنا، إذ أن هذه المنظمة تمثل البشرية في أفضل صورها.

وأثبتت المناقشات التي دارت هذا الأسبوع أن المجتمع الدولي قد حدد التحديات الناجمة عن أثر الأعمال البشرية على البيئة. وتم التعبير بوضوح عن الرغبة في التوصل إلى حلول برعاية الأمم المتحدة. وتتطلب الأبعاد المحضة وتعقيدات القضية المعروضة أن يكون لهذه المنظمة الدور الرئيسي.

واليوم، نرى تغيرات بيئية تحدث في جميع أنحاء العالم. وتعلق سلوفينيا آمالاً كبيرة على تبني نهجاً إقليمياً في سبيل التوصل إلى حلول. وعلى الصعيد الدولي، نحن نؤيد مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة. إن تبني نهج مشترك ضروري لما يتصف به تغير المناخ من أثر كبير. بما في ذلك الأمن والاستقرار الدوليين.

وينبغي للحلول المخصصة للبلدان أن تتيح مجالاً لتحقيق إمكانات التنمية. وتأخذ سلوفينيا التزاماتها في الإطار الأوروبي على محمل كبير من الجد. وقد بين الاتحاد الأوروبي الإرادة والقدرة على أخذ زمام المبادرة. ويجدوننا الأمل أن يكون لهذه الأمثلة أثر يسيطر على سير المناقشة بأسرها، في الإطار الجديد للفترة التي تعقب عام ٢٠١٢.

ولذلك آمل للدورة الثانية والستين للجمعية العامة أن تكمل بالنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب من المنصة السيد يانيس يانسا، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

خطاب السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة الانتقالية لجمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه كبير مستشاري الحكومة الانتقالية لجمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحب إلى المنصة السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة الانتقالية لجمهورية بنغلاديش الشعبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بمعالي السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة الانتقالية لجمهورية بنغلاديش الشعبية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أصدق تهاني وفد بلادي على انتخابكم عن جدارة تامة. وأشيد إشادة خاصة بمعالي الشيخة هيا راشد آل خليفة والأمين العام بان كي - مون، على الرؤية والقيادة المخلصة.

لقد أثارت الأحداث الأخيرة في بنغلاديش اهتماما كبيرا في جميع أنحاء العالم ونسعى جاهدين للوفاء بوعد الديمقراطية لشعبنا. وأغتنم هذه الفرصة لإطلاع المجتمع الدولي على بعض تجاربنا الأخيرة في ترسيخ الديمقراطية.

لقد كان من دواعي سرور سلوفينيا البالغ أن تصبح عضوا في مجلس حقوق الإنسان. وسوف نقدر هذه الثقة فينا من خلال الجهود النشطة والمفتوحة التي سنبذلها لتطبيق معايير حقوق الإنسان. وسنواصل دعم سياسة إلغاء عقوبة الإعدام في العالم.

إن سلوفينيا تولي أهمية كبيرة لمفهوم الأمن البشري، الذي ينسجم مع أركان الأمم المتحدة، ألا وهي التنمية والأمن وحقوق الإنسان. ونحن نولي عناية خاصة للأطفال، إذ أن أصغر ضحايا العنف والفقر والأوبئة الفتاكة هم أيضا أقلهم قوة. لذلك يبقى صحيحا أن المرء يبلغ قمة التواضع عندما ينحني لمساعدة طفل.

وفي هذا الصدد، تفخر سلوفينيا بما فخر بتعاونها التام مع القطاع غير الحكومي. إن مؤسسة "معا"، المعنية بالرعاية النفسي للأطفال في المجتمعات المتضررة من الصراعات المسلحة، والصندوق السلوفيني الائتماني الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحاياها في البوسنة والهرسك، قد تم إنشاؤهما نتيجة لمبادرات أخذت زمامها سلوفينيا تهدف إلى أن تشمل المنطقة الأوسع.

وتشارك سلوفينيا بنشاط في مبادرات الحوار بين الثقافات، مع إيلاء عناية خاصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ونأمل أن نرى قريبا بدء إنشاء الجامعة الأوروبية - المتوسطة، التي ستكون مساهمة من سلوفينيا في زيادة الوعي بضرورة التعايش السلمي بين مختلف الثقافات والتوجهات العالمية.

إن فرانكلين ديلاانو روزفلت، أحد المهندسين الرئيسيين للأمم المتحدة، قد توقع وقت إنشاء المنظمة أن التغيير سيكون سمة عادية من سمات تطورها. والواقع أن بناء الأمم المتحدة لا يزال اليوم مستمرا. الآمال الكبيرة للإنسانية تعتمد على جهودنا المشتركة، والتي لن تكتمل أبدا.

مستقطبة بشكل ميووس منه، مما أدى إلى الشلل حتى في الحكم العادي. ومع ازدياد منافع كسب الانتخابات زادت تكاليف تأمين الانتصار، وهو ما أوجد حلقة مفرغة حقيقية أصبح فيها الفساد هو الأساس. وهكذا أصبح الفساد الوسيلة والغاية معا على صعيد كسب الانتخابات. إذا أردنا لروح ديمقراطيتنا أن تخرج سليمة من ذلك التدهور، وإذا أردنا إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومعقولة، علينا أولا تخليص سياستنا من برائن الفساد والعنف.

ليست الديمقراطية وسيادة القانون مجرد مفهومين؛ بل يجب أن تتجسدا في أداء المؤسسات العامة. وفي بنغلاديش، فإن نفس المؤسسات التي تشكل أسس الديمقراطية قد تأكلت بفعل استمرار الفساد. وإعادة بناء تلك المؤسسات واستعادة ثقة الجمهور من خلال إصلاحات ذات مغزى مهمتان شاقتان، إلا أنهما مهمتان لا يمكننا أن نفشل فيهما ولن نفشل.

في بنغلاديش، مهمة إجراء انتخابات حرة ونزيهة هي مسؤولية لجنة الانتخابات. ولقد قامت الحكومة الانتقالية بالفعل بإصلاح هذه اللجنة، فكفلت استقلالها وأعطتها ولاية أوسع. وقد أعلنت لجنة الانتخابات، بمحض إرادتها، جدولاً زمنياً لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وإدارتنا ملتزمة بضمان التقيد بذلك الإطار الزمني. وسنحشد موارد الحكومة بالكامل لهذا الجهد.

لقد أعادت حكومتنا تنظيم اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد للتأكد من قدرتها على القيادة الفعالة لمكافحة الفساد. وأعطينا هذه اللجنة سلطات واسعة وشاملة - بما في ذلك الاستقلال التنفيذي - ليس لإلقاء القبض على من كانوا فاسدين فحسب، بل ولتكون أيضا أداة ردع. وفي غضون شهر من تولي حكومتنا السلطة انضمت إلى اتفاقية الأمم

لقد تعلمنا أن الديمقراطية ليست حدثاً؛ أنها عملية مستمرة. إنها ليست مجرد الإدلاء بأصوات وتغيير حكومات؛ فهي عدالة اجتماعية ومساءلة وتمكين للناس.

إن الذين تابعوا الأحداث في بنغلاديش خلال الشهور القليلة الماضية يعلمون أن الحكومة الانتقالية قد جاءت إلى السلطة في كانون الثاني/يناير هذا العام في خضم جمود سياسي. لقد هتمك نسيج ديمقراطيتنا جراء سنوات من الفساد الكاسح. وانتشار الإحباط من الوضع الراهن أدى إلى تصاعد موجة العنف السياسي. وهذا بدوره عطل الحياة العادية وحطم كل ثقة الجماهير بإمكانية إجراء انتخابات نزيهة. علاوة على ذلك، كان الأمل ضئيلاً في أن تتمكن انتخابات محفوفة بالشكوك من وقف دوامة العنف. ولذلك أعلنت حالة الطوارئ في ١١ كانون الثاني/يناير هذا العام سعياً لوضع حد لاستمرار الفوضى والدخول في بداية جديدة.

وحسب ما ينص عليه دستورنا، فإن الحكومة الانتقالية غير الحزبية تمثل جسراً بين حكومتين سياسيتين متعاقبتين. ومهمتنا هي، أولاً وقبل كل شيء، ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ونحن ملتزمون تماماً بالنهوض بهذه المسؤولية. ولكن تعلمت أمتنا من خلال تجربة قاسية أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مجرد الإدلاء بأصوات بل يجب أن تكون جزءاً من عملية ديناميكية ومستمرة يختار الشعب فيها قاداته بحرية.

ورغم إجراء بنغلاديش لثلاثة انتخابات في العقدين الماضيين إلا أن الفساد المدمر قوض ديمقراطيتنا تقويضاً مروعا. لقد مكن انعدام الضمانات المنهجية المؤسسية من استشراف الفساد. وأوجد ذلك نظاماً انتخابياً يعطي الفائز كل شيء، وبذلك كانت غنائم النصر الانتخابي هائلة، ورهانات الفوز عالية، لدرجة أن العملية السياسية أصبحت

ملتزم بالديمقراطية الإقرار بحقوق الإنسان وتطبيقها، وفي بنغلاديش تسير مكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون جنباً إلى جنب مع حماية حقوق الإنسان. ولذلك، فإن حكومة تصريف الأعمال اتخذت قراراً بإنشاء لجنة حقوق الإنسان الوطنية لكي تضمن بذلك أن تعكس قوانيننا ومؤسساتنا العامة المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن الحكومات المتعاقبة قد أحجمت عن اتخاذ هذه الخطوة الهامة.

وتظل بنغلاديش مصممة على مواصلة حملتها دون هوادة ضد التطرف والإرهاب. وقد انضمنا مؤخراً إلى الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي. وأصبحت بنغلاديش الآن طرفاً في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب بكل أشكاله. وفي الجبهة الداخلية، اتخذنا تدابير صارمة ضد المنظمات المتطرفة ومن يقدمون لها الرعاية. وبصفة خاصة، نرفض رفضاً قاطعاً مزاعم من يتلبسون بلغة الإسلام لتبرير الإرهاب. وتلتزم بنغلاديش التزاماً راسخاً بكبح الأصولية الدينية بكل مظاهرها.

إن لتجربتنا فيما يتعلق باستعادة الثقة بالحكومة صلة أوسع بالمجتمع الدولي. فالمشاكل التي نواجهها اليوم لا تشكل حالة فريدة في بنغلاديش. ففي العالم النامي لا تكفل الديمقراطية بالضرورة الحكم الرشيد في نهاية المطاف. ويواجه العديد من البلدان مشاكل شبيهة تتعلق بالعنف السياسي وإساءة الحكم والفساد. وهذا صحيح بصفة خاصة في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع والمجتمعات التي تمر في مراحل انتقالية، حيث تنتشر سياسة انعدام الثقة. ونعتقد أن تفهما أكبر للتحديات التي نواجهها، وبصفة أكثر أهمية، جهودنا في إعادة بناء المؤسسات والهياكل الأساسية يمكن أن تشكل معايير لآخرين يواجهون حالات مماثلة. وعلى سبيل المثال، تمثل بنغلاديش نموذجاً فعالاً للتعاون المدني - العسكري في

المتحدة لمكافحة الفساد مما مثل دلالة واضحة على التزامنا الثابت بمكافحة الفساد.

ولن يسهم تنفيذ الاتفاقية في الحد من الفساد في بنغلاديش فحسب بل وسيساعدنا أيضاً على استرداد مغانم الفساد المنهوبة والمخبأة في الخارج. أما الضالعون في الفساد فيجب أن يواجهوا حقيقة عدم وجود ملاذ آمن لهم. إن العالم متحد في مكافحة الفساد، واليوم تتعهد بنغلاديش بأن تكون شريكا نشطا في هذا المسعى.

إن أحد أهم عناصر نجاح الديمقراطية نظام قضائي مستقل. وفي بنغلاديش كان القضاء الابتدائي والنيابة الجنائية يتبعان تقليدياً السلطة التنفيذية للحكومة، بخلاف المبدأ الدستوري للفصل بين السلطات.

وبينما كان استقلال القضاء جزءاً من البيان السياسي للحكومات المتعاقبة على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية، فقد اتصلت كل واحدة منها من وعودها المعلنة في هذا المجال. وإقراراً من حكومة تصريف الأعمال بأهمية استقلال القضاء بالنسبة لسيادة القانون، فإنها، وبعد شهر من توليها مهامها، بادرت إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للفصل الكامل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية في الحكومة. كما أننا عززنا لجنة الخدمات العامة ولجنة المنح الجامعية من أجل استعادة الصفة غير السياسية لهاتين المؤسستين الهامتين.

وتعد الأحزاب السياسية من بين المكونات الأساسية للديمقراطية. وما زالت مساءلتها وطبيعتها الديمقراطية ذاتي أهمية أساسية بالنسبة للعمل الديمقراطي. وقد بادرت الأحزاب ذاتها، استجابة إلى مطالب الشعب، بإجراء إصلاحات مختلفة، وستتفاعل الأحزاب المعززة مع مؤسسات الحكومة التي جرى تنشيطها من أجل المضي بدولتنا قدماً.

وتكرر بنغلاديش تأكيد التزامها الثابت بحقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتصرف. ويتطلب كل مجتمع

يجب أن نفكر في ما تحتاجه الأمم المتحدة من ناحية الموارد المالية والبشرية لتعزيز التنمية. وإذ نراعي الاختلاف الكبير بين البلدان النامية في بنائها السياسية والإدارية والاجتماعية، فإن عملية الإصلاح يجب أن تراعي هذا التنوع وأن تسمح لفرادى البلدان بتحديد بنية هيكل وجود الأمم المتحدة على المستوى القطري، وتمثيل مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها القطرية. ويجب ألا نضعف الهويات الفردية لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك ولاياتها واستقلالها واستقامتها المؤسسية.

في وقت سابق من هذا الأسبوع ناقشنا مسألة تغيير المناخ البالغة الأهمية. وأعاد قادة العالم التأكيد على التزامنا المشترك بالتصدي لمسألة الاحترار العالمي. وبنغلاديش ضعيفة على نحو خاص حيال الاحترار العالمي نظرا إلى أن ٣٠ في المائة من أرضنا ستكون مغمورة إذا ارتفع منسوب مياه خليج البنغال بـ متر واحد. والآثار الضارة المترتبة على الاحترار العالمي، وإزالة الأحراش وزيادة الملوحة ظاهرة فعلا للعيان في بنغلاديش. وأصبحت الفيضانات كارثة سنوية، وفي هذه السنة عانى شعبنا على نحو خاص من خسائر فادحة بسبب الفيضان. وعلى الرغم من أن قدرة شعبنا على التكيف والتعبئة السريعة لمواردنا المحلية المحدودة ساعدتنا على التغلب على الأزمة هذه السنة، فإننا نتوقع أن يصبح ذلك أكثر صعوبة في المستقبل. ولذلك، نحث على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تحديات الاحترار العالمي ونتائجه.

وثمة إقرار متنام بأن تحرير التجارة يمكن أن يكون أداة فعالة للتنمية الاقتصادية. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً يبلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥٨ في المائة تقريبا، بينما تبلغ حوالي ٢٥ في المائة بالنسبة إلى كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وهذه الإحصاءات تبين أن أقل البلدان نمواً أكثر اعتمادا بقدر كبير على التجارة من اعتماد ما يقابلها من البلدان المتقدمة النمو.

منع الأزمات. ويمكن لخبرتنا في إدارة الأزمات أن تكون مهمة لكثير من الديمقراطيات اليافعة المعرضة للأزمات.

إن إحدى الطرق التي يمكن أن نتشاطر فيها تجربتنا في الحكم هي من خلال حضورنا المعزز في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد كنا على الدوام من بين البلدان الرئيسية في المساهمة بقوات في العالم، وقد نالت قواتنا لحفظ السلام الثناء على إسهاماتها. وإننا لعلنا ثقة بأن بنغلاديش ستواصل أداء دور ريادي في جهود حفظ السلام المتعددة الأبعاد، ونحن على استعداد لتقديم مجموعات انتشار شاملة ضمن عمليات السلام في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نؤدي دورا نشطا في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع.

إننا نرحب بجماعة مبادرة الأمين العام، التي تأتي في الوقت المناسب، بإعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام. ويشهد العالم تحولا من مراقبة السلام إلى المهمات المتعددة الأبعاد لبناء السلام، وبناء الديمقراطية والتنمية. وبوصفنا أحد البلدان المساهمة بأكبر عدد من القوات، فإننا نشعر بقوة أن البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن تحظى بتمثيل عادل وأن يكون لها دور أكبر في قرارات نشر القوات وغير ذلك من القرارات الاستراتيجية.

إن الأمم المتحدة في غمرة تطور مستمر. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نجعل الأمم المتحدة أكثر صلة بالعالم المعاصر، وأن نفي بالوعد الذي تكلم عنه داغ همرشولد حينما قال: ”سيأتي اليوم الذي سيري فيه الناس الأمم المتحدة وما تعنيه بوضوح“. وتقرير الأمين العام عن تماسك المنظومة بأكملها يقدم بضع توصيات مفيدة في هذا الصدد. بيد أننا نرى أنه ينبغي لعملية الإصلاح أن تركز على متطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ونحن ندرك أن سرعة الإصلاح يجب أن تكون تدريجية.

شاملة وغير قابلة للتراجع. وسكان بنغلاديش متحدون فيما يتعلق بفتح آفاق مستقبل مزدهر لبلدهم وللعالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب السيد فخر الدين أحمد، كبير مستشاري الحكومة المؤقتة لجمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

خطاب السيد ألبرت بنتات، رئيس وزراء إمارة أندورا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطحب السيد ألبرت بنتات، رئيس وزراء إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني جدا الترحيب بدولة السيد ألبرت بنتات، رئيس وزراء إمارة أندورا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بنتات (أندورا) (تكلم بالكتلانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إن الإنسان والأرض هما العنصران الأساسيان لدينا. إنهما الأساس والهدف لأعمال هيئات مثل الأمم المتحدة.

لقد قال الشاعر بول إلوارد، الأرض زرقاء مثل برتقالية. وتلك عبارة منطقية، لأن كوكبنا يستمد لونه الأزرق من السماء والمحيطات التي تحميها، بينما تستمد البرتقالية لونها من الفاكهة التي تغذيها. فالأرض كوكب يتحرك ويدور باعتماد متبادل مطلق. والموقف الإنساني، والطبيعة والشعوب مترابطة معا لتشكيل نظام واحد من المناقشة، يستحيل حله بشكل منفصل.

وبنغلاديش، إلى جانب كثير من أقل البلدان نموا الأخرى، تواجه حواجز كبيرة في مجال التعرفة الجمركية وغيرها في إمكانية الوصول إلى الأسواق المتقدمة النمو. ونظم التجارة العالمية يجب أن توفر الوصول غير المعاق إلى جميع منتجات أقل البلدان نموا لضمان تشاطر الجميع لثمار التقدم.

وعلى الرغم من أننا نمثل أمة تبلغ ١٤٠ مليون نسمة، محشورين في منطقة بحجم ولاية نيويورك تقريبا، يجب علي أن أؤكد على أهمية الهجرة لجهودنا الإنمائية. فبالنسبة إلى كثيرين في بنغلاديش وغيرها من البلدان النامية توفر هجرة العمالة المؤقتة خيارا للحصول على وسائل المعيشة وطريقا للخروج من الفقر. وإذا أردنا تخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول ٢٠١٥ يجب علينا تعزيز جهودنا لضمان الحركة الحرة للقوة العاملة. ويقر المجتمع الدولي بالروابط الأساسية بين الهجرة والتنمية. ومن المشجع أن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي عقد في بروكسل في شهر تموز/يوليه هذا أولى الهجرة الأولوية التي تستحقها. ويجب علينا أيضا تكثيف جهودنا للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين. ونود أيضا أن نرى زحما في تحرير خدمات "الطريقة الرابعة". وندعو إلى بذل جهود دولية جديدة - في منظمة التجارة العالمية وفي المحافل الأخرى - لتيسير الحركة لخدمات القوى العاملة.

أود أن أختتم بإعادة التأكيد على الالتزام الذي لا يتزعزع لحكومة بلدي بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. لقد تعهدنا بوضع بنغلاديش على مسار أعلى للحكم الصالح، وسيادة القانون والتنمية. ونحن عازمون على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات معنى ضمن الإطار الزمني الذي حددته اللجنة المستقلة للانتخابات في البلد وعلى إبقاء بلدنا على طريق الديمقراطية بطريقة راسخة. وحكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بضمان أن تكون مبادراتنا للإصلاح

والوقائع التي يجب علينا أن نركز عليها هي تلك المستقاة من عالم فقد فيه ٩,٧ مليون طفل حياتهم في سنة واحدة، بحسب آخر بيانات نشرتها اليونيسيف؛ عالم يمكن فيه لمعدل العمر المتوقع للإنسان أن يتفاوت بأكثر من ٣٠ سنة؛ عالم فيه ما يزيد على ٣٩ مليون شخص مصابين بفيروس الإيدز؛ عالم لا يزال الكثيرون جدا من سكانه لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة. وليس هذا نذير شؤم مني؛ بل هو اعتراف بأن أوجه التقدم المحرز لا يمكنها أن تلغي أوجه القصور الأساسية التي لا تزال قائمة، أو أن تكبح تحقيق النتائج.

والاستنكار والرفض في وجه كل واقع غير مقبول، جعلنا أرقى الإنجازات ممكنة لصالح تقدم البشرية بشكل ملحوظ في الأمم المتحدة، وهما يمكننا الآن من الحصول على موارد أكبر، والمضي بوتيرة أسرع، وأن تكون لدينا أفكار أكثر ونصبح حتى أكثر فعالية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيك (بالاو).

وطوال أكثر من ستة عقود، سعت الأمم المتحدة إلى أن تكون القوة المعنوية والقانونية التي تكفل أن يحل الحوار والتعاون والتضامن محل الاضطهاد، والأسلحة، والجماعة، والجهل، والبؤس والظلم. لكن الحروب وظواهر الفقر والتعصب لم تتوقف عبر سنوات وجود الأمم المتحدة. بل على نقيض ذلك، بات علينا أن نضيف عللا جديدة، مثل تطرف الأصولية أو تدهور البيئة، إضافة إلى الكوارث الطبيعية المتوالية باطراد. فالزلازل، والأعاصير، والأعاصير الاستوائية، والأعاصير الحزونية، والأعاصير القمعية والفيضانات وزوال العديد من مجمعات الجليد في القطبين أمثلة واضحة على الاضطراب المناخي الذي تتحتم علينا مجابهته. وللحقيقة نقول إن الكوكب مهدد، لكنني لا أظن أن هذا زعم دقيق. فالمهددون حقا هم الأفراد والبلدان الأكثر

وفي الجمعية العامة كل سنة، يسرنا أن نرى أن عملنا مركز على مثل عالم أفضل في جو من الهيكلية الديمقراطية، والحوار، وتآخي الثقافات، والتبادل المالي والاجتماعي، جو داعم ومزدهر بين الشعوب.

وأحدث البيانات المتوافرة لدينا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية تظهر اتجاهها إيجابيا. فقد أحرزنا تقدما عظيما في خفض وفيات الأطفال، ونفذنا تدابير مختلفة ذات بساطة مدهشة حقا، أثبتت فعاليتها في القضاء على أمراض عديدة. ومع ذلك، فإن سكان العالم - الناس وجميع مخلوقات الكوكب - يتطلعون إلى منظمنا وإلينا جميعا ببعض الارتياح. فهناك الكثير من القلق. وهناك قدر كبير من عدم اليقين.

وبالإذن منكم، إن كلماتي اليوم لن تكون تعبيراً عن رضا ذاتي، إما بسبب النتائج التي تم الحصول عليها، وإما بسبب التحسن غير القابل للإنكار في بعض الأمراض التي تقوض كرامتنا بصفتنا بشرا. والتهانئ يمكنها أن تفسح الطريق أمام الشعور بالارتياح، وباستطاعتها أن تترك أثرا رجيعا مهدئا على ضمائرنا. وتنمية المجتمعات العالمية أصبحت أساسية في ضوء المواقف المؤثرة على النظم الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والعسكرية والسياسية على صعيد عالمي. وهناك حاجة ملحة إلى تحديد المفاهيم في وجه الفقر الواضح الناجم عن التقلبات المفاجئة والأساسية التي يعانيها الناس، وتعانيها المناطق والبلدان. والموجات المتتالية من مساهمات رأس المال والموارد البشرية تختلط مع الطبقات البشرية التحتية المسبقة الوجود، منشئة طبقات فوقية مفروضة، تبرز الفوارق أكثر. وحين لا تعود تلك الاستثمارات رابحة، يعاد توجيه الموارد. وينتج عن ذلك حالات من التغيير أو الأزمات.

الذي اقترحتة الأمم المتحدة، والمتجذر في مبادئ السلام، والتضامن، والحرية، والتعاون، والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالأهداف، أحيي مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية. ويوم تقديمها، نبهنا الأمين العام السابق إلى أنه علينا الخروج على الروتين. وأخبرنا أنه ليس بمقدورنا تحقيق النتائج في يوم واحد، لأن النجاح يتطلب عملا مستداما طوال السنوات العشر المتوخاة للتنفيذ. واليوم، أمام الجمعية بأكملها، أعرب عن تأييدي الكامل لتلك الكلمات، وأدعو كل فرد إلى الحفاظ على وتيرة العمل، والضغط بقدمه أكثر قليلا على دواصة السرعة.

إننا جميعا نستفيد من التقدم الذي أحرزناه. ونعرف العلاقة القديمة القائمة بين الفقر وجميع التحديات التي نواجهها تقريبا، وخاصة في مجالات معدلات الوفيات، والفوارق في معدلات العمر المتوقع، والصحة، والعدالة، والتعصب، والتهميش والصراع المسلح. ودعونا نرفض أمام العالم وأمام شعوبنا بعض أوجه التحيز التي تمنعنا من التقدم. واسمحوا لي أن أذكر ثلاث حقائق عمل جيفري ساخس، مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا على تعريفها عدة مرات.

الحقيقة الأولى هي أن الأمراض التي تعصف بالبلدان الفقيرة يمكن تفاديها كليا، ويمكن تلافيها. والثانية هي أن تلافي الوفيات غير اللازمة مطلقا، والناجمة عن تلك الأمراض، لن يؤثر على الانفجار السكاني.

والحقيقة الثالثة هي أن البلدان الفقيرة، كما اتضح ذلك بالفعل ودحضا لبعض الأصوات التي تتجاهل عن قصد انخيازها، قادرة على وضع برامج فعالة في مجال الصحة العامة عندما تتلقى دعما مناسباً.

ضعفا. إنهم الذين يعانون الحرب، والمرض والتخلف الإنمائي. إن تغير المناخ يضرّ بنا جميعا، ولكن ليس بالتساوي.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الاتجار بالأطفال والنساء واستغلالهم متواصلا، على الرغم من الصكوك القانونية التي زدنا بها بلدانا مثل أندورا، حيث الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات يعتبر مبدأ أساسيا ملهما.

وعالم القرن الحادي والعشرين يشهد الصراعات المسلحة، والإرهاب، وانتهاك حقوق الإنسان والأوضاع البالغة الترددي في مناطق عديدة بما هو بين الإذعان والعجز. ومجرد مثال على ذلك، سأشير إلى الحالة البالغة الصعوبة التي أصابت الناس في دارفور طوال سنوات عديدة.

وينبغي ألا نفاجأ بأن المؤسسات الدولية، مثل مؤسستنا، تعاني أزمات خطيرة من التشويه والتآكل الملحوظ، لما تواجهه من تلك الوقائع القاسية جميعا. ومع ذلك، فإن وجودنا هنا اليوم يعود إلى اعتقادنا أنه يمكننا تحسين العالم - إنسانا وكوكبا - إذ نحن مقتنعون بأننا معا قادرون على التصدي. ويبقى الأمل كما هو. فعلى كل بلد - أيا كان حجمه - وكل مدير وكل منظمة، لديها القدرة على العمل، الكفاح لوضع القانون موضع التنفيذ الفعلي وإقامة حوار مفتوح وصادق على المسرح الدولي. وكما قال شارل ديغول، هناك حاجة إلى عدة أشخاص للتداول في ما بينهم، وإلى شخص واحد للعمل. وكما أخبرنا آل غور يوم الاثنين، العالم بحاجة إلى خطة مارشال عالمية، لأن كوكبنا يعيش حالة طوارئ.

وإننا سعداء بالاندفاع والدينامية اللذين أظهرهما الأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون، منذ توليه منصبه. ونشيد بجهود الجمعية العامة في إنشائها فريق عمل معنا بإصلاح مجلس الأمن، فضلا عن تقديمها الاقتراحات التي تجري دراستها. ونحن نؤيد تأييدا كاملا نموذج المجتمع

خطاب الجنرال سوراويد شولانونت، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة تايلند.

اصطُحَب الجنرال سوراويد شولانونت، رئيس وزراء مملكة تايلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بالجنرال سوراويد شولانونت، رئيس وزراء مملكة تايلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الجنرال شولانونت (تايلند) (تكلم بالانكليزية): باسم الحكومة الملكية التايلندية، اسمحوا في المستهل أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، أنتم وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على انتخابكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ويتطلع الوفد التايلندي إلى تقديم كامل دعمه لعمل هذه الدورة في الأشهر القادمة.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق تقديري للأمين العام بان كي - مون على تفانيه دون كلل من أجل الأمم المتحدة وإصلاحها. ويكتسي أول عام في فترة ولايته أهمية حاسمة لوضع الأولويات وتحديد اتجاه المنظمة في المستقبل، والأمين العام يواجه بالتأكيد تحديا هائلا.

وتحرص تايلند على العمل مع الأمين العام صوب أمم متحدة متجددة - أمم متحدة أكثر تجاوبا وتمكنا لتلبية احتياجات شعوب عالمنا بصورة فعالة. ونحن حريصون على ذلك لأننا ملتزمون بما تمثله الأمم المتحدة: أي احترام المساواة والتنوع وحقوق الإنسان والشعب.

ويدفعنا ذلك الالتزام إلى تعزيز إرساء ديمقراطية تتسم بقدر أكبر من الشفافية وتتوفر على ضمانات أقوى

ونتيجة للإرهاب والبؤس المادي والمعنوي اللذين ابتلي بهما الناس خلال الحرب العالمية الثانية، توصلت البلدان والشعوب وممثلوها إلى اتفاق يقول "كفى" وينشئ منظمات من قبيل الأمم المتحدة تضبط الصراعات وتتوسط لحلها. ولقد فعلت ذلك بروح من السخاء وبعد النظر والجرأة التي يجب أن نستلهما بقدر أكبر في ما نتخذه اليوم من إجراءات.

وقد استندت المثل العليا لآباء ميثاق الأمم المتحدة إلى احترام الأفراد، والحرية والوصول إلى المعرفة والتعليم لتحقيق الرفاه والسلم في جميع أنحاء العالم. ولن نتمكن من كفالة أن يتحسن التوازن على كوكب الأرض بصورة ملموسة ويستمر في ذلك سنة بعد سنة إلا بتجديد نشط لتلك المثل العليا. ولن نتمكن من تحقيق النتائج إلا بوحدة جميع الدول وتفاهمها وتعاونها.

وصغر مساحة أندورا لم يمنعنا من الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع فرنسا وإسبانيا على مدى أكثر من سبعة قرون. ونحن نهتم بأهداف الأمم المتحدة ونخرط فيها تماما. وبفضل تجربتنا الطويلة، وفي الوقت ذاته المتواضعة، يمكن أن نصبح حتى منطقة محايدة، ونزيهة وفي معزل عن المصالح الحزبية، في حالة نشوب أي صراع يحتاج إلى تسوية.

وعلىنا أن نكون واقعيين، غير أن ذلك يجب ألا يوقفنا عن العمل. وعلىنا أن نمضي قدما بإجراء إصلاحات متواضعة لكن متواصلة، إصلاحات ملموسة وراسخة تؤدي بنا إلى مستقبل أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد ألبرت بنتات، رئيس وزراء إمارة أندورا، من المنصة.

من الداخل أولويتنا الوطنية. ويستند نهجنا إلى فلسفة جلالته الملك المتمثلة في "اقتصاد الاكتفاء"، التي تدعو إلى الاعتدال والتعقل في الاستهلاك، واليقظة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وإدارة المخاطر بصورة متأنية. ومما عزز اقتناعنا بأننا نسير على المسار المناسب اعتراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفلسفة في تقريره عن التنمية البشرية في تايلند لعام ٢٠٠٧.

وتقود الحكومة ذلك الجهد من خلال توفير التعليم للجميع والاستثمار في البنى التحتية الأساسية من أجل التنمية المرتكزة على الإنسان. ونؤمن بأن التركيز على الاعتدال والمعرفة سيؤدي إلى مجتمع أكثر إنصافاً، لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة والحصانة ضد الهزات الخارجية.

وعلاوة على تعزيز النمو بصورة منصفة، على الحكومات أيضاً كفالة ألا يحرز التقدم على حساب البيئة. وبالنسبة لتايلند، إن مفهومي اقتصاد الاكتفاء المتعلقين بالاعتدال والتعقل لا يرتبطان مباشرة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتروم تايلند التقليل من تعويلها على الوقود الأحفوري وتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة من خلال الحفاظ على الطاقة.

وفي الوقت ذاته، نسعى إلى تلبية طلبنا المتزايد على الطاقة من خلال الطاقة المتجددة والوقود الأحفوري. كما أننا ننظر في إمكانية خيار الطاقة النووية مع مراعاة المسألة الحاسمة المتمثلة في السلامة.

غير أن تايلند تدرك أنه من المحتمل أن يستغرق تحقيق خفض هام لاستخدام الوقود الأحفوري بضعة عقود أخرى، جراء التكاليف المرتفعة للتكنولوجيا الجديدة. ويجب تعزيز الشراكة بين البلدان التي طورت تكنولوجيايات الطاقة النظيفة وتلك التي لا تتوفر عليها. وبالتالي، فإننا نجدد دعوتنا إلى

لشعبنا. كما نسترشد بذلك الالتزام لبناء اقتصاد سليم ومنفتح ومجتمع أكثر عدالة ومساواة تحكمه سيادة القانون - مما يشكل أساساً حاسماً للتنمية المستدامة.

ويتم ذلك كله خلال عام يكتسي أهمية خاصة للشعب التايلندي، أي الذكرى الثمانون لميلاد جلالته ملك تايلند.

وكما قد يعلم معظم الممثلين، انقضى عام بالضبط على تحرك تايلند لمعالجة حالة الشلل السياسي غير المسبوقة في نظامنا الديمقراطي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لأصدقائنا على أننا ملتزمون بالجدول الزمني المتعلق بتنشيط الديمقراطية البرلمانية، عن طريق تنظيم انتخابات عامة من المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وقبل ١٠ سنوات بالضبط، عانت تايلند من أزمة عميقة من نوع مختلف. ومن خلال العولمة، انتشر ذلك البلاء الاقتصادي بسرعة في العديد من البلدان والمناطق. غير أننا خرجنا من الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧ وأنشأنا اقتصاداً من اقتصادات السوق الحرة يتسم بقدر أكبر من القوة والنشاط. والآن، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وغيره من التحديات، تتسم الأسس الاقتصادية لتايلند بالقوة.

غير أنه، بينما أخرج النمو الاقتصادي المطرد على مدى العقد الماضي ملايين التايلنديين من الفقر، لم يستفد نحو ١٠ في المائة من ذلك. وما زالت تايلند، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان النامية، تواجه تحديات في ما يتعلق بالتنمية المستدامة على شكل أوجه التفاوت في الدخل والفجوة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية.

وأؤمن بأن الحكومات تضطلع بمسؤولية أخلاقية عن معالجة أوجه التفاوت من حيث توزيع الدخل. ولهذا السبب جعلت تايلند من تعزيز النمو بصورة منصفة لتحقيق التنمية

على سكانها الديانة البوذية ويتشاطران الإيمان بعدم العنف والتسامح. ولذلك تجد تايلند أنه من غير المقبول أن يلحق العنف والإصابات الجسدية بالرهبان البوذيين وغيرهم من المتظاهرين في يانغون.

وهذا الصباح، ناقشت رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحالة في ميانمار. وقد هال الرابطة تلقي تقارير عن استعمال الأسلحة الأوتوماتيكية وهي تطلب من حكومة ميانمار أن تكف فوراً عن استعمال العنف ضد المتظاهرين. وأعربت رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن استيائها من التقارير الواردة عن قمع المتظاهرين في ميانمار بالقوة العنيفة ووقوع عدد من الإصابات. إننا نحث ميانمار بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والبحث عن حل دبلوماسي واستئناف جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية مع جميع الأطراف المعنية، والعمل على الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وندعو إلى الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن ضمنهم داو أونغ صان سو كي .

وتؤيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأييداً تاماً قرار الأمين العام بان كي مون إرسال مبعوثه الخاص إبراهيم غمباري إلى ميانمار. ونطلب من حكومة ميانمار التعاون التام والعمل معه. ويمكن للدور الذي يقوم به السيد غمباري كمحادث محايد بين الأطراف أن يساعد على تهدئة الوضع الخطير. وتحث الرابطة ميانمار على السماح له بالوصول بشكل كامل إلى جميع الأطراف في البلاد، كما فعلت في الماضي.

إن تايلند تمر بتغييرات سوف تجعلها شريكا أكثر قدرة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي، تصبو تايلند إلى العمل مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإيجاد مجتمع أكثر تقارباً. إن الرابطة وقد

البحث والتعاون الإنمائي والنقل الميسور للتكنولوجيات المعنية بالفحم النظيف وتقليل الميثان.

إن إحدى النتائج الحتمية لتغير المناخ هي عدم القدرة على التنبؤ بإمدادات المياه. ونحن بوصفنا بلدا رئيسيا في إنتاج الغذاء، والتزاما بمبادرة صاحب الجلالة الملك المسماة "الماء هو الحياة"، تشكل المحافظة على المياه استراتيجية بعيدة المدى لحكومة تايلند. لقد تعهدنا بزيادة مناطق الغابات وتجميع المياه في البلاد. وأود أن أدعو جميع الدول إلى أن تجعل إدارة المياه إحدى الأولويات وكذلك في برنامج عملنا لتغير المناخ.

وتولي تايلند اهتماما كبيرا لتعزيز الأمن البشري وهي عضو فاعل في شبكة الأمن البشري. ولقد تكلمت عن الجهود التي تبذلها تايلند لتوفير الحرية لشعبنا من العوز من خلال الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة التي محورها الإنسان. والجانب الآخر من الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف. ونتيجة للخوف وانعدام الثقة، يقع الأفراد والمجتمعات فريسة للأفكار المتطرفة التي تزيد من انقسام البشرية. وأعتقد جازماً أن أفضل استراتيجية للتغلب على الخوف هي كسب القلوب والعقول، وتايلند ملتزمة بتعزيز التفاهم بين الثقافات.

لكن ما فتئ الإرهاب يستمد قوته من الإيديولوجيات المتطرفة. ولذا يجب علينا مناقشة الأغلبية المعتدلة في العالم لتوحيد قواها ضد التطرف. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تعزيز الحوار داخل الأديان وفيما بينها والحوار بين الحضارات على المستوى الإقليمي. ونحن نقوم بذلك في جنوب شرق آسيا.

وتايلند بوصفها بلدا مجاورا لميانمار يشاطرها حدودا برية أطول من ٢,٤٠٠ كيلومتر، ويستضيف حالياً ما يزيد عن مليون نسمة من مواطنيها، تشعر ببالغ القلق إزاء ما نرى ونسمع ما يحدث في ميانمار. إن ميانمار وتايلند بلدان تغلب

إلى مناقشة الأفكار المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف للتعامل مع الفرص والتحديات التي تتيحها العولمة للتنمية.

إن هذه السنة سنة إصلاحات كبرى بالنسبة لتايلند. فالإصلاحات السياسية والاجتماعية الحالية التي تنفذ في بلدي ستنحى لنا تقديم إسهامات أكبر في إيجاد عالم يمكن أن يعيش فيه الناس في أمن وكرامة، بعيدا عن الفقر واليأس - عالم يقوم فيه الجيل الحالي بتعزيز قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

ولأن العالم يزداد صغرا يوما بعد يوم، تتشاطر الإنسانية مصيرا مشتركا أكثر من أي وقت مضى. إن إيماننا بالأمة المتحدة وبالعملية المتعددة الأطراف يجب أن يكون متكافئا مع التحديات والفرص التي تواجهها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب الجنرال سورابود شولانونت، رئيس وزراء مملكة تايلند من المنصة.

خطاب السيد مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة.

اصطحب السيد مايكل ساموري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

تعززت بميثاق جديد، ستكون قادرة على التعاون بمزيد من الفعالية مع شركائها في الأمم المتحدة.

وفي الواقع، إن تعزيز التعاون الوثيق بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة - وهما منظمتان تتشاطران القيم والأهداف نفسها - سيكون واحدا من الإسهامات في استعادة الثقة في النظام المتعدد الأطراف. وسيكون هناك إسهام آخر في تأييد الجهود المستمرة لإصلاح الأمم المتحدة. وبالإشتراك مع شيلي وجنوب أفريقيا والسويد، تقدمت تايلند بمقترحات لمبادرة الدول الأربع، تهدف إلى تحسين أداء وإدارة الأمانة العامة على أساس زيادة المساءلة والشفافية.

إن تعاون تايلند مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة يجري تعزيزه بمبادرات جديدة تركز على الشعوب. وينص دستورنا الجديد على تعميم التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الأطفال وشبكة ضمان اجتماعي للفقراء والمعوقين وكبار السن. ونحن ملتزمون، أكثر مما مضى، بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأخطار الصحية العالمية الأخرى.

وفي مجال القضاء على الفقر، تلتزم تايلند كذلك بالمضي إلى ما وراء حدودها لمساعدة أصدقائنا وجيراننا. إن نموذج مؤسسة ماي فاوانغ للتنمية الاجتماعية يجري الآن تطبيقه في أفغانستان وبنغلاديش. ويعرف الجنود التايلنديون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإسهاماتهم في إعادة بناء الهياكل الأساسية في المناطق الخارجة من الصراع.

ونرى أن الاستئناف الفوري لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمر أساسي لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع اقتراب الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المزمع عقدها في أكرا في السنة القادمة، تتطلع تايلند

ونعتقد أن الأمم المتحدة هي المنبر الأفضل لتناول مسائل الأحداث المتزايدة المتعلقة بالفظائع البشرية والتطهير العرقي والحرب والفقر والإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعودة تفشي الملاريا والسل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب المخدرات والبشر والتدهور البيئي وتغير المناخ.

وتتفق مع الرئيس مرة أخرى على أن التحديات العالمية تتطلب حلولاً متعددة الأطراف. والأمم المتحدة هي المنبر المتعدد الأطراف المناسب لاتخاذ هذا الإجراء. ولذلك فإن تنشيط الجمعية العامة يستحق جلّ اهتمامنا. وتنشيط الجمعية يعني تجديد ثقتنا ببعضنا البعض وبقيمنا ومصيرنا المشترك.

ونؤيد تأييدا قويا أولويات الرئيس الخمس، أي مسائل تغير المناخ والتمويل من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الإرهاب وبرنامج إصلاح الأمم المتحدة. ولتكملة الجهود المبذولة في المنابر الأخرى، اتفقت بابوا غينيا الجديدة بالتعاون مع بلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ على جمع مواردنا المحدودة في إطار خطة المحيط الهادئ لمعالجة العديد من هذه المسائل نفسها، بوصفها أساسا لتعاوننا، خاصة التنمية المستدامة وتغير المناخ والتكامل الإقليمي.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى مسألة تحالج بلادي حياها مشاعر قوية: تغير المناخ. ولنكن واضحين، يساورنا قلق عميق حين نرى بعض البلدان الصناعية تحاول التنصل من مسؤوليتها عن انبعاثاتها من الكربون وتحويل التركيز على البلدان النامية. ولن يتضح السبيل للتوصل إلى حلول دائمة إلا عندما تتحمل البلدان الصناعية المسؤولية عن نتائج أعمالها.

السير مايكل ساموري (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تماني بابوا غينيا، للسيد سرجان كيريم، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأؤكد له تعاون بلدي الكامل معه خلال فترة رئاسته.

ونثني على سلفه معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة على قيادتها لأعمالنا خلال فترة ترؤسها، ونتمنى لها كل التوفيق في مساعيها المستقبلية.

أود أن أعبر لمعالي الأمين العام بان كي - مون عن دعمنا لقيادته الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشكره، بشكل خاص، على شجاعته وقيادته القوية بشأن مسألة تغير المناخ. وبالمثل، أود أن أشكر أيضا موظفي الأمانة العامة وجميع وكالات الأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم خدمات ثمينة لبلادي، بابوا غينيا الجديدة.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أي بعد يومين من الاحتفال بمرور ٣٢ عاما على الاستقلال، عقدت بابوا غينيا الجديدة برلمانها الوطني الثامن. وكان هذا ثمرة لجولة جديدة ناجحة من الانتخابات العامة. إن الديمقراطية تحد لكن بابوا غينيا الجديدة تزدهر في ظلها.

وإن بلادي، التي تتألف من أكثر من ٨٠٠ قبيلة ولغة، ما برحت تجدد في المبادئ الديمقراطية القوة الجامعة والواحدة في التنوع على مدى ٣٢ عاما من الديمقراطية المتواصلة.

ولا تزال بابوا غينيا الجديدة ملتزمة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وتتفق مع الرئيس وعلى أنه ينبغي أن نواصل العمل بهدف مشترك يتمثل في تجديد وتحديث وتعزيز هذه المنظمة حتى يتسنى لها مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الأعضاء. وقبل كل ذلك، ينبغي أن يكون الإصلاح عادلا ومنصفا.

والتجارة العالمية اليوم غير متكافئة، فهي تتصف بالممارسات غير العادلة التي يمارسها بالفعل أصحاب الامتيازات أكثر من اتصافها بالفرص التي توفرها للبلدان النامية مثل بابوا غينيا الجديدة. ويعوق جهودنا لتطوير نظام تجاري أكثر إنصافا تردد البلدان المتقدمة النمو في فتح اقتصاداتها والمشاركة في مناقشات إنمائية حقيقية.

وتقف مفاوضات جولة الدوحة على منعطف خطير. ونحتاج أن نضمن بشكل جماعي إحياء تلك المفاوضات كي يتم تناول الاحتياجات التجارية المختلفة لأعضائها.

لقد تقدمت بابوا غينيا الجديدة إلى الأمم بالانتقال من استراتيجية النمو الاقتصادي القائم على التصدير إلى سياسة توطيد أركان الاقتصاد والتمكين. والهدف الجوهري لهذه السياسة تأمين فرصة متساوية لكل مواطن في بابوا غينيا الجديدة لبناء المنزل والمجتمع والبلد. ولتحقيق ذلك، سيتم التركيز بصورة كبير على الزراعة التي ما برحت دائما أساسا لحياتنا الريفية. ومع هذا الهدف، سيتم بناء الهيكل الأساسي ذي الصلة لدعم ذلك القطاع الهام.

ويتم استعراض إستراتيجية البلاد الإنمائية الخمسية المتوسطة المدى لتعزيز تماشيها مع الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ تحد يتطلب جهدنا الموحد لتنفيذها.

ونهب بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يؤدوا دورا داعما في تنفيذ هذه الأنشطة والحفاظ عليها. ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الفرص التجارية العادلة، والأسواق المنصفة، وزيادة الاستثمار

ولكن، نحن مستعدون، بوصفنا بلدانا نامية، الإسهام بشكل متساو في سبل تحقيق مستقبل مستدام. وقدمت، في الخطابات التي أدليت بها في وقت سابق خلال الحدث الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ، مبادئ أساسية لازمة تسترشد بها الاتفاقات الدولية المستقبلية بشأن تغير المناخ التي ستبرم بعد عام ٢٠١٢.

لقد آن الأوان لتولي زمام الأمور. وإذا ما أردنا أن نتغلب على هذه الكارثة التي جلبناها على أنفسنا، ينبغي أن ننجح في ستة مجالات رئيسية: علينا أن نبلور رؤية مشتركة للمعدلات تركيز غازات الدفيئة على الصعيد العالمي؛ وعلينا أن نعمق بإصرار التزامات البلدان الصناعية بتخفيف انبعاثاتها من الغاز؛ وعلينا أن نضع المزيد من الآليات لتقديم الحوافز الإيجابية للبلدان النامية؛ وعلينا أن نطلق إطارا عالميا للتخفيف من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات والتدهور البيئي؛ وعلينا أن نهض بالتمويل لأغراض التكيف من أجل أجيال المستقبل؛ وعلينا أن نعبيء الموارد المستدامة والكافية لدعم الحوافز الإيجابية والتكيف.

العلم واضح، إن كوكبنا في خطر. وعلينا جميعا أن نعالج الأسباب الجذرية لهذه المشكلة بوصفنا نتشارك في العيش على هذا الكوكب. ولكي ننجح، فإن القيادة مطلوبة من جانبي الفجوة الاقتصادية. ومعاً، ولن نتمكن إلا معاً من التصدي للتحديات التي تواجهها وبناء مستقبل مستدام.

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة الإصلاحات الجارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولكي يجري تعزيز المنظمة من أجل أن تتصدى بشكل أفضل لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه الأعضاء، ينبغي للإصلاح أن يعكس الحقائق الجغرافية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، مع مراعاة، بصورة خاصة، للمستويات المختلفة للتنمية في البلدان

أن تقوم بما يلزم من تنازلات من أجل حل سلمي لهذه المسألة التي طال أمدها. وناشد جميع الأطراف أن تستخدم بصورة كاملة إجراءات الأمم المتحدة المعنية بتسوية النزاعات.

ويظل عمل اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار غير مكتمل. إذ لا يزال هناك ١٦ إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي - بعضها في منطقة المحيط الهادئ - لم تقم بعد بممارسة حقها في تقرير المصير. ويدل الاستفتاء القادم في توكيلاو مرة أخرى على الروح الصادقة للتعاون بين توكيلاو ونيوزيلندا. ونهني الحكومتين ونؤكد لشعب توكيلاو احترامنا لقراره الأخير. وفي السياق نفسه، نأمل أن تحذو دول أخرى قائمة بالإدارة حذو نيوزيلندا وتساعد أقاليم أخرى على التوصل إلى اتخاذ قرار من اختيارها.

وعلى الرغم من أن عالمنا يتيح فرصًا يعجز عنها الوصف، فإننا نواجه في الوقت ذاته العديد من التحديات المعقدة. ويجب علينا أن نجدد التزامنا بالأمم المتحدة وإيماننا بها ونسعى إلى إصلاحها بسبل تجسد حقائق اليوم. وقبل اثنين وثلاثين عامًا، عندما جئت بلدي ليأخذ مقعده في الجمعية العامة، قلت، وأود أن أعيد التأكيد اليوم، إنه ضمن نطاق مواردنا، ستقوم بابوا غينيا الجديدة بدور نشط وإيجابي في الأمم المتحدة. وما زال ذلك الالتزام قائمًا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السير مايكل سوماري، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، من المنصة.

الأجنبي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية الجيدة النوعية.

ويشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديدًا خطيرًا للأمن الاجتماعي والاقتصادي في العديد من بلداننا. ويجب بذل جهود أكبر لوقفه. وقد أقرت حكومتي في بابوا غينيا الجديدة تشريعًا معززا بإطار سياسة شاملة لفيروس الإيدز. ونعتبر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة تنموية وتتناوله بصورة منفصلة عن المسائل الصحية الأخرى. بيد أن تجربتنا علمتنا أن العمل على المستوى الوطني لوحده لا يكفي. فهو يتطلب استجابة عالمية متضافرة. وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد ينبغي أن تواجهه جميع البلدان وعلى جميع الجبهات. ونشكر الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها على جهودها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما نشكر الرئيس السابق للولايات المتحدة، السيد بيل كلنتون، على إسهاماته في هذا العمل في بلادي. ويوازي ذلك في الأهمية المعارك ضد الملاريا والسل، وغيرهما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها. وبما أننا، كمجتمع عالمي، ركزنا على فيروس الإيدز وأنفلونزا الطيور، فقد تراجع اهتمامنا بالملاريا التي تبقى المرض القاتل الأكبر في بلادي. ولذلك، نشكر السيد بيل غيتس على المساعدة التي قدمها في مجال البحث الخاص بالملاريا في بابوا غينيا الجديدة. ونهيب بالشركاء الإنمائيين أن يدعموا بابوا غينيا الجديدة وغيرها من البلدان في مواجهة هذه التحديات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وعلى الرغم من القرارات العديدة للأمم المتحدة، ما زال الصراع في الشرق الأوسط دون حل. وتناشد بابوا غينيا الجديدة جميع الأطراف في الصراع، بما في ذلك تلك القوى التي تستطيع ممارسة التأثير للتوصل إلى نتيجة إيجابية،

إن ألبانيا بلد صغير. غير أن لها توجهها وعزما واضحين لتعزيز الحرية والديمقراطية لمواطنيها. كما تلتزم ألبانيا التزاما عميقا بالإسهام بقسطها المتواضع في السلم والأمن في العالم. وقد أقمنا علاقة تعاون وثيق مع دول صديقة ومنظمات دولية في مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، فإن وحدتنا لحفظ السلام خدمت أو تخدم في البوسنة وجورجيا وأفغانستان والعراق. ويسعدني أن أبلغ الجمعية، في السياق ذاته، بأن حكومتي قررت المساهمة بفعالية أخرى في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

كما دأبت ألبانيا على تقديم دعم قوي للجهود الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار. وفي ذلك السياق، ومن جملة أمور، تعهدنا بالتدمير الكامل لمخزوننا من الأسلحة الكيميائية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصبحت ألبانيا أول بلد في العالم يتخلص من جميع أشكال المواد والأسلحة الكيميائية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومات الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليونان وسويسرا، التي قدمت مساعدة مالية وتقنية قيمة بغية تحقيق ذلك الهدف الهام.

ونحن ننفذ بنجاح العديد من البرامج الهامة للغاية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وعدد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأصبحت ألبانيا طرفا قي الجهد الرامي إلى إصلاح الأمم المتحدة بانضمامها طوعا إلى برنامج الأمم المتحدة واحدة باعتبارها بلدا نموذجا. ونعمل حاليا مع وكالات تابعة للأمم المتحدة لاختبار مفهوم الأمم المتحدة واحدة، ووضع نهج ونماذج جديدة للشراكة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة. والنتائج الأولى للمشروع مشجعة للغاية

خطاب السيد سالي باريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء ألبانيا.

اصطُحَب السيد سالي باريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد سالي باريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد باريشا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأن أتمنى لكم كل التوفيق في ذلك المنصب الهام. كما أود أن أشكر الرئيسة المنتهية ولايتها، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على إسهامها القيم في الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام بان كي - مون على روحه القيادية، وجهوده الجبارة دعما للسلام والتعاون في العالم، وإسهامه في تعزيز الأمم المتحدة ومؤسستها.

وباعتباري ممثلا لبلد عانى من إحدى أكثر دكتاتوريات ما بعد الحرب العالمية الثانية شمولية، فإنني أو من إيماننا عميقا بأن تعزيز والدفاع عن الحرية وقيمها ودعم الشعوب المضطهدة حتى تتمكن من تحرير نفسها من الأنظمة المستبدة التي ما زالت تنتج المعاناة الإنسانية والفقر والعنف والإرهاب، أمور ينبغي أن تشكل الأولوية القصوى للمنظمة. وفي ذلك السياق، أود القول إن آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان والعالم أجمع أصبح الآن يتمتع بقدر أكبر من الحرية والأمان دون أشخاص من شاكلة الملا عمر وصادق حسين وسلوبودان ميلوسيفيتش. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب برسالة الأمل التي وجهها الرئيس بوش وغيره من القادة من على هذا المنبر إلى جميع شعوب العالم التي ما زالت تعيش في ظل أنظمة استبدادية.

بل أيضا في المنطقة برمتها. وأيدت ألبانيا تأييدا كاملا مشروع الرئيس أهتيساري والجهود التي تبذلها الهيئة الثلاثية للوصول إلى حل لمسألة المركز القانوني النهائي.

ونتيجة لغياب النظرة الواقعية وهيمنة شبخ صربيا الكبرى، رفضت بلغراد مشروع الرئيس أهتيساري الذي يضع أعلى المعايير الأوروبية على الإطلاق مع ضمانات لتطبيقها على الأقليات الصربية في كوسوفو وهي، في واقع الأمر، تفوق بكثير تلك التي يتمتع بها الألبان الذين يعيشون في جنوب صربيا.

إن رفض مجموعة التدابير التي اقترحها أهتيساري لا يفيد القضية بشيء بقدر ما يدل على أن بلغراد تعنى بفكرة صربيا الكبرى فوق ما تعنى بحريات وحقوق صرب كوسوفو. ولقد وجدت بلغراد في موقفها هذا تشجيعا من روسيا في مجلس الأمن من خلال موقفها الراض لمشروع أهتيساري وهو موقف، أيا كانت دوافعه، لا يساهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

والادعاءات بأن استقلال كوسوفو سيشكل سابقة دولية ويمهد الطريق لولادة ألبانيا الكبرى لا أساس له من الصحة، وكذلك التلويح بقيام دولتين ألبانيتين في منطقة البلقان. أما الذين تهمهم الحقيقة والواقع فإنهم يدركون دون مشقة أن كوسوفو حالة فريدة من وجهتي النظر التاريخية والمعاصرة.

لقد ظلت كوسوفو جزءا من الإمبراطورية العثمانية على مدى خمسة قرون، في الفترة بين نهاية القرن الثالث عشر ومطلع القرن العشرين، يقطنها بشكل رئيسي الألبان الأصليون، المتجذرون هم وديارهم هناك منذ البداية. ولم يتم فصل كوسوفو عن ألبانيا ومنحها لصربيا، في عملية ظلم تاريخية، إلا في بداية القرن الماضي، لا لسبب إلا لأنها كانت آنذاك جزءا من إمبراطورية خسرت الحرب.

حقا. ونحن ملتزمون تماما ببذل قصارى جهدنا لكفالة أن تصبح المبادرة قصة نجاح.

ويشكل الاندماج الأوروبي والعضوية في حلف شمال الأطلسي هدفين أساسيين لألبانيا. ونحن ملتزمون بالقيام بأي إصلاح واتخاذ أي خطوة لتحقيق هذين الهدفين. وقبل عام، وقعنا اتفاقا معنا بالاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونعمل جادين وبكل السبل للوفاء بمعايير وواجباته. وفي الوقت ذاته، قمنا بإصلاحات شاملة لقواتنا المسلحة بمساعدة العديد من البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. كما نعمل على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية في بلدنا. ونأمل أنه بحلول موعد انعقاد مؤتمر القمة القادم لحلف شمال الأطلسي، في بوخارست، سنكون في مركز يؤهلنا لأن نستحق تلقي دعوة للانضمام إلى الحلف.

ولم يمض وقت طويل على الفترة التي كانت فيها دول البلقان مسرحا لمآسي إنسانية، وحروب وحشية، وتطهير عرقي قائم على مفهوم "بلد أكبر" وتتغذى بالقومية المتطرفة والعنصرية من جانب دولة كانت مهووسة بفكرة هيمنتها على دول أخرى. غير أنه وفي بضع سنوات، نجحت بلدان البلقان في الانتقال من عصر الديكتاتوريات والكرهية والصراعات إلى عصر يسوده السلام والتعاون والصدقة والاندماج.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الحكومات ودافعي الضرائب في البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن منظمات أخرى اكتسى دعمها ومساعدتها أهمية بالغة في تحقيق التغيير التاريخي. غير أنني أؤمن بأن تحقيق حل نهائي لمسألة تحديد مركز كوسوفو، يحترم بصورة كاملة الرغبة التي أعرب عنها مواطنوها في الاستقلال، يشكل شرطا مسبقا لاستدامة السلام والاستقرار، ليس في كوسوفو فحسب،

المخاوف بشأن وجود دولتين ألبانيتين مستقلتين في منطقة البلقان ليست إلا تعبيراً عن مشاعر كراهية الأجنبي. إن وجود دولتين ديمقراطيتين تقطنهما أغلبية ألبانية سيضيف لجيرانهما دولتين صديقتين.

وإنني إذ أحث القيادة السياسية لكوسوفو أن تكف عن الأعمال الأحادية الجانب، أدعوها إلى الاستمرار، كدأها حتى الآن، في التعاون مع فريق الاتصال والمجتمع الدولي بغية إيجاد حل لمسألة المركز القانوني النهائي لكوسوفو مع الاحترام الكامل لرغبتها وللكرامة التي تستحقها.

وأنتهز هذه الفرصة كذلك لأزجي التهنية لقيادة كوسوفو السياسيين لمبادرتهم بطرح معاهدة مصالحة وصدقة وتعاون مع صربيا، وهي معاهدة استلهمت أسمي القيم الأوروبية وأفضل ما في التراث الأوروبي. وإني لأمل أن تنتهز صربيا هذه الفرصة العظيمة لأنني أثق أن السلام والتعايش بين الألبان والصرب في البلقان يصب في مصلحة الشعبين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أقدم بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بيريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

خطاب الأونرابل نقوين تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية.

اصطحب الأونرابل نقوين تان دونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، إلى المنصة.

وكوسوفو أيضا حالة فريدة في معانها. فخلال القرن الماضي أصبح الألبان مواطنين من الدرجة الثالثة بفضل تطبيق مذهب كوبريلوفيتش المعن في عنصريته والهادف إلى إبادة الألبان وجعل كوسوفو حقلا للتطهير العرقي والفصل العنصري.

وكوسوفو حالة فريدة أيضا لأن الإبادة الجماعية الأخيرة التي ارتكبها الصرب ضد الألبان عام ١٩٩٩ والتي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين دفنوا في مقابر جماعية عديدة بعد حرق أو تدمير ما يفوق ١٣٠ ٠٠٠ مسكن ومدرسة ومستشفى، دفعت بحلف شمال الأطلسي إلى شن أضخم حملاته العسكرية لحماية حقوق الإنسان والحرية.

وكوسوفو أيضا حالة فريدة من وجهة النظر القانونية نظرا لوضعها الدستوري في يوغوسلافيا الاتحادية تحت نظام جوزيف بروز تيتو حيث كانت تتمتع بحق النقض في الحكومة الاتحادية. وقد تقلدت كوسوفو رئاسة يوغوسلافيا الاتحادية لعدة دورات في تلك الحقبة عملا بمبدأ تداول الرئاسة في يوغوسلافيا.

ولا شيء يجافي الحقيقة أكثر من مقولة أن استقلال كوسوفو سيقود إلى ولادة ألبانيا الكبرى. في الواقع سيمنع استقلال كوسوفو تبشر الألبان في مختلف أنحاء البلقان وذلك بخلق دولة ألبانية واحدة في الأراضي التي يشكلون فيها الأغلبية الساحقة. إن الحقيقة في أبسط صورها هي أن ألبان كوسوفو قد اتخذوا قرارهم في مشروعهم العظيم للمستقبل بأن ينضموا إلى بروكسيل لا أن ينضموا إلى تيرانا.

ومن جهة أخرى، أود أن أطمئنكم هنا إلى جدية ألبانيا في احترام الحدود الدولية لجيرانها احتراماً كاملاً، بما فيها كوسوفو. وتتعاون ألبانيا، وستواصل تعاونها الثنائي مع كل دول المنطقة، بما فيها صربيا، في عملية التكامل الإقليمي والأوروبي والأوروبي - الأطلسي. وأعتقد أن

السطح قضايا عديدة ملحة، بعضها يشكل خطرا كبيرا على الحياة البشرية مثل الأوبئة وتلوث البيئة وتغير المناخ.

ونلاحظ مع الارتياح الانتشار المطرد لترتيبات التعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي. لكن العالم، في الوقت ذاته، لم يتخلص بعد من المجاهدة المتسمة بالتوتر وسياسة الفرض والإكراه من جانب واحد، وانتهاك الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية، والإجحاف والمعاملة غير المنصفة في العلاقات الدولية.

هذه كلها تتطلب منا أن نبذل معا جهودا أكبر للحفاظ على السلام والاستقرار في كل أنحاء العالم، والنهوض بعلاقات التعاون المتكافئة بين الدول، وكفالة شيوع بيئة دولية ملائمة لتنمية أمننا كلها بلا استثناء.

وفي مواجهة التحديات الهائلة في الألفية الجديدة كانت لدى شعوب العالم توقعات سامية من الأمم المتحدة، وإن فييت نام، في ذلك الصدد، تعلن تأييدها للتوجهات التي رسمت في قمتي الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ لعمل المنظمة في توطيد أركان السلام والأمن والتعاون والتنمية.

ويحدونا الأمل أن تكثف الأمم المتحدة جهودها بالعمل مع الدول الأعضاء حتى تضع أسس سلام يدوم طويلا في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إيجاد حل مناسب للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن تضع حدا للصراعات والعنف في عدد من البلدان الأفريقية، وأن تعيد الاستقرار إلى العراق وأفغانستان، وأن تحدد من انتشار الأسلحة النووية وتمنعه. وتؤيد فييت نام تسوية مسألة شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار، تمشيا مع أحكام القانون الدولي وتشاطر الشعب الكوري رغبته في توحيد وطنه سلميا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة نقوين تان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دونغ (تكلم بالفيتنامية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي في البدء أن أتوجه إليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإني لعلى ثقة بأنكم بكفاءة تكتم الرفيعة ستقودون هذه الدورة نحو النجاح. وأحيي السيد بان كي - مون لإسهاماته العظيمة بصفته أمينا عاما للأمم المتحدة. وبكل احترام، أنقل للوفود، ومن خلالها لشعوب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحيات ومشاعر الصداقة التي يبعث بها الشعب الفيتنامي.

حينما خطت الإنسانية خطواتها الأولى في الألفية الجديدة تمنينا جميعا أن يكون العالم أكثر سلاما وأن تقوم العلاقات الدولية على مشاعر الصداقة وأن نعيش حياة أفضل. ولكن، وبعد ما يقرب من عقد من الزمان، نجد أن هذا الحلم لم يتحقق بعد. فما زلنا نعيش في عالم أتيح له فرص عظيمة ولكنه في ذات الوقت عرضة للتحديات والمصاعب الجمة. إنها لنعمة كبرى أن الإنسانية لم تشهد أي حرب كونية بعد إنشاء الأمم المتحدة. بيد أن الحروب والصراعات المحلية والإرهاب العالمي واستمرار سباق التسلح، سيما السلاح النووي، كلها مخاطر كبيرة لا تزال تهدد عالمنا اليوم.

كذلك تحسنت الأحوال المعيشية باطراد بفضل الإنجازات العلمية والتقنية المذهلة. ومع هذا، تظل الحقيقة الموحجة وهي أن الهوة في مستويات المعيشة تتفاقم بين الشعوب وبين المجموعات السكانية. وثمة ما يقرب من بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. وفي ذات الوقت، برزت إلى

في عام ١٩٤٥ أسست الأمم المتحدة في وقت كان الشعب الفيتنامي قد حصل لتوه على استقلاله. وانطلاقاً من الإيمان بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والرغبة في المساهمة في عمل المنظمة الدولية الجديدة تلك كتب الرئيس هو شي منه، مؤسس الدولة الفيتنامية، إلى الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذكر بوضوح، "إن أمتنا نالت استقلالها وهي تطلب منكم بإخلاص أن تعترفوا باستقلالنا وترجوكم أن تقبلوا طلب أمتنا الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة".

ومن أسف أن فييت نام لم تصبح عضواً كاملاً للعضوية بالأمم المتحدة حتى عام ١٩٧٧. غير أن فييت نام ما فتئت تعمل بجد، في السنوات الثلاثين الماضية، بصفتها عضواً بالأمم المتحدة، في سبيل السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في العالم. وقد قدمت مساهمات كبيرة في تحويل جنوب شرقي آسيا من منطقة مجاهدة تمزقها الحرب إلى منطقة سلام وصداقة وتعاون، منطقة تتحرك الآن صوب جماعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، جماعة تركز على الأعمدة الثلاثة: المسائل السياسية - الأمنية، والمسائل الاقتصادية، والمسائل الثقافية - الاجتماعية.

لقد دأبنا على التمسك بموقفنا القائم على دعم الجهود الرامية إلى التسوية السلمية للصراعات، وإعلاء شأن الاستقلال الوطني وسيادة الدول، والنهوض بالبرامج الإنمائية، والتصدي للمسائل الاجتماعية العالمية، وإقامة علاقات دولية سياسية واقتصادية متكافئة في سبيل الفائدة المتبادلة.

وستواصل فييت نام انتهاج سياسة البلد الودي والشريك الذي يعول عليه مع جميع البلدان، والساعي إلى السلام والاستقلال والتعاون والتنمية. لقد أقمنا علاقات دبلوماسية مع ١٧٤ بلداً، ولدينا صلات اقتصادية وتجارية مع كل البلدان والأقاليم تقريبا في العالم. وفييت نام عضو فعال في كثير من المنظمات والمنتديات الإقليمية والعالمية.

إن إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠، وما تضمنه من سياسة للنهوض بالتنمية المستدامة وكفالة المزيج الملائم من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، احتذبت استجابات عملية من الدول الأعضاء. وفييت نام تأمل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في تلك العملية بغية خلق مزيد من الفرص للبلدان الأقل نمواً ليتسنى لها أن تنجو من الفقر وتحقق التقدم مع سائر بلدان العالم. وفي ضوء ذلك ترجو فييت نام أن يتسنى اختتام جولة الدوحة قريباً لتيسير إنشاء نظام منصف للتجارة الدولية.

وفييت نام تؤيد تأييداً قوياً التعاون الإنمائي بين البلدان وإقامة علاقات دولية متكافئة في المجالات الاقتصادية والمالي والتجاري، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بما في ذلك رفع حالات الحصار والحظر الاقتصادي المفروضة عليها. ويحدونا الأمل أن تنعم الأمم المتحدة بقدر أكبر من الموارد اللازمة للتعاون الإنمائي، مع إعطاء الأولوية لتنفيذ برامج العمل الخاصة بتخفيف الفقر ورفع منزلة المرأة وتوفير رعاية الأطفال وتنظيم الأسرة والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وإن فييت نام تدعم بقوة الجهود الجماعية، لا سيما جهود الأمم المتحدة، لحماية البيئة وتحسين الرد على تغير المناخ.

وتلبية للرغبة في تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بولايتها النبيلة في عالم شديد التغير أثيرت مسألة إصلاح الأمم المتحدة ونوقشت بإخلاص. وترى فييت نام أن عملية الإصلاح ينبغي تكثيفها. وتتفق فييت نام مع الفهم المشترك بأن الإصلاحات ينبغي أن تكفل المشاركة الواسعة لكل الدول الأعضاء، وينبغي الاضطلاع بها بطريقة شفافة. وإن الإصلاح يجب أن يبني على تجربة الماضي أيضاً وأن يتسم، في الوقت ذاته، بنظرة تطلعية شاملة.

وفيتت نام ستعمل عن كئب مع البلدان الأخرى لتخفيف التوترات ومنع الصراعات وتسويتها سلميا في مختلف أنحاء العالم.

وإننا سنفي بالتزاماتنا بصفتنا طرفا في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرئيسية بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن ندين، كما نلتزم بالقضاء على، الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره، وفقا للقانون الدولي.

وترحب فييت نام بالآليات، في إطار مجلس الأمن وخارجه، لزيادة المساعدة التي تستهدف إعادة الإعمار والتنمية الوطنيين للبلدان المنكوبة بالصراع، وهي مستعدة للإسهام فيها. وفيتت نام، وبصفتها دولة شهدت بعد الحرب إعادة إعمار وإنجازات كاملة هامة على مسار تنميتها، فإنها ترغب أيضا في تبادل خبرتها مع بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم.

وإدراكا من فييت نام للدور الذي تؤديه عمليات حفظ السلام، فإنها قدمت مساهمات مالية لعدد من أنشطة الأمم المتحدة، الرامية إلى استعادة السلام في بلدان مختلفة، وشاركت فيها. وإننا نتمم العملية التحضيرية لمشاركتنا الفعالة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفقا لظروفنا وقدرتنا.

ونحن نتفق مع الرأي القائل إنه إذا أريد لمجلس الأمن أن يعمل بفعالية أكبر، فيجب إصلاحه أكثر ليحقق تمثيلا أوسع وديمقراطية أصدق في أساليب عمله. وإننا ندعم أيضا توطيد علاقات المجلس مع المنظمات الإقليمية. لذا، من المشجع أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة وقعتا للتو اتفاق تعاون في الدورة الحالية.

واعتقد أن فييت نام ستلقى دعما كاملا من جميع الدول الأعضاء لترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن

ومنذ عهد قريب جدا انضمت فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية بصفتها العضو الـ ١٥٠. كما أنها انتُخبت لمناصب قيادية في العديد من أجهزة الأمم المتحدة وهي تعمل الآن عن كئب مع منظمات الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ مبادرة "أمم متحدة واحدة" في فييت نام بصفتها بلدا تجريبيا.

إننا نشتمّ عليا المساعدة والدعم المقدمين من منظمات الأمم المتحدة لفييت نام. ومنجزاتنا الكبيرة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية يسرت لفييت نام أن تفي بعدد من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد، لا سيما تخفيض الفقر. وهذا يعزى أيضا إلى دعم المجتمع الدولي.

إننا نولي الأهمية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونحن رغم كوننا بلدا فقيرا، فإننا نشارك بهمة في ترتيب للتعاون الثلاثي بين فييت نام ووكالة تابعة للأمم المتحدة لدعم بلدان أفريقية منفردة في الميدان الزراعي. وذلك البرنامج أثمر حتى الآن عن نتائج مشجعة.

ورغبة من فييت نام في تقديم مساهمات أكثر في عمل المجتمع الدولي قررت في عام ١٩٩٧ أن تعلن ترشيحها لشغل مقعد غير دائم بمجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المجموعة الآسيوية بإخلاص على تبنيتها لترشيح فييت نام بوصفها المرشح الوحيد عن القارة. ونعرب أيضا عن امتناننا للدول الأعضاء الأخرى على دعمها الواسع.

فييت نام تدرك إدراكا كاملا الشرف العظيم والمسؤولية الثقيلة المترتبة على العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن، الجهاز المكلف بالمهمة الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وفييت نام إذا انتُخبت فإنها ستتقيد تقيدا تاما بالمقاصد والمبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الأعضاء الآخرين للوفاء بتلك المهمة الهامة.

والستين، وإلى الأمين العام لمنظمتنا، وأن أعرب عن تمنياتنا الصادقة بإحراز نجاح.

إن جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة يضع أمامنا جميع المسائل الأساسية التي تتحدى العالم: صون السلم والأمن الدوليين، وتنمية أفريقيا، وتعزيز حقوق الإنسان، وتغير المناخ، وترسيخ العدالة والقانون الدولي، ونزع السلاح، ومكافحة المخدرات غير المشروعة ومكافحة الإرهاب. وتأتي هذه المواضيع في الوقت المناسب اليوم، لكنها كانت أيضا في الوقت المناسب أمس، ومن المرجح أن تكون كذلك غدا. إنها جزء من سعي الإنسان الدؤوب إلى مجاهدة التحدي الأساسي الذي يواجهه منذ فجر وجوده قبل نحو ثلاثة ملايين سنة: وهو بقاءه حيا.

وذلك البقاء مهدد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بغياب خطير لاحترام البيئة. فقد انطلق الإنسان من بيئة طبيعية معادية، ووضها بوسائل عديدة قبل أن يبدأ بتهديدها تهديدا خطيرا، عبر شهوته إلى السلطة المطلقة ورغبته في الراحة والرفاه. فأين سينتهي هذا الاستبداد؟ لقد أطلق العلم تحذيره، مع أن التعبئة تشمل أقوالا أكثر منها أفعالا، ونوايا أكثر منها وقائع. وفي هذه القاعة نفسها، وأثناء الحدث رفيع المستوى بشأن تغير المناخ، استوعبنا جميع المعلومات التي وفرها العلماء، الذين استنتجوا أن العمل ملح. ومن المفارقة أن نلاحظ أن الإنسان لا يدرك، في الوقت الراهن، أنه خصوصية كبرى في ضخامة الكون، بعد البحث اليائس عن الحياة في كواكب أخرى، بدون أن يجدها.

وذلك الوجود الفريد في المحرّة يجب أن يستمر بأي ثمن، وهو في متناول أيدينا. والتصميم الذي دفع الدول المؤسسة للمنظمة إلى وضع شؤون العالم في نظام يتيح القضاء على شبح الحرب إلى الأبد، ينبغي أن يكون التصميم نفسه

للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، نتيجة لسياستها الخارجية المفتوحة والبناءة، ولمساهماتها النشيطة في السلم والأمن الدوليين والتعاون الإنمائي. وسنعمل كل ما في وسعنا لتحقيق هذا الطموح الهام.

وستبقى فييت نام دائما عضوا ببناء ومتعاوننا ومسؤولا في المجتمع الدولي، مرتقية إلى مستوى توقعات جميع الدول الأعضاء. فباسم حكومة فييت نام وشعبها، أعرب عن أملني الصادق بأن تكون الدورة الثانية والستون للجمعية العامة دورة ناجحة، تلي توقعات شعوب العالم في خدمة السلام، والأمن والتعاون الإنمائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية على الخطاب الذي ألقاه للتوّ.

أصطحب السيد نغوين ثان دونغ، رئيس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية، من المنصة.

خطاب السيد لانسانا كوياتي، رئيس وزراء جمهورية غينيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا.

أصطحب السيد لانسانا كوياتي، رئيس وزراء جمهورية غينيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يسرني جدا الترحيب بدولة السيد لانسانا كوياتي، رئيس وزراء جمهورية غينيا، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كوياتي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل إلى جميع الأعضاء تحيات صادقة من غينيا، شعبها ورئيسها، الجنرال لانسانا كوني، وأود أن أنقل التحيات نفسها إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية

وكيف يمكننا أن نضع حدا للإرهاب إذا لم نأخذ في الاعتبار الحميرة التي من شأنها أن تصف خصائص الحوار بين الحضارات، والثقافات والأديان، وتعزز تفاهما وتسامحا متبادلا؟ فكيف يمكننا التغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إذا بقي الربح هو المعيار الذي يوجه المختبرات الطبية؟

كيف يمكننا أن ندحر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بينما لا تسترشد المختبرات الصيدلانية إلا جني الأرباح؟ وكيف يمكننا إنهاء التدهور القاسي للبيئة بينما لا تهتم الشركات القوية اهتماما يذكر بمستقبل الكوكب؟ وكيف يمكننا القضاء على ويلات المخدرات بينما ينجذب تجار المخدرات بشكل لا يمكن مقاومته إلى الأموال السهلة؟ إن كل تلك الأسئلة تستدعي التضامن والرؤية والعمل المشترك. ولا يمكننا إدخال أي تحسين على التحليلات الرائعة والقوية التي أجريت بالفعل هنا في هذه القاعة الأسطورية، ولكن الفرق الذي يمكن أن نحدثه هو اتخاذ إجراء.

وعلىنا أن نتذكر أن العديد من الالتزامات التي قطعت في العديد من الجبهات لم تحترم من الأمم المتحدة، ولا من مجموعات البلدان الممثلة في منظمات بعينها. وأود أن أورد لكم عدة أمثلة.

في عام ١٩٧٤، وعدت أكبر البلدان المصنعة تصنيعا عاليا بالقضاء على الفقر العالمي في عام ٢٠٠٠. وكان ذلك عاما خياليا، عام ٢٠٠٠. ولذلك الغرض، تعهدت هذه البلدان بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي عام ١٩٨٩، بعد ١٥ عاما، وفي خضم النشوة الناجمة عن سقوط حائط برلين، تنبأت نفس الدول بحلول عصر للسلام الشامل بنهاية القرن العشرين وبداية القرن

الذي يقود جميع دول الأرض إلى اتخاذ تدابير محددة وفورية توضع نهاية للتدهور البيئي.

ففي كل مرة أراد الناس أن يفعلوا شيئا ما، كانوا قادرين على فعله. لكن تلك الإرادة ينبغي ألا تشمل رذائل سرية. فلا ينبغي لها، مثلا، أن تشمل فرض قيود على استخدام البلدان الفقيرة لمواردها الحرجية، وكأن تلك القيود خدمة ملائكية للإنسانية. والتوازن ممكن بين حماية البيئة والإرادة الأساسية لتحقيق التنمية. وقد أيد عدد من قادة العالم دفع تعويض عادل لأفريقيا لقاء استغلال مواردها الطبيعية. وينبغي لأفريقيا أن تكون ممتنة لذلك.

لكن احتياجات القارة تتجاوز ذلك الأمر إلى حد بعيد. فهي لم تعد تريد أن تبقى محصورة في الدور البسيط بصفتها مزودا بالمواد الخام؛ إنها تتمنى أن تجهز تلك المواد لإيجاد المزيد من فرص العمل والقيمة المضافة، بغية تكوين ثروة أكبر. والتكنولوجيات المطلوب نقلها اليوم هي تلك التي تكفل إنتاجية أفضل مع احترام النظام الإيكولوجي.

والمسائل التي تواجه الإنسانية اليوم لا يمكن معالجتها من جانب أي بلد بمفرده. والأمم المتحدة يجب أن تكون المكان الذي تلتقي فيه معا مخاوفنا، وبواعث قلقنا، ورؤانا واقتراحنا، وحتى آمالنا أيضا، لأن تلك المنظمة تجسد مصيرنا المشترك. وإذا كان عليها أن تؤدي هذا الدور، فيجب أن تكون عادلة ومنصفة في هيكلها وفي آلياتها لصنع القرار على السواء.

والحرب العالمية الثانية، التي كانت الأداة المأساوية التي أدت، لحسن الحظ، إلى إنشاء الأمم المتحدة، لم توفر دولة ولا عرقا ولا قارة. وإصلاح مجلس الأمن خصوصا وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى عموما، يجب ألا يراعي تلك الوقائع التاريخية فحسب، وإنما أيضا المشاكل التي تواجهنا ذات الطابع العالمي الحتمي.

تستخدم للأغراض العسكرية. ومنطق التنافس بين الدول هو الذي أدى إلى منطق سباق التسلح ونظرية الردع التي لا تمثل سوى فرع لذلك المنطق. وأفضل ردع هو الانعدام الكامل للأسلحة النووية.

إن مسعى مكافحة الإرهاب يشكل تحدياً آخر، وهو التحدي الذي تجلّى بطريقة مانوية، الشر والخير كل منهما يعارض الآخر. وبالرغم من أنه لا توجد ظروف مخففة يمكن أن تمنح للذين يؤيدون فلسفة الإرهاب، لا بد مع ذلك من إبراز الوقائع التي يبدو أن تلك الفلسفة تقوم على أساسها وهي: الظلم في إدارة الشؤون العالمية، والتعصب في تصور الخلافات بين الثقافات، والتشكك الصريح في نظرية الاختلافات الطبيعية بين الأجناس.

وسيتّم إحراز النجاح في حقوق الإنسان والديمقراطية على نطاق العالم بذلك الثمن. وفي الواقع، فإن على الدول الغربية الكبرى، التي ضمنت الكثير لشعوبها من حيث الحرية والمساواة واحترام القيم الأساسية للبشرية، أن تبدي قوة أكبر في التعزيز السلمي لنفس المبادئ على الصعيد العالمي. وهذه الدول تعطينا حالياً سبباً للإيمان بأنّها مرارا وتكرارا فضلت مصالحها المباشرة بالذات على المبادئ التي تؤمن بها، بالرغم من أن لديها سبباً وجيهاً للإيمان بتلك المبادئ.

وجميع رؤساء الدول والحكومات في القارة الأفريقية والعديد من البلدان الأخرى الذين حضروا أمام هذه المنصة تناولوا ببلاغة المسائل التي تجابه البلدان الفقيرة. وأود مجرد أن أتطرق إليها بإيجاز. والبلدان الفقيرة تتدهور بشكل مستمر، إذ أنّها واقعة في حلقة مفرغة ناجمة عن اقتران سوء الحكم والفقير المتزايد باستمرار والعقدة المستعصية للديون الخارجية التي لا يمكن تخفيضها والأسواق غير العادلة لرأس المال. وأصبحت البلدان الفقيرة، نظراً لأنّها في أغلب الأحيان

الحادي والعشرين. وتنبأت بأن الأموال التي كانت في السابق مكرسة لسباق التسلح ستكرس من الآن فصاعداً للتعجيل بالقضاء على الفقر، وهو الأمر الذي قالت البلدان إنه سيدخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٠. وللأسف، برهن الواقع على عدم صحة تلك التنبؤات.

ومن المؤكد أن الفقر في العالم لم يتم القضاء عليه، بل زاد منذ بداية التسعينيات. فأكثر من ١٠٠ مليون شخص انضموا إلى صفوف الفقراء في عام ٢٠٠٣ وحده. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وفي نفس هذه القاعة التي أعربت، في ذلك الوقت، عن سرورها لتلك الآمال المحبطة، اعتمد رؤساء دول وحكومات العالم إعلان الألفية. واعترف الإعلان صراحة بالطابع الذي لا مفر منه للفقر، ورفض الأهداف التي حددت في عام ١٩٧٤، واعترف بأنه لن يكون ممكناً بحلول عام ٢٠١٥ سوى تخفيض عدد الأشخاص الفقراء في العالم إلى النصف.

واليوم، وفي منتصف الطريق نحو بلوغ أهداف ذلك الإعلان، الذي مع ذلك، بلور العديد من الأحلام والآمال بالنسبة للأجيال الشابة في العالم، فإن كل تقارير الخبراء تتفق على أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن بلوغها إلا إذا غيرنا الاستراتيجيات والقواعد التي تشكل عالمنا اليوم.

وبدلاً من بزوغ فجر جديد للسلام العالمي، تظهر الآن في موجات متعاقبة في أوروبا وأفريقيا وآسيا الحروب المحلية التي تمزق الغشاء الواقعي للنظام العالمي الثنائي القطب الذي كان متجذراً وانتهى الآن. ولم يختفِ التهديد النووي. وهل الطاقة النووية، سواء استخدمت للأغراض المدنية أو العسكرية، أمر أساسي فعلاً لحياة البشرية؟ ومن المؤكد أن الطاقة النووية مفيدة حينما تستخدم للأغراض المدنية، ولكنها دائماً ستشكل تهديداً للبشرية - على حد سواء بالنسبة للحائزين لها وللذين يتطلعون إلى حيازتها - حينما

التشريعية والإدارية التي تؤدي إلى إدامة الآليات التي تنشئ الفقر وتحافظ عليه في جميع أرجاء العالم. وذلك الزخم الجديد من الالتزام والمسؤولية الجماعية نحو القضاء على الفقر ونحو ضمان السلام هو الذي سيفتح الطريق نحو مواجهة العديد من التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه عصرنا. وبطبيعة الحال، يبقى السؤال: هل مجتمعنا المعاصر الحافل بالقدرات العالمية غير المسبوقة في مجال الخبرة الفنية والتكنولوجيا والمالية وحشد الموارد البشرية يتألف، في جوهره، ليس من فاتحين ولكن من بناءة للسلام والأمن يتحلون بالشجاعة الوافية والجرأة للتمكن من تغيير الأنماط الحالية وصياغة عالمنا وتشكيله؟

ولنأخذ نموذجاً من القرن التاسع عشر، الذي كان وقتاً نجح فيه العالم في ابتدار عملية القضاء الكامل على الممارسة القديمة قدم العصر والمتمثلة في العبودية، التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت أمراً طبيعياً وغير قابل للتغيير. ولقد تطلب الأمر من القادة الشجعان في ذلك الوقت أن يعلنوا أن الممارسة غير قانونية، على حساب أرواحهم بالذات في بعض الأحيان. وكان الانتصار البطولي للحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية يعزى لالتزام ذي طابع مماثل. وبالمثل، ألم ينجح القادة الرئيسيون للعالم مؤخراً في إلغاء النظام المخزي للفصل العنصري واستبداله بديمقراطية ذات حيوية استثنائية بفضل التزامهم الثابت؟

وإذا عمل قادة بتلك المكانة على إضاعة ماضيها، فإنني على يقين من أنه ما زال يوجد اليوم أشخاص قادرين على تغيير عالمنا لإيجاد إرث سعيد للأجيال المقبلة.

وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٧، تعرضت جمهورية غينيا لأزمة اجتماعية - سياسية لم يسبق لها مثيل هددت استقرارها الاجتماعي والأسس التي تستند إليها مؤسساتها. وكان السبب تلاقياً لتراكمات غياب الحكم

تتحول إلى ملاذات للجماعات المسلحة المتمردة، موقعا للحروب الأهلية، مع قوافلها للاجئين وعمليات التشريد الشامل للسكان. وتلك المجتمعات المدمرة تغذي تدفقات الهجرة وتوفر ملجأً مثاليا لشبكات عصابات المافيا والجريمة المنظمة. ولا يعرف الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أي حدود وتنتهي الأسلحة في أيدي المدربة للجنود الأطفال.

إنني لا أؤمن بجمية الفقر ولا بتلك الحرب. وحالات الفشل في تلك المناطق يمكن توضيحها بسهولة. فالمجموعات المسيطرة للبلدان الغنية والنخب المسؤولة عن الحكم في البلدان الفقيرة مسؤولة على حد سواء عن الفشل في مكافحة الفقر وعن عدم الوفاء بالالتزامات التي قطعت في عام ١٩٧٤. والأمر الأكثر سوءاً أنها فضلت السياسات والاستراتيجيات التجارية والمالية والتكنولوجية التي عززت أسباب الفقر المستمر للسكان الفقراء على نطاق العالم. وفي ما يتعلق بفشل التعهد بإحلال السلام الشامل، فإنه يعزى للمفاهيم والاستراتيجيات السياسية التي وضعتها المجموعات المسيطرة وقادة العالم الذين اختاروا رد الفعل على الوقاية.

وتوجد حلول لمكافحة الفقر وإخراج العالم من هذا النمط المتعلق بالحرب الدائمة. وإذ نستلهم المصير المشترك للبشرية، فإن حلمنا بالسلام الشامل ما زال يحظى بكل الفرص ليصبح حقيقة. وهو سينطوي على تعزيز نظام اقتصادي عالمي يقوم على أساس مجموعة من السلع المشتركة والخدمات العامة العالمية التي لا بد من توفيرها والإشراف عليها من قبل المجتمع العالمي. ومن المؤكد أن ذلك ليس أمراً بعيد المنال.

وبغية القضاء على الفقر، علينا أن نعلن أنه غير قانوني من حيث المبدأ وغير مقبول بوصفه ظاهرة. وإعلان أن الفقر غير قانوني يعني بشكل خاص إلغاء الأحكام

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء في جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لانسانا كوياتي، رئيس الوزراء في جمهورية غينيا من المنصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أوتلاي (بوتسوانا).

خطاب السيد مارتن ندويمانا، نائب رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد مارتن ندويمانا، نائب رئيس جمهورية بوروندي إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بفخامة السيد مارتن ندويمانا، نائب رئيس جمهورية بوروندي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ندويمانا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم للسيد سرجيان كريم بأحر التهاني على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة خلال الدورة الحالية، وأؤكد أن الوفد الذي يشرفني رئاسته يسره أيما سرور رؤيته يترأس أعمال الجمعية العامة. ونود كذلك أن نشيد إشادة مستحقة بالرئيسة المنتهية ولايتها، التي أدارت أعمال الدورة الماضية بكثير من الحكمة والامتياز.

ونود أيضا أن ننقل إلى الأمين العام، السيد بان كي - مون، عميق التقدير والتشجيع من فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، ومن حكومتنا، على الجهود الدؤوبة التي يبذلها منذ توليه مهام منصبه، لحماية المثل السامية للمنظمة وتعزيزها.

الرشيد، وانتشار الفقر والحالة الاقتصادية العامة، حيث هبطت كل المؤشرات المالية والنقدية دون الخط الأحمر. وأدت تلك الأحداث المأساوية، التي اتسمت بالخسائر الكبيرة في الأرواح البشرية، إلى تدمير واسع النطاق للمباني العامة واهيار كبير في سلطة الدولة، الأمر الذي أحدث في الوقت ذاته انقسامات عميقة في النسيج الاجتماعي.

ولحسن الطالع، انتهت تلك الأحداث إلى نتيجة سلمية، مع أنها ما زالت هشة، وتحققت برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة. ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود المتضافرة للسلطة الرئاسية، والنقابات، والمجتمع المدني والشخصيات المرموقة وأصدقاء غينيا على مستوى العالم.

ومن هذا المنبر، أعرب عن الامتنان العميق والشكر الجزيل من شعب وحكومة غينيا لجميع الكيانات والأفراد الذين شاركوا في تأمين السلم الاجتماعي في بلدي.

إن الحكومة التي خرجت من تلك الأحداث، والتي يشرفني أن أقودها، تفعل كل ما بوسعها للاستجابة لتطلعات الشعب الذي نفذ صبره، لأن انتظاره كان أطول مما ينبغي. وقد وضعت خطة حد أدنى لحالة الطوارئ على الأجلين القصير والمتوسط.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إن المبادرات التي خطت لها حكومتي ما زالت تعتمد على الاهتمام الذي يوليه زعماء العالم لكل المواضيع التي أترتها استنادا إلى اقتناعي الراسخ. وفيما يتجاوز التزام النخب و المجتمع المدني بالحكم الرشيد والديمقراطية، فإن جمهورية غينيا تحتاج إلى شراكة فعالة وفقا لاحتياجاتها المحددة والملحة. وهذه الشراكة التي ينادي بها شعب غينيا بصدق تام، ستكون أكثر ملائمة وفعالية واستدامة، إذا وافقت المجموعات المهيمنة في العالم على الالتزام بالتضامن العالمي من أجل تنمية البشرية.

الحرمات بسبب طبيعتها الحساسة، تناقش الآن بشكل صريح واعتيادي، ويتم اتخاذ إجراءات عملية لتحسين الوضع.

ومن أجل تحقيق نجاح أكبر في المهمة الحساسة المتمثلة في المصالحة الوطنية، فإن شعب بوروندي لا يملك سوى أن يستعرض معا تاريخ بلده، الذي اتسم بفترات سوداء في عدد من النواحي. وقد بدأت الحكومة فعلا بالمفاوضات مع الأمين العام من أجل إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. وسنبداً قريباً بالمشاورات الوطنية حول هذه المسألة، وستوفر النتائج أساساً قوياً لإنشاء تلك اللجنة وبدء عملها.

وقد أدت الحرب الأهلية التي عصفت ببلدنا إلى الإفقار المدقع لسكان بوروندي. ونحن حريصون على حل مشكلة الفقر تدريجياً وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. واتخذنا الإجراءات الكفيلة بتوفير الرعاية الصحية المجانية، في عيادات الصحة العامة، للأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل، وكذلك لتوفير التعليم المجاني في المدارس الابتدائية.

كما وضعت الحكومة إطاراً استراتيجياً لتسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر، واعتمد ذلك الإطار على المستويين الوطني والدولي، وقُدّم إلى شركائنا الإنمائيين في اجتماع المائدة المستديرة المعقود في بوجمبورا في ٧ أيار/مايو. ولقي النداء الذي وجهه بلدنا إلى المجتمع الدولي استجابة، وتم التعهد بالتبرعات لتمويل برامج الأولوية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر امتنان حكومة وشعب بوروندي لجميع شركائنا على إسهاماتهم السخية في اجتماع المائدة المستديرة. وسنغدو ممتنين للوفاء بالتعهدات لكي تتمكن من الاستجابة لأشد احتياجات السكان إلحاحاً في أقرب وقت ممكن.

إن بناء عالم يحمل مقومات البقاء للبشرية مهمة ملقاة على كاهل المجتمع الدولي وكل عضو من أعضائه. وموقفنا في بوروندي يتمثل في أننا بتعزيز السلام والعدالة داخل حدودنا، إنما نسهم كذلك في التنمية المتسقة لهذا العالم. وفي هذا السياق، فإن حكومة بوروندي لا تدخر جهداً، سواء داخل البلد أو على المستوى الإقليمي، من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز السلم والأمن وسيادة القانون والتنمية.

ويسعدنا أن نقول إن التوقيع على اتفاق وقف النار الشامل، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بين الحكومة وحركة التمرد، قوات التحرير الوطنية، قد أسهمت كثيراً في عودة السلم والاستقرار إلى بلدنا. وذلك مهّد السبيل إلى المحادثات حول الجوانب المحددة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق والتي جرت في جو من الهدوء. ومنذ أسابيع، قررت حركة قوات التحرير الوطنية، من جانب واحد، تعليق المحادثات بدون تقديم أسباب مقنعة حقاً. ولكننا لا نشعر بالقلق لأننا نرى في ذلك مجرد عثرة لن يكون لها تأثير دائم على المكاسب التي يرغب الجميع في المحافظة عليها.

وتبذل الجهود الآن من أجل استئناف المحادثات فوراً. ومن المتوقع أن يعقد مؤتمر قمة إقليمي قريباً بشأن المسألة لتشجيع الحركة على العودة إلى مائدة المفاوضات، التي تمثل السبيل المقبول الوحيد لتحقيق سلام دائم. وعلى أية حال، فإن حكومة بوروندي تبقى منفتحة لأي مقترحات يمكن أن تهيئ الظروف اللازمة لهذا الجهد.

وكان لعودة السلام أيضاً أثر إيجابي على تنفيذ البرامج ذات الأولوية لدى الحكومة في مجالات مثل المصالحة الوطنية، والتعليم والصحة للجميع، وإعادة البناء والانتعاش الاقتصادي. وقد أصبحت المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، التي كانت من قبل من

بالاشتراك مع رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا، التي تشمل جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وكينيا ورواندا.

وما زالت الحالة الدولية تتسم بحالات من التوتر، ونشأت مصادر جديدة للقلق وعدم اليقين. ولا جدال في أن قدرا رائعا من العمل قد تحقق في السنوات الأخيرة ضمن إطار منظمتنا، وفي المنظمات على مستوى القارة والمستوى الإقليمي. وتم القضاء على بعض جيوب التوتر، والبقية أوشكنا على استئصالها. غير أن القلق يساورنا لاستمرار الصراعات الدموية في الصومال ودارفور، وفي العراق، وفي الشرق الأوسط، على سبيل المثال لا الحصر. ورغم الجهود التي تبذل والوسائل التي تستخدم، ما زال هناك الكثير الذي يلزم عمله. وقررت بوروندي أن تقدم مساهمتها المتواضعة لتسوية بعض هذه الأزمات بتوفير مراقبين عسكريين وأفراد للشرطة لدارفور ووحدات عسكرية لحفظ السلام في الصومال، ضمن إطار العمليات الذي حدده الاتحاد الأفريقي.

ونعلم تمام العلم أن منع نشوب الصراعات من شواغل المجتمع الدولي المستمرة. وجهود تحقيق الاستقرار وعمليات حفظ السلام شواهد ناطقة على ذلك. ويجب أن نشجع هذه العملية بتعزيز امتيازات الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية للحيلولة دون اتساع نطاق الصراعات الصغيرة وتحويلها إلى صراعات مفتوحة كبيرة. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن يكون منع نشوب الصراعات فعالا ما لم نأخذ بعين الاعتبار مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تطرح نفسها بالحاح، لأنها عامل خطير من عوامل زعزعة الاستقرار.

ونود أن نوجه نداء قويا إلى البلدان التي تنتج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأن تطبق سياسات

وبالتعاون مع لجنة بناء السلام، وضعت حكومتي إطارا استراتيجيا لإعادة البناء في بوروندي.

وهذا إطار يتيح لجميع الشركاء في المجال الاجتماعي السياسي على الصعيدين الوطني والدولي فرصة الإسهام في تعزيز العودة إلى السلام وكفالة أن تطوى نهائيا صفحة عودة الأزمات الفتاكة إلى الظهور.

ونود أيضا أن نعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للجنة على النتائج الإيجابية التي حققناها بالفعل معا، وعلى الدعم المقدم من صندوق بناء السلام الذي يفيد بلدي من سخائه.

ولدينا اقتناع بأن السلام والأمن لا يمكن تأكيدهما إلا في بيت الإنسان وفي بيئته المباشرة. وتؤدي بوروندي دورا نشطا ضمن الإطار الإقليمي في أعمال اللجنة الثلاثية زائدا واحدا، وفيها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي. وتشكل اجتماعات هذه اللجنة محفلا مناسباً لنا نناقش فيه مسألتنا الأمنية على نحو مباشر، أي وجود كثير من الجماعات المسلحة التي تجول في أنحاء المنطقة وتعرض للخطر الشديد المكاسب التي تحققت في تنمية بلداننا الأعضاء. علاوة على ذلك، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، وقع رؤساء دول وحكومات ١١ من الدول الأعضاء، ومنها بلدي بوروندي، على ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، يتمثل الهدف النهائي منه في جعل هذه المنطقة منطقة سلام ونمو اقتصادي ونمو مستدام ومشترك. وشرفت بوروندي بانتخابها من جانب نظرائها لاستضافة مقر الأمانة التنفيذية لهذا المؤتمر.

إضافة إلى ذلك، كانت الرغبة في بناء عالم ينعم بالسلام والرخاء والوحدة هي حافزنا على إعادة إنشاء الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى،

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، فنحن مضطرون للاعتراف بأن العلاقات الاجتماعية قد تبلورت في كتلتين لهما مصالح متعادلة ومتباعدة، أي الفقراء من ناحية والأغنياء من ناحية أخرى. وحين الوقت لبث الطابع الإنساني في العلاقات بين هاتين الكتلتين والتشجيع على اتخاذ تدابير محددة من خلال احترام الالتزامات المقطوعة. وبدون ذلك، سنشهد استمرار ظواهر مجتمعية جديدة تثير الانفعالات وتشعل نيران الجدل، من قبيل استنزاف العقول، وتفاسم الجريمة وصناعة الجنس وضغوط الهجرة الدولية.

وختاماً يا سيدي، إن تجمع هذا العدد الكبير من المسؤولين رفيعي المستوى يجعل من الممكن جس نبض الحالة السياسية والحالة الاجتماعية والاقتصادية الدولية. وهو يجعل من الممكن لنا أن نلاحظ مواطن ضعفنا وقوتنا. ونرى أن حلول المشاكل المختلفة التي ورد ذكرها في أثناء هذه المناقشات دائماً ممكنة، ما دام يوجد حد أدنى من الإرادة السياسية. وهذا الحد الأدنى المطلوب من كل عضو في منظماتنا، هو الذي ينبغي أن نحاول جميعاً الحصول عليه معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامّة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بروندي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد مارتن ندويمانا، نائب رئيس جمهورية بروندي، من المنصة.

خطاب للسيد جوزيف نيوماه بواكاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع

الجمعية الآن إلى خطاب لنائب رئيس جمهورية ليبريا.

اصطُحِب السيد جوزيف نيوماه بواكاي، نائب رئيس جمهورية ليبريا، إلى المنصة.

تصديرية متسمة بالمسؤولية وتساعد بالفعل على الحد من تدفقات هذه الأسلحة غير المشروعة. وينطبق نفس الشيء على مسألة نزع السلاح، التي يراها بلدي بالغة الأهمية إذا أردنا عودة سريعة للأمن والسلام والتنمية. ونقول هذا من وحي خبرتنا، لأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بروندي، وفي بلدان منطقة البحيرات الكبرى الأخرى، مستمر في إحداث التدمير في أرواح البشر والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، ويظل دائماً مفعول أي جهد نحاول بذله لإعادة الإعمار والتنمية.

ويمثل الإرهاب الدولي تحدياً كبيراً آخر للسلام والأمن العالميين. ويمكن رؤية هذه الظاهرة على جميع القارات، مما يثبت بوضوح شديد أن الإرهاب لا يعرف حدوداً. وعدم وجود استراتيجية مناسبة وفعالة للقضاء على هذا البلاء يضعنا تحت رحمته. وينبغي أن تكون هذه الحالات أحد التحديات الكبرى بالنسبة لأسرة الأمم المتحدة. لذلك يجب أن تكون منظماتنا أداة لخدمة الجميع في جميع البلدان، أداة قادرة على بث الأمل، وتبديد المخاوف، واستعادة الاحترام لسيادة القانون الدولي.

وفي هذا السياق، يجب أن نتفق جميعاً ونقرر أن نجعل منظماتنا أقدر على العمل، وأكثر أخذاً بالمنهج العملي، وأوفر ديمقراطية وقدرة على تحقيق رسالتها، تلك الرسالة التي يتعين إنجازها بالتعاون الكامل مع المنظمات الإقليمية التي يعلم الجميع فعاليتها في مجال منع نشوب الصراعات، رغم عدم كفاية مواردها في كثير من الأحيان. وهكذا فإننا نعرب عن أملنا في أن يصبح إصلاح مجلس الأمن، الذي طالما دُعي إليه وتناولته المناقشات، حقيقة في نهاية المطاف، وأن يتخذ تكويننا يحترم تمثيل القارات المستبعدة حتى الآن من فئة العضوية الدائمة، مثل قارتنا أفريقيا.

نظر إلى الجزاءات كإجراء حسيب تصحيحى. لقد ساعدت الجزاءات فى تسريع اعتماد قوانين جديدة، وفى إضفاء الطابع المؤسسى على الآليات الملائمة لكفالة أننا لن نسمح أبدا مرة أخرى بظروف مثل التى أدت إلى فرض تلك الجزاءات.

كما نشكر المجتمع الدولى على دعمه المتواصل لجهود بناء السلام وتعزيز أجهزة الأمن والاستقرار فى لىبريا. ورغم مكاسب السلام المحققة، تظل لىبريا فى حالة هشة. وإن قرار مجلس الأمن الأخير بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة فى لىبريا قرار مهم جاء فى الوقت المناسب. ولىبريا تظل ممتنة عن ذلك وعن القرارات الأخرى الرامية إلى إدامة السلام والاستقرار فى البلد.

الديمقراطية تسير فى طريق لا رجعة فيه فى أفريقيا. وإن مُثل الحكم الديمقراطى وسيادة القانون تسير بخطى متسارعة. وتلاحظ حكومتى ببهجة كبيرة النجاح فى عقد انتخابات ديمقراطية كانت نسبيا سلمية وحررة وزهية فى سيراليون ونيجيريا وموريتانيا ومالى. ومن تجربتنا الذاتية فى لىبريا، نعرف أن الانتخابات الديمقراطية وحدها لا توفر أجوبة سريعة على المشاكل الكبيرة والتحديات الضخمة التى تواجه أمة خارجة لتوها من الصراع. إلا أنها تخلق بيئة للنمو ويمكن أن تخلق فرصا كثيرة لازدهار الحرية والمبادرة الفردية الحرة. وبما أن هذه الديمقراطيات ما زالت يافعة، فإنها تحتاج إلى دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. لذلك ندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى دعم كل الديمقراطيات الجديدة والى مساعدتنا فى تلبية حاجات شعبنا المتنوعة.

ولىبريا تؤكد من جديد إيمانها بالأمم المتحدة بصفقتها أفضل مؤسسة للنهوض بالسلام والأمن الدوليين وحمائتهما وحل الأزمات فى شتى أنحاء العالم. إن إيماننا بالأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعى سرورى العظيم أن أرحب بفخامة السيد جوزيف نيوماه بواكاى، نائب رئيس جمهورية لىبريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بواكاى (لىبريا) (تكلم بالانكليزية): أهنى وفد جمهورية مقدونيا وحكومتها وشعبها على انتخاب السيد سرجيان كريم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية والستين. وأعرب، باسم حكومتى، عن التقدير للحنكة الدبلوماسية والحكمة اللتين تصحبانه فى ولايته الهامة. وأود أن أطمئنه إلى دعم وفدى له فى مساعيه.

وبالمثل، يسعدنى كثيرا أن أهنى أميننا العام الجديد، السيد بان كى - مون، من جمهورية كوريا على انتخابه أميننا عاما لهذه المنظمة. وترى حكومتى أن الأمم المتحدة ستفيد كثيرا من ثراء خبرته بوصفه دبلوماسيا ورجل سياسة محنكا.

قبل ما يقرب من سنتين نظمت لىبريا أول انتخابات فيما بعد الصراع، عقب أكثر من ١٤ سنة من الحرب الأهلية. وقد حصلنا على دعم قوى من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأعضاء المجتمع الدولى، بما فىهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وجمهورية الصين الشعبية واليابان. وإننا نشئ عليكم لمساندتكم المتواصلة لنا فى برامجنا لإعادة الإعمار الوطنى.

وترحب حكومتى وتقدر كبير التقدير القرار الأخير لمجلس الأمن برفع الجزاءات التى كان قد رأى فى الماضى ضرورة فرضها على قطاعى الأخشاب والماس فى لىبريا. وإننا نتعهد بتقديم تعاوننا التام مع الأمم المتحدة فى شراكتها مع جهود الإصلاح فى بلدنا، التى ستعزز بلا شك إجراءات الحكم السديد. ورغم أن فرض الجزاءات نظر إليه كثيرون على أنه عقاب، فإننى ممتن بأن أبلغ الجمعية بأن شعب لىبريا

ولا يساورنا شك في أن المرأة ستسهم بشكل بارز في عملية التغيير في هذه المنظمة.

وانطلاقاً من إدراك ليبريا الكامل للأدلة على أن مكاسب السلام والأمن أعظم دائماً من الآثار المضنية للصراع، فإنها تواصل العمل في الإطار الإقليمي لاتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لضمان تحقيق السلام وتعزيزه في المنطقة دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية. ويقال في بلدي إنه ليس هناك رأسمالية بدون رأسمال. والسلام لا يدوم إلا بالتمكين الاقتصادي لجميع الناس.

وفي ذلك الصدد، شاركت حكومتنا منذ تشكيلها في مبادرات دون إقليمية نشيطة، لتحسين وتمتين روابط الصداقة والتعاون الاقتصادي مع جيراننا المباشرين في حوض نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونتيجة لجهودنا، أصبحت أدوات السلام والأمن، وإمكانية ترشيد التجارة في منطقتنا دون الإقليمية أقوى اليوم مما كانت عليه منذ بضع سنوات. وتحت قيادة فخامة الرئيسة إلين جونسون - سيرليف، اكتسب اتحاد نهر مانو حيوية جديدة وجدد حسن الاتساق والهدف المشترك. ومواطنو بلدان اتحاد نهر مانو يتبادلون المزيد من الزيارات المتتالية، وينفذون برامج تستهدف تعزيز التكامل والسلام. وذلك ما يجعلنا سعداء باستضافة الرئيس إرنست باي كوروما بعد بضعة أيام من تنصيبه رئيساً لسيراليون.

وفيما الأحداث في الشرق تواصل جذب اهتمامنا في المجتمع العالمي، يجب ألا تغيب عن بالنا الأوضاع الماثلة من حيث الخطورة في أفريقيا. وأشار إلى الكارثة الإنسانية المتواصلة في دارفور في السودان، وإلى الأزمات في الصومال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وإثيوبيا، وإريتريا، وتشاد، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا

ينبع من اعتقادنا بأنها تمثل أفضل أمل للبشرية وأداة لتحقيق الهدف المشترك للإنسانية.

إن علينا يجب أن يتجنب إغراءات استخدام أجهزة منظمنا الجماعية لخدمة جداول الأعمال الضيقة التي تقوض ميثاقها. وفي هذه الألفية الجديدة يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تجديد عزمها على تشجيع وحماية وإدامة القيم العالمية - قيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واللاعنف، مع إيلائها الاحترام في نفس الوقت لبيئتنا وحمايتها، عملاً بتفويض مؤتمر الألفية. وليبريا تكرر نفسها لأن تكون شريكا قويا ومدافعا عن النهوض بهذه القيم المتشاطرة لإنسانيتنا المشتركة. وبينما تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق تلك الأهداف، يتعين علينا أن نسلّم بأنها لا يمكن أن يتوقع منها أن تنجح في ذلك باستعمال أطر عمل قديمة مر عليها ثلاثة أرباع قرن تقريبا. الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح، ولا بد من إصلاحها.

وقد قدمت ليبريا ودول أعضاء أخرى اقتراحات عملية لجدول أعمال الإصلاح. فليبريا تعرض الاقتراحات التالية: أولاً ينبغي إجراء استعراض وإعادة تشكيل لمجلس الأمن في الوقت المناسب، بما في ذلك الآلية والعمليات الراهنة لصنع القرار في المنظمة، لجعل المجلس أكثر ملاءمة وتمثيلاً للمجتمع العالمي؛ وثانياً، ينبغي وضع الآليات موضع التنفيذ لضمان عدم خرق الميثاق؛ وثالثاً، ينبغي النظر بعناية في مراعاة الأصول القانونية في التعامل مع الدول الأعضاء.

ووفقاً لدعوتنا إلى إصلاح الأمم المتحدة، نطلب إلى الدول الأعضاء اليوم أن تعطي معنى وتعبيراً للمساواة بين الجنسين. ونقترح أن تعيد الأمم المتحدة تأكيد التزامها بضمان شراكة متساوية بين المرأة والرجل في قيادة المنظمة. وإصلاح الأمم المتحدة يعني أيضاً إصلاح موقفنا من المرأة وجماعات الأقليات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

إن في عالمنا اليوم ترابطا بين الحروب والصراعات الأهلية وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فهذا المرض يستهدف رأسمالنا البشري ويدمره، كما يدمر العمود الفقري لتنميتنا الاقتصادية - الاجتماعية. وتُظهر سجلات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى أن انتشار هذا المرض يزداد في البلدان المتضررة بالحرب والصراعات الأهلية، نظرا للنزوح الجماعي للسكان. لذا، تحتاج بلدان ما بعد الصراع إلى اهتمام خاص إذا أريد التغلب على آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالآثار المدمرة لهذا المرض، ومرض الملاريا وأمراض أخرى أسهمت مساهمة كبيرة في إعاقة تقدم البلدان النامية.

وعلى البلدان الأفريقية أن تطور الإرادة السياسية لمكافحة الأزمة الصحية في قارتنا. ولبلوغ هذه الغاية، نطلب إلى شركائنا في العالم المتقدم النمو معالجة مسألة الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، بصفتها مسألة اجتماعية وإنسانية خالصة وذات طبيعة ملحة. معزل عن السياسة. وقد شكلت ليبريا مؤخرا لجنة وطنية معنية بالإيدز للنهوض باستراتيجيات عملية تسهم في وقف انتشار هذا المرض المميت. ونأمل للعمل الدؤوب، بما فيه تغيير أساليب الحياة، مقرونا بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية، أن يسهم في معالجة هذه الكارثة المتفاقمة.

ولا تزال ليبريا مثقلة بالديون الضخمة المستحقة لدائنين ثنائيين ومتعددي الأطراف، وتبقى خدمة هذه الديون أولوية رئيسية لحكومة ليبريا. لكن قدرتنا على التسديد محدودة بسبب تحديات الموارد القاسية الناجمة عن حرب أهلية استمرت ١٤ سنة. وهناك مثل تقليدي في بلدي يقول إنه لا يمكنك أن تحفر حفرة لكي تسد حفرة، وإنما نحدد مناشدة حكومتنا لكسب التعاطف الدولي والنظر الإيجابي في طلب إلغاء ديوننا.

الوسطى. لذا، ترحب حكومة بلدي بقرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، ويتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن نشر قوة مختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بعد شهور من المفاوضات الشاقة. وإنما، كذلك، نحث البلدان التي تعهدت بتقديم دعم لوجستي، أو أي دعم آخر، أن تفي بوعودها لضمان انتشار قوة حفظ السلام في دارفور في الوقت المناسب، ونحن نحيي التقدم المحرز في حل الأزمة في جمهورية كوت ديفوار الشقيقة. ويطلب وفد بلدي دعما قويا لاتفاق واغادوغو الذي يشكل أفضل إطار ممكن للسلام، والأمن، والاستقرار في البلد. والسلام والأمن في كوت ديفوار يعينان السلام والأمن في ليبريا، بل في حوض نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقد شهد العالم ولا يزال يشهد أوجه تقدم كبيرة في العلم والتكنولوجيا تؤدي إلى تحول في التصنيع وتحسين في الظروف الإنسانية. وعلينا أن نعمل لإنقاذ كوكبنا، لأننا حين ننفذ أرضنا المشتركة، نضمن البقاء لجميع سكانها.

وليبريا تدعم جهود لجنة التنمية المستدامة، وبيروتوكول كيوتو، والقرار الذي تم التوصل إليه بشأن جدول الأعمال ٢١ في مؤتمر ريو، والمؤتمر رفيع المستوى الذي استضيف هنا بشأن تغير المناخ، بهدف رفع مستوى الوعي الدولي إزاء تدهور البيئة والحاجة إلى بذل جهود جماعية لعكس اتجاهاته السلبية. وقد لا يكون هناك موضوع أكثر ملاءمة وأنسب توقيتا للمناقشة هذه السنة من موضوع "الاستجابة لتغير المناخ".

ونحن واثقون أن هذه المناقشة ستثير مسائل البيئة وتنشط عملا دوليا مطردا. وليبريا قلقة بشأن التدهور السريع للمناخ. ونأمل لهذه الدورة أن تخرج باتفاق آراء بشأن كيفية إنقاذ الأجيال المقبلة من آثار المناخ المتدهور.

اصطحبت السيدة إيساتو نجبي - سيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا

الترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة إيساتو نجبي - سيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، ودعوها إلى مخاطبة الجمعية.

السيدة نجبي - سيدي (غامبيا) (تكلمت

بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ الرئيس على انتخابه لترؤس الجمعية العامة، وأن أؤكد له مجددا دعم غامبيا وتعاونها الكاملين أثناء توليه منصبه. واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي أدارت بها الرئيسة السابقة للجمعية العامة، السيدة هيا راشد آل خليفة، شؤون الجمعية في دورتها الحادية والستين.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ مرة

أخرى الأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون على توليه قيادة الأمم المتحدة. ويسر غامبيا، بشكل خاص، أن الفرصة أتحت للأمين العام ليخاطب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أثناء انعقاده في بانجول في تموز/ يولييه ٢٠٠٦. وانتخابه فيما بعد، بالتأكيد، ليس سوى مبعث لاغترابنا وسرورنا.

ونود أيضا أن نحياه على المبادرة التي اتخذها بعقد

حدث رفيع المستوى قبل عدة أيام، بشأن موضوع يحظى باهتمام كبير من جميع دول العالم وشعوبه، وهو تغير المناخ. وجميع المسائل البارزة المحيطة بهذه الظاهرة أعطيت مركز الصدارة. ويحدونا الآن أمل صادق باتخاذ إجراء لمعالجتها في أنسب وقت ممكن.

لقد أثبت استعراض منتصف المدة لإعلان الألفية قبل

عامين أن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال بعيدة المنال في معظم بلدان العالم النامي. هذا على الرغم من أن التزامنا

ونؤكد مجددا لدائتنا الثنائيين ومتعددي الأطراف التزامنا بمواصلة العمل معهم لإيجاد الإطار الضروري بغية إضفاء الواقعية على مبادرات إعفاء ليريا من ديونها.

كما نشكر جميع شركائنا، وخاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، والصين وألمانيا، من بين آخرين، على الخطوات الفعالة المتخذة نحو إعفاء ليريا من ديونها.

وأؤكد لكم أن شعب ليريا، بعد أن تعلم درسا باهظ التكلفة في العنف، مصمم على تسوية خلافاته بوسائل سلمية. وبفضل دعمكم، وجدنا وسيلة أفضل لحل خلافاتنا فقد قررنا أن يسامح بعضنا بعضا، وننهض بكرامتنا وعزتنا، ونمضي قدما باتجاه هدف موحد وواحد، بتصميم ثابت على العمل من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا. ووحدتنا في ترسيخ إيمان آبائنا المؤسسين ببناء دولة متفانية في سبيل الحرية والتحرر والعدالة تبقى غير متزعزعة.

وإننا واثقون أن شركاءنا الدوليين يريدون أن يقرأوا قصة نجاح في ليريا. واسمحوا لي أن أؤكد لهذه الجمعية أنه ما من أحد يريد ذلك أكثر من الليبريين أنفسهم! فليباركنا الله، وليحم سياداتنا، ويوحدنا ويحفظ كراماتنا وييقينا آمين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية ليريا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد جوزيف نيوما بواكابي، نائب

رئيس جمهورية ليريا من المنصة.

خطاب السيدة إيساتو نجبي - سيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب نائبة رئيس جمهورية غامبيا.

إلى الأسواق، بغية تمكين اقتصاداتنا من أن تحتل موقعا مواتيا ليتسنى لنا البدء في التمتع بثمار العولمة.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليطلب من هذه الجمعية أن تتوقف لحظة وتتأمل في محنة الفقراء في جميع أنحاء العالم. إن الفقر أينما كان يمثل مشكلة في كل مكان، ونحن جميعا نتفق على ذلك. ويجدر بالذكر أن محنة الفقراء يمكن أن تحل براحة وأمن أعضاء المجتمع الإنساني الأكثر حظا وثراء. لا شك في أن الفقر يولد الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهو يؤثر سلبا على الصحة على صعيد العالم ويهدد السلام والأمن الدوليين أيضا.

لذلك، فإننا مهما قلنا لن نغالي في التأكيد على الحاجة إلى مزيد من التضامن الدولي في مكافحة الفقر بكل أشكاله وعواقبه. وإن الجهود الإنمائية لمعظم الحكومات، لا سيما في أفريقيا، تظل تتعرض للتقويض بويلات الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب والمسائل الصحية الأخرى ذات الصلة، مثل الجوع وسوء التغذية. وأجد لزاما علي أن أشكر أصدقاءنا وشركاءنا في التنمية على الدعم الممتاز الذي يقدمونه لشعب غامبيا، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والزراعة. ويجدوني وطيء الأمل أن يفني المجتمع الدولي بالالتزامات التي قطعها على نفسه بدعم جهود حكومتنا في سعيها إلى تحسين رفاه شعبنا. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهو ما يجب علينا جميعا أن نعتبره شرطا ضروريا للتأثير على مستويات معيشة الناس، فإن أفريقيا بحاجة ماسة إلى استثمارات كبيرة في الصحة والتعليم والزراعة والهياكل الأساسية.

سمحوا لي أن أنتقل إلى السلام والأمن في العالم، وخاصة في قارتنا الأفريقية. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة

بتلك الأهداف لا يتزعزع. والهدف الأبرز لسياسة الحكومة، بقيادة رئيس جمهورية غامبيا، الحاج يحي جامه، هو الحد من الفقر وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبحرنا للتو ورقة ثانية لاستراتيجية الحد من الفقر، تظهر بوضوح إطار سياستنا لتحقيق النمو والحد من الفقر، على الرغم من مواردنا واستثماراتنا المحدودة، وعلى الرغم من عدم وفاء عدة شركاء بتعهداتهم بالمعونة، والإعفاء من الديون وفتح الأسواق أمام البلدان الأفريقية. واستعراضات منتصف المدة نفسها أثبتت أن الالتزامات التي تم التعهد بها بأشكال عديدة من جانب المجتمع الدولي، دعما للأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الفقيرة، لم تتحول إلى تدفقات موارد إلى تلك البلدان. لذلك ندعو المجتمع الدولي إلى أن يكرس نفسه من جديد للالتزام بتوافق آراء موننتيري وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بفريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه رئيس الوزراء البريطاني السابق، السيد طوني بليير، لرصد التبرعات المتعهد بها في مؤتمرات قمة مجموعة الدول الثماني، بما في ذلك التبرعات المتعهد بها في غلنتيغلس. ووفدي يعتبر اتخاذ الإجراء اللازم لعكس الميل التنازلي في المساعدة الإنمائية عبر البحار أمرا يكتسي أهمية استثنائية حاسمة.

كما نحتاج إلى إعادة النظر في إطار عمل القواعد الأساسية التي تحكم، ضمن ما تحكم، الاتجار الدولي والتمويل والمنافسة على الصعيد العالمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة والهجرة الدولية. فمما يكتسي الأهمية أن تراعي الأجهزة التي تصنع القواعد في تلك المجالات وجهات نظر البلدان النامية بصورة عامة وأقل البلدان نموا بصورة خاصة. فبالنسبة إلى أفريقيا، حيث نحتاج بالضرورة إلى أن نتحرك بعيدا عن الاعتماد على المعونة، يجب تناول تنمية القارة من وجهة النظر التفضيلية الحاسمة للتجارة والوصول

وسواصل بالتأكيد دعم الجهد الدولي بتقدي مساهمة كبيرة بالقوات الغامبية للخدمة في الترتيبات الجديدة. وفي هذه المرحلة اسمحوا لي أن أحيي الحكومة السودانية على تعاونها واستعدادها المعلن لإيجاد حل دائم عن طريق عملية سياسية.

حالة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تظل مصدر قلق شديد. ولئن كنا نرحب بالانتخابات الناجحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، فإننا نسلم بالطبيعة الهشة والمتقلبة للسلام في ذلك البلد وفي المنطقة بأسرها. لذلك يرحو وفدي من المجتمع الدولي أن يواصل جهوده سعياً إلى الطرق الكفيلة بتحقيق سلام دائم. كما نحث المجتمع الدولي على المساعدة في جلب كل الأطراف إلى طاولة التفاوض والتحرك بهمة صوب معالجة الحالة الإنسانية.

ومثلما تشغل حالة الأمن والسلام في أفريقيا بال وفدي، تشغل باله أيضاً الصراعات والقتال في أنحاء العالم الأخرى، لا سيما في العراق وأفغانستان وفلسطين. إن الصراع في العراق يظل مصدراً رئيسياً للقلق لأسباب كثيرة ليس أقلها أنه يهدد الآن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط برمتها، إن لم يكن في العالم كله. أما داخل العراق نفسه، فإن الصراع جلب معاناة يعجز عنها الوصف على السكان المدنيين، خاصة النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تبرير معدلات الوفيات بين المدنيين التي تبعث على الجزع.

كما أن ما نجم عن ذلك الصراع من تدفق أعداد غفيرة من اللاجئين وضع الآن ضغطاً لا يحتمل على اقتصادات البلدان المجاورة. ولئن كنا نعترف بالطبع بإمكانية أن يقدم اللاجئين مساهمات بناءة في اقتصادات ومجتمعات البلدان المضيفة، فإن تدفقات اللاجئين بالحجم الذي نشهده

تحسينات كبيرة في معظم أرجاء القارة. وفي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، ما فتئنا نوطد أركان السلام ونعمق العملية الديمقراطية أيضاً.

لقد مر شعب سيراليون للتو بتجربة انتخابات رئاسية سلمية وحررة ونزيهة. ووفدي يود أن يهنئ أبناء سيراليون وأن يتمنى للحكومة الجديدة كل نجاح في جهودها لمواصلة السير على درب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المطردة لشعب سيراليون. وإن عودة السلام إلى كوت ديفوار تمثل تطورا حيويا مشجعاً لا للبلد وشعبه فحسب، بل أيضاً لمنطقة غرب أفريقيا الفرعية برمتها. وإن حكومة غامبيا ترحب كل الترحيب بالتزام الحكومة الإيفوارية بتنظيم انتخابات رئاسية في القريب العاجل، وتتمنى للشعب الصديق في ذلك البلد العظيم كل نجاح.

الحالة في الصومال تتطلب استجابة عاجلة من المجتمع الدولي. وهذا البلد لن يعود إليه السلام والاستقرار الدائم والمصالحة إلا بعد تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من إرساء أسس القانون والنظام. وإن الأمم المتحدة، بصفتها الحارس الأمين للسلام والأمن الدوليين، ينبغي لها أن تدعم جهود الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد، وكذلك جهود جيران الصومال، لتوحيد صفوف شتى الفصائل وجلب سلام دائم إلى ذلك البلد.

وبينما نحن نجتمع هنا يظل آلاف المدنيين الأبرياء، بما فيهم النساء والأطفال، يقعون ضحية صراع بين الأشقاء في منطقة دارفور السودانية. لذلك ترحب حكومتي بالتزام المجتمع الدولي باستبدال بعثة الاتحاد الأفريقي الحالية في السودان بعثة مختلطة مؤلفة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مجهزة هذه المرة، بالطبع، بولاية أكثر قوة لصون وإنفاذ السلام في دارفور. ونحن في غامبيا ما فتئنا في صدارة جهود السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في دارفور

أن نرى إلغاء كل القوانين والتدابير والسياسات الرامية إلى بلوغ نفس الغاية.

ووفد غامبيا يحدوه وطيد الأمل أيضا أن يعمن المجتمع الدولي النظر المتروكي في المخاطر المترتبة على التصعيد العسكري، من دون سابق استفزاز، في مضيق تايوان. إن الاستقرار الإقليمي، وفي النهاية الاستقرار الدولي، يتعرض للخطر بتكديس آلاف الرؤوس الحربية المحمزة للهجوم على تايوان. إن مشكلة مضيق تايوان مشكلة خطيرة جدا تتطلب إجراءات عاجلة من قبل المجتمع الدولي. والأمم المتحدة لا يجوز لها أن تنتظر إلى أن يكون الوقت قد فات لمعالجة الحالة في المضيق وزيادة عسكرته. إننا نحن أعضاء الأمم المتحدة نتصلنا، في هذه المرحلة، من مسؤولياتنا تجاه تايوان بإنكارنا عليها العضوية الكاملة في المنظمة. وكان ينبغي للتطلعات المشروعة لشعب بتلك الدينامية وامتطور تكنولوجيا ولديه قوة اقتصادية متقدمة أن تحققها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد للجمعية العامة أن وفد بلدي لن يقوم بأي عمل ضد مصالح أية دولة عضو. بل نحن نتكلم بصوت عال لصالح السلام في جميع أنحاء خليج تايوان، وفي جميع أرجاء منطقة آسيا - المحيط الهادئ ولصالح السلام في العالم بأسره. إنه بهذه الروح سيستمر وفد بلدي في دعوة الجمعية العامة إلى التصدي لهذا التهديد للسلم والأمن الدوليين.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (بالاو).

وسمحوا لي أن أختتم بتسجيل ما تعانیه غامبيا من إحباط بسبب إصلاحات الأمم المتحدة المتعطلّة. وكما قال الأمين العام السابق كوفي أنان عندما جرى تقديم المقترحات قبل عامين، لا يمكن أن تتم إصلاحات الأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن. وبالنسبة لنا في أفريقيا، ليس من المقبول

في العراق لا يمكن إلا أن تشكل تهديدا للأمن الاجتماعي والسياسي. لذلك نحث بشدة على إيجاد بدائل لحل الصراع في ذلك البلد، على سبيل الإلحاحية.

كما أن الأخذ بنهج جديد تجاه الحالة في أفغانستان طال انتظاره. فالبلد يحتاج إلى قدر من الحوار السياسي أكبر من الانخراط العسكري. كما نتمنى أن نرى قادة المنطقة ينخرطون في حوار مفيد، ويجددون بطبيعة الحال التزامهم بعلاقات حسن الجوار أيضا.

المسألة التي ظلت من دون حسم، مسألة تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره، تبقى أهم مسألة سياسية وأخلاقية مهمة في عصرنا. قبل بضع سنوات وضعنا جميعا ثقتنا بما سمي بخارطة طريق السلام، وعلّقنا آمالنا على نجاح المجموعة الرباعية في تحقيق الحل المنشود بلهف، حل الدولتين.

والآن يرحب وفدي كثيرا بالمبادرة الجديدة التي اتخذت زمامها الولايات المتحدة الأمريكية، ويتطلع متلهفا إلى انعقاد مؤتمر يقر تسوية نهائية لهذا الوضع المعقد المستعصي على الحل. وإننا نحث كل المعنيين على الدخول في المفاوضات بحسن نية وإرادة قوية بغية تقديم مساهمات إيجابية في البحث عن حل دائم لمشاكل السلام والأمن في الشرق الأوسط، بل في الحقيقة في عمليات السلام في كل أرجاء العالم.

سمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض من القضايا المتعلقة بالعدالة الدولية. إن الحظر المطول وغير القانوني والمثير للجزع، المفروض على جمهورية كوبا الصديقة، حظر لا أساس له؛ إنه يخلو من أي منطق سياسي أو تجاري، وإن الذين يطبقون هذا الحظر ينبغي لهم أن ينضموا إلى صفوفنا في المجتمع الدولي ويرفضوا مثلنا الحظر هذا باعتباره إساءة في التقدير فادحة ما كان ينبغي أن تحدث في المقام الأول. ونود

انتخابه وأن أؤكد له تعاوننا في السنة المقبلة. ونود أن نعرب عن تقديرنا لمجموعة الدول الآسيوية والجمعية العامة على الثقة التي أبدتها بانتخاب ممثل بالاو نائباً للرئيس. إن بالاو أصغر بلد في تاريخ الأمم المتحدة يحظى بهذا الشرف، ونحن نأخذ ذلك على محمل الجد.

وتتقدم بالاو إلى الأمين العام بالتهاني على قيادته لوقف المدجحة الجماعية في دارفور. لقد تأثرنا من الدعوات التي سمعناها من الرئيس بوش وآخرين هنا في الأمم المتحدة إلى القيام بعمل فوري. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن بالاو ستقوم بإرسال حفظة سلام إلى دارفور، وسوف نقوم بدورنا في هذه الفترة الحرجة إزاء ما يبدو من قلق دولي.

وبالرغم من المسائل المتعلقة بقدراتنا، لن تكون هذه أول مرة لنشر قوات لحفظ السلام من بالاو. لكن في حين أننا عضو مسؤول ويعتز بنفسه في الأمم المتحدة، نلاحظ استمرار عدم وجود دائم للأمم المتحدة في بالاو. ففي حزيران/يونيه الماضي، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف أنها ستفتتح ثمانية مكاتب مشتركة جديدة في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، بما في ذلك بالاو. ولقد رحبنا بذلك الإنجاز التاريخي، لكننا قلقون من حقيقة أن تلك المكاتب لم تفتتح بعد. ويبدو أن الآليات الموجودة قد أعاققت إحراز تقدم على الأرض. غير أننا نعتقد أنه يمكن إنقاذ الأهداف والنوايا الأصلية إذا توفرت الإرادة للتجاوب مع احتياجات الدول الجزرية الصغيرة مثل بالاو. وسوف نرحب بتدخل شركائنا ومساعدتهم وكذلك بالتزام الجمعية العامة بأهدافنا الأصلية المشتركة.

ونلاحظ دعوة الرئيس إلى التأكد من أن الأمم المتحدة بوصفها منظمة ونحن بوصفنا دولاً أعضاء مستعدين جيداً للتصدي للإرهاب. وتعمل بالاو على تحسين قدرتها

لهذه الهيئة التي تقرر في مسائل الحياة والموت بالنسبة لملايين الأفارقة ألا تضم في عضويتها عضواً أفريقياً دائماً العضوية. ولهذا السبب ما فتئت غامبيا تؤيد بقوة توافق آراء إزولوبي، الذي يمثل موقف أفريقيا المشترك من إصلاح مجلس الأمن.

وفي حين نحن جميعاً ملتزمون بالحكم الرشيد على المستوى الوطني، لا نستطيع بالتأكيد تجاهل الحكم الرشيد على المستوى الدولي. ولذا فإن الإصلاحات المقترحة للأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق بمجلس الأمن، لا بد أن ينظر إليها في هذا الإطار.

أتمنى لنا جميعاً دورة ناجحة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلت به من فورها.

أصطحبت السيدة إساتو نجيسيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا، من المنصة.

خطاب السيد إلياس كامسيك شين، نائب رئيس جمهورية بالاو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من نائب رئيس جمهورية بالاو.

اصطحب السيد إلياس كامسيك شين، نائب رئيس جمهورية بالاو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور البالغ أن أرحب بفخامة السيد إلياس كامسيك شين، نائب رئيس جمهورية بالاو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شين (بالاو) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن رئيس بالاو، تومي إي ريمغيسو، الابن، وشعب بالاو، اسمحو لي أن أتقدم بالتهاني لرئيس الجمعية العامة على

من نوعه في العالم، ويشمل ٦,٧ مليون ميل مربع من المحيط وسوف يساعد في حماية ١٠ في المائة من الريف المرجاني في العالم، بما في ذلك ٦٠ من الأجناس المهددة بالانقراض.

وفي حين أن القضاء على الصيد بالشبكات التي تجر في قاع البحار وإنشاء مناطق محمية هي بالتأكيد إجراءات هامة، لكنها ستكون عديمة الفائدة إذا لم يتم تحقيق تقدم سريع على المستوى الدولي. فنحن لم نعد نسيطر سيطرة تامة على مصيرنا. وعندما ترتفع درجات الحرارة، تبيض شعابنا المرجانية، وترتفع البحار ونسبة الملوحة في المحيطات، مما يهدد بتدمير تنوعنا البيولوجي البحري، ويعرض للخطر مصادر أرزاقنا وبالتالي يدمر شخصيتنا.

وفي ضوء التعرض الكبير للدول الجزرية الصغيرة النامية لآثار تغير المناخ، تؤكد على أهمية الحاجة المطلقة للتوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من الأهداف لتخفيض مقنن لحجم الانبعاثات للفترة الثانية من التزامات بروتوكول كيوتو. يجب أن تكون أهداف خفض الانبعاثات هذه طموحة، ويجب أن تعبر عن الطابع الملح لأحوالنا المشتركة وأن تكون متسقة مع إطار تخفيف للآثار يحمي أضعف الأطراف في الاتفاقية، في الأجلين القصير والطويل معا. ومن المحتم أن تعالج فعالية نظام ما بعد عام ٢٠١٢ قضية تخفيف آثار تغير المناخ على الدول النامية الجزرية الصغيرة، باعتبارها النقطة المرجعية الرئيسية لدى كفاءتها وفعاليتها.

ونلاحظ أيضا النقاش الدائر بشأن إصلاح الجمعية العامة ونضم صوتنا إلى أصوات من يشيرون إلى ضرورة تحقيق نتائج ملموسة في إصلاح مجلس الأمن. فبدون ذلك لا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي للأمم المتحدة. إن الحسم المبكر لهذا النقاش أمر ضروري. لقد أثبتت اليابان حرصها والتزامها نحو المحيط الهادئ والمجتمع الدولي. فهي ينبغي أن تكون عضوا دائما في مجلس الأمن؛ وكذلك الهند،

لمكافحة الإرهاب. ولقد اجتمعنا أيضا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب للعمل على تحقيق مطالبنا بالحصول على المساعدات، لا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لكن المؤسف أن الجهود التي تبذلها المديرية ليست كافية. ونأمل خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة أن تتمكن الأمم المتحدة من مساعدة البلدان الصغيرة في مكافحة هذا التهديد وفي الوفاء بالتزامتنا في مجلس الأمن.

إن منطقة المحيط الهادئ أكبر وأهم بؤر التنوع البيولوجي في العالم. وتوفر النظم الإيكولوجية لمحيطنا العمود الفقري لبقاء بالاو، ونحن ملتزمون بالحفاظ عليها. ففي العام الماضي، تآزرت دولنا لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من شبكات الصيد التي تجر في قاع البحار، وهي من ممارسات الصيد المدمرة المسؤولة عن ٩٥ في المائة من الأضرار التي تلحق بالجبال البحرية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، قامت المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في منطقة جنوب المحيط الهادئ باعتماد تدابير مؤقتة خطت بها خطوة كبيرة نحو القضاء على هذه الممارسة غير المستدامة. إننا نشجع جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك ودول العَلَم على اتباع هذا النموذج، ونذكرها بالموعد النهائي لاتخاذ الإجراءات.

وترفع بالاو صوتها عاليا في حملتها لوضع حد لاستعمال شبكات الصيد التي تجر في قاع البحار بسبب آثارها على النظم الإيكولوجية للمحيطات. وتوجد في منطقة شمال المحيط الهادئ أفضل مصائد الأسماك في العالم. وتنوعها هو السبب وراء مبادرة تحدي ميكرونيزيا، وهي مبادرة شرع بها الرئيس ريمنجيساو، والتي بموجبها تعمل بلدان وأقاليم ميكرونيزيا معاً للحفاظ على ٣٠ في المائة من الموارد البحرية القريبة من الشواطئ، و ٢٠ في المائة من الموارد البرية بحلول العام ٢٠٢٠. وهذا المشروع هو الأول

والأمن الدوليين لا يزالان موضع تهديد خطير بسبب استمرار الصراعات - خصوصاً في أفريقيا والشرق الأوسط والعراق - في حين أن القضاء على مخاطر الاعتداءات الإرهابية لا يزال بعيد المنال.

من الناحية الاقتصادية، لا تزال الحالة - التي يسودها الفقر المدقع والأمراض المتوطنة - تشكل مصدر قلق بالغ لأغلبية بلدان المعمورة التي تعتبر الأكثر فقراً. وبالمثل، فإن الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ هي تحد مستمر للضمير الإنساني، إلى حد التساؤل عما إذا كان المجتمع الدولي سيتمكن من إيجاد حلول مناسبة ودائمة.

إن حالة عالمنا اليوم ينبغي أن تلهمنا بمضاعفة جهودنا من أجل إعطاء معنى حقيقي للتضامن الدولي. وينبغي لها قبل كل شيء أن تحفز المجتمع الدولي والدول الأعضاء مجتمعة ومنفردة على السعي بإصرار إلى طرق ووسائل ليس لضمان الرخاء لسكان أوطانها فحسب بل وللحد، على الأقل بعض الشيء، من الفقر المدقع في العالم.

قبل أن أواصل خطابي، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين لأتقدم بتهنئتي الحارة إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وله أن يعول على دعم توغو في اضطلاعهم بمهامه الرفيعة طوال مدة الولاية، والتي أأمل أن تكون مثمرة. أود مرة أخرى أن أعرب عن تهنئتي للسيد بان كي - مون على انتخابه المتميز لمنصب الأمين العام لمنظمتنا. وإني واثق بأن ثروته الكبيرة من الخبرة الدبلوماسية ستمكّن الأمم المتحدة من تعزيز أعمالها لتحقيق عالم أكثر عدالة وديمقراطية يتمكن فيه كل بلد من العيش في حرية.

وفيما يتعلق بتوغو، وبعد عدة سنوات من عملية التحول الديمقراطي التي لم تكن سلسلة للأسف، يتجاوز البلد

أكبر ديمقراطية بين الدول النامية، والتي أكسبتها إسهاماتها في الأمن العالمي الحق في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ولقد أيدنا وما زلنا نؤيد مشروع قرار مجموعة الأربعة ونأمل أن تتناول الجمعية القرار هذا العام.

ونعرب أيضاً عن خيبة أملنا لأن تايوان لا تزال مستبعدة من هذه القاعة. إن العالم سيستفيد من عضوية تايوان في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. ولقد شعرنا بخيبة أمل لعدم اتباع الأمين العام لميثاق الأمم المتحدة وقواعد مجلس الأمن برفضه إحالة طلب عضوية تايوان إلى مجلس الأمن والجمعية العامة وتعميمه. وفي نهاية المطاف، يجب تقدير الديمقراطيات الشرعية ودعمها في سائر أرجاء كوكبنا أيما كان البلد كبيراً أو صغيراً.

وباسم بالاو، وهي دولة جزرية صغيرة ومسالمة في المحيط الهادئ الشاسع، أود أن أشكركم جميعاً بلغة بلادي الأم: kom kmal mesulang.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بالاو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب فخامة السيد إلياس كامسيك شين، نائب رئيس جمهورية بالاو من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زاريفو أيففا، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في توغو.

السيد أيففا (توغو) (تكلم بالفرنسية): كل دورة من دورات الجمعية العامة تتيح لنا فرصة الاجتماع لكي نقيّم أعمالنا ونحدد التوجهات اللازمة لبث حياة جديدة في منظمتنا. وعند تحليل الأحداث في مختلف أنحاء العالم خلال العام الماضي، ينبغي أن نلاحظ أنه رغم جهود المجتمع الدولي إلا أن الحالة غير مرضية على الإطلاق. وفي الواقع إن السلم

ولهذا أود أن أعتنم هذه الفرصة الآن لأكرر امتنان حكومتي للمجتمع الدولي - ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وفرنسا وألمانيا وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وسائر الدول - على الدعم الثابت الذي ما فتئت تقدمه لتوغو طوال هذه الفترات الحاسمة.

وبالطبع، لا يمكننا أن ننسى الأمم المتحدة، التي قامت، من خلال برنامجها الإنمائي، بدور أساسي منذ بدء عمليتنا الديمقراطية، وبتحديد أكثر في التحضير لهذه الانتخابات، التي ستُجرى في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، بالاعتماد، إلى حد كبير، على الميسر الذي تختاره القوى السياسية بالإجماع - وقد عينت بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وإرساء سيادة القانون يتطلب تصرفا لائقا ووفيا من مواطني ذلك القانون، يقوم على احترام المثل النبيلة التي تدعم الجمهورية وتعزز التقدم في المجتمع. وهو يتطلب أيضا تدابير جريئة من القادة، تستهدف ترسيخ السلام والوثام الوطنيين.

وفي هذا الصدد، ومع أخذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار الاتفاق السياسي العالمي في الاعتبار، فإن حكومتنا التوغولية مصممة على أن تنشئ في المستقبل القريب اللجنتين المنصوص عليهما في الاتفاق، وهما لجنة التحقيق في أعمال العنف السياسي المرتكبة في الماضي، ودراسة أساليب تعويض الضحايا، ولجنة لاقتراح تدابير لتعزيز التسامح والمصالحة الوطنية. والمحكمة الدستورية، التي من مهامها النظر في النزاعات الانتخابية، أنشئت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، بعد إعادة تشكيلها وفقا لرغبة الطبقة السياسية، كما أعرب عنها أثناء الحوار الوطني.

اليوم انعدام التفاهم والتعصب بين أبنائه وبناته. ولتوطيد إنجازاتنا وسعيننا إلى إيجاد الحلول المناسبة لشواغل الشعب من خلال تنفيذ سياسة لإعادة الإعمار الوطني، تعطي كل مواطن في توغو قدره دون استثناء. وإدراكا بأنه لا يمكن تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية اللذين نريدهما لبلادنا بدون المشاركة الفعالة للسكان في إدارة الشؤون العامة، لم ندخر أي جهد لإشراك الطبقة السياسية في توغو في حوار وطني للتخلص من مرارتها واستعادة الثقة وتكريس طاقنا لبناء الوطن. ولا يمكن تحقيق هذا الطموح إلا إذا سعيننا إلى تعزيز ديمقراطية توغو كل يوم - ديمقراطية تقوم على نظام متعدد الأحزاب ودولة تقوم على قانون ديمقراطي.

وفي القريب العاجل، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تحديدا، سوف تعزز ديمقراطية توغو مع انتخاب نواب الجمعية الوطنية، وهي الجمعية التي يحدونا الأمل بأن تكون معظم القوى السياسية في البلد ممثلة فيها. هذه الانتخابات التشريعية المقبلة، التي سيكون من الممكن أن تحقق نتائج ناجحة - ليس بفضل النضج السياسي لشعب توغو فحسب بل أيضا بفضل دعم الدول الصديقة والمؤسسات الدولية طوال العملية الانتخابية - سيكون الاختيار الناتج عنها حدثا بالغ الأهمية ونقطة تحوّل حاسمة في تاريخ توغو.

وحكومة توغو بدورها لن تألو جهدا ولن تقتتر في النفقات حتى تضمن إجراء الانتخابات بشفافية مطلقة وتضمن الاحترام الكامل لإرادة الشعب كما عبّرت عنها صناديق الاقتراع. ومع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، سيصوت السكان ولأول مرة ببطاقات ناخبين مؤمنة وتحمل صورهم وسيكون النظام برمته مدعوما بقائمة انتخابية يعول عليها. أملنا الكبير هو أن تعطي هذه الانتخابات شعب توغو فرصة للمصالحة وأن تعطي البلاد فرصة لاستئناف تبوء موقعها ضمن أسرة الأمم.

التحديات الكبرى الماثلة أمامنا. فالمساعدة التي نطلبها، وجهود الحكومة التوغولية نفسها، ستتيح لبلدي أن يعمل باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويبقى صون السلم والأمن الدوليين شرطا مسبقا لأية عملية إنمائية. وتوغو بذلك تؤكد مجددا تفانيها في خدمة مثل السلام والأمن والاستقرار، داخل الدولة وخارجها على حد سواء. ويرى بلدي أن التهديدات للسلام والأمن في القارة الأفريقية تتطلب من الأمم المتحدة أن تصبح أكثر مشاركة مما هي عليه حتى الآن.

لكن يسرني أن أثنى على الدور الذي قامت به المنظمة، ولا تزال، في أفريقيا فيما يتعلق باستعادة السلام والأمن في بلدان معينة، وخاصة في ليبيريا، وسيراليون، وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونحن نرى أيضا أن تشاد، وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن تستفيد من الإجراءات الصارمة من أجل السلام والأمن، بغية وضع حد لأعمال العنف، وتوطيد السلام، والديمقراطية والاستقرار السياسي في هذه البلدان.

وفيما يتعلق بكوت ديفوار، يسر بلدي أن يلاحظ أنه على الرغم من التأخر في تنفيذ خريطة الطريق التي أعدتها الأمم المتحدة، فقد بلغت عملية السلام مرحلة أساسية بتوقيع اتفاق واغادوغو للسلام في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، وإضائة شعلة السلام في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، والإعلان عن الانتخابات الرئاسية في الأشهر القليلة المقبلة.

وفيما يتعلق بالسودان، ترحب توغو باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بشأن نشر القوة المختلطة بين الأمم المتحدة - الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور. ونأمل أن يفعل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لضمان توفير الوسائل اللوجستية والمالية اللازمة لهذه البعثة.

وتمثل هذه التدابير، إلى جانب جميع الإجراءات التي تنفذها الحكومة كل يوم، جزءا من إرادتنا في منع العنف السياسي ومكافحة الإفلات من العقاب، بكل الصدق والبراغماتية والفطنة.

وتم إعداد برنامج وطني لمكافحة الإفلات من العقاب، وجرى تنفيذ أول أنشطة التوعية بنجاح في جميع أرجاء البلد طوال فترة شهر ونصف الشهر. وهذا البرنامج، الهادف إلى المساعدة على تهيئة ظروف مؤاتية لبث روح ديمقراطية، يدعمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، المنشأ في توغو، ويسرنا أن نعرب عن تقديرنا للدور الفعال لهذا المكتب في دعم العمل الحكومي.

ومشاكل السلام والأمن، وبناء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون والتنمية المستدامة لتوغو، لا يمكن السيطرة عليها إلا من خلال مراعاة الحقائق الاقتصادية للبلد. والواقع أن الاقتصاد التوغولي عانى معاناة شديدة من انقطاع المساعدة الخارجية من شركائه التقليديين منذ عام ١٩٩٣. وغياب تلك المساعدة كان له، بالتأكيد، أثره السلبي على البرامج الاجتماعية والبرامج الإنمائية التي أعدتها الحكومة، وأضر ضررا كبيرا بالبنية التحتية العامة، وأعاق التدابير الهادفة إلى إدارة اقتصادية رشيدة. وقد أدى هذا الوضع إلى تعثر جهود الحكومة لتحسين الظروف المعيشية للتوغوليين، الذين لا يزال أكثر من ٦٠ في المائة منهم يعيشون تحت عتبة الفقر. فكيف يمكن لضميرنا الجماعي أن يبقى غير مبال حيال هذا الوضع؟

وبإبداء هذه الملاحظة المثيرة للقلق، نرى أنه ينبغي لتوغو أن تكون قادرة على الاستفادة من المساعدة الخاصة التي قد تتيح لها رفع مستواها الاقتصادي وتعزيز ديمقراطيتها الفتية نتيجة ذلك. لذا، فإنني أتوجه بنداء عاجل إلى جميع شركائنا في التنمية، لكي يقرروا دعم جهودنا في مواجهة

الاتجار بالأسلحة الخفيفة، على غرار ما فعلته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أما فيما يتعلق بالإرهاب، وهو عقبة أمام التنمية المستدامة أيضا، يرى بلدي أنه في أعقاب الزخم الذي أدى إلى اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة هذا البلاء، بات من الضروري تطوير الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، وجعله عالمي الطابع.

وفي هذا الصدد، فإن سرعة إبرام المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية العالمية لمكافحة الإرهاب الدولي سيكون موضع ترحيب، وسيستخدم مصالح جميع البلدان وجميع الشعوب.

ومما يبعث على القلق أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد المعاصر ما برح يخلق مجتمعا يسود فيه الربح من أجل الربح وجميع أنواع عدم المساواة. ولم يُترجم على أرض الواقع بعد التضامن الذي ما فتئنا ندافع عنه بحرص كبير في إطار الأمم المتحدة. وعلى الأقل يمكننا القول إن هذا الوضع يعاقب اقتصادات البلدان النامية التي تضطر غالبا بسبب العولمة إلى فتح أسواقها بما يتنافى ومصالحها.

لذلك السبب نعتقد أن التنمية لا بد أن تندرج، عموما، في إطار عالمي. ومن ثم، فإن على جميع البلدان أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بإنشاء شراكة عالمية تهدف إلى تعزيز تنمية عادلة ومستدامة للجميع.

ولهذا، تطلق توغو مرة أخرى نداء إلى المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، من أجل أن تزيد مساعداتها الإنمائية، بوجه خاص، في البلدان الفقيرة وأن تعزز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر فيها. ومن المهم أيضا التركيز بجدية على مسألة الدين الملحة واستئناف محادثات الدوحة كي يعمل تحرير التجارة على تعزيز التنمية في جميع البلدان، ولا سيما الأشد فقرا بينها.

ويحث بلدي أيضا الفصائل المتمردة الأخرى التي لم تشارك في مناقشات أروشا في آب/أغسطس ٢٠٠٧ على الانضمام إلى العملية التفاوضية بغية التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

وفيما يتعلق بالصومال، تناشد توغو المجتمع الدولي لكي يصبح أكثر مشاركة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، بحيث يمكن نشر قوة لحفظ السلام هناك.

وخارج نطاق أفريقيا، تتوجه أعيننا دائما نحو العراق والشرق الأوسط، الباقيين في قبضة العنف. ففيما يتعلق بالشرق الأوسط، تؤيد توغو فكرة تنظيم مؤتمر دولي برعاية المجموعة الرباعية، بغية إعادة إطلاق عملية مفاوضات مباشرة وبنّاءة. ومن هذا المنطلق، ينبغي تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على مواصلة الحوار وصولا إلى تحقيق تسوية شاملة ودائمة، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لكن الشرط المسبق لأيّة مفاوضات بين الطرفين يكمن في الحاجة إلى رؤية جميع العناصر الفلسطينية وقد تغلبت على خلافاتها الداخلية.

وفي مجال نزع السلاح والحد من أسلحة الدمار الشامل، ترحب توغو بإرهاصات التوصل إلى حل للتراع النووي مع كوريا الشعبية، مع الاتفاق التاريخي المبرم بين جمهورية كوريا الشمالية الديمقراطية والمجتمع الدولي. وفي السياق نفسه، وفيما يتعلق بمسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، يدعو بلدي الأطراف المعنية للسعي إلى إجراء محادثات، وأن تعطىها الأولوية، للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، يأخذ مصالح الأطراف المشاركة في الحسبان.

وفيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة، تعرب توغو عن الأمل في أن تتعهد الدورة الحالية للجمعية العامة بالتزامات قوية لدعم الجهود الهادفة إلى التفاوض حول معاهدة بشأن

ولذلك السبب يجب أن يضمن إصلاح مجلس الأمن تمثيل جميع مناطق العالم فيه، وأن يُمكّن أيضا البلدان النامية، التي تضطلع بدور هام في قيام المنظمة بمهامها، من تقديم إسهاماتها في تعزيز السلم في جميع أرجاء العالم مهما كانت متواضعة.

ويحدونا الأمل في أن تعطي الدورة الحالية للجمعية العامة الأمل للمجتمع الدولي، ولا سيما الشعوب الأفريقية التي تنتظر أن ترى تحسنا في ظروف معيشتها وحياتها عن طريق إجراءات حاسمة وملموسة.

ومن أجل تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، ولا سيما خلال اجتماع قمة الألفية، من الأساسي أن نفي بجميع التزاماتنا في الوقت المحدد ونقطع على أنفسنا التزامات إضافية بغية إيجاد عالم خال من الخوف والجوع والفقر المدقع والأمراض - عالم يمكننا العيش فيه بأمان.

وتوغو، في تصميمها على إقامة دولة تقوم على سيادة القانون وتحسين ظروف معيشة سكانها، لن تألو جهدا في الوفاء بالتزاماتها. وتأمل أن يكون بإمكانها الاعتماد على مساعدة المجتمع الدولي للقيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي السيد ديفيد ميليباند، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد ميليباند (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أدلي بخطابي الأول أمام الجمعية العامة.

إن على الأمم المتحدة واجبا يتمثل في قيادة العالم في مواجهة التهديدات وتناول الفرص المشتركة التي تطفئ على عصرنا، وعليها القيام بذلك فعلا وقولا. ولذلك السبب، أود ومن على هذا المنبر أن أعبر عن إعجابي ببعثات الأمم المتحدة

وفي هذا الصدد، نشيد بالالتزامات التي تعهد بها المشاركون في مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في ألمانيا والقاضية بدعم تسهيل النمو الاقتصادي والاستثمار، بما في ذلك التمويلات الصغيرة ودعم إنشاء مؤسسات التنمية أو تعزيزها في القطاع الخاص، ودعم الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحسين المناخ الاقتصادي؛ ودعم الجهود في مجالات الصحة، ولا سيما الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه والملاريا والسل.

وبينت مرة أخرى المناقشات الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر أن تغير المناخ لا يزال أحد التحديات الرئيسية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى لها فوراً، فهو السبب في وقوع عدد كبير من الكوارث الطبيعية.

وتعتقد توغو اعتقاداً راسخاً، شأنها شأن العديد من بلدان القارة الأخرى التي وقعت فيها للتو فيضانات مهلكة، أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة من أجل الشروع في مكافحة حازمة ومتضافرة للتدهور البيئي. ويبدو لنا أن بقاء كوكب الأرض معرض للخطر.

إن الدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه وغير المسبوق، وهو ما تضطلع به الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ينبغي أن يشجعنا على إصلاح هذه المنظمة في ضوء الحقائق المعاصرة. ومع ذلك، ينبغي ألا نغفل عن وجوب أن يعكس هذا الإصلاح مبادئ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل، وأن يساعد على تعزيز التعاون بين الدول على أساس متساو. وينبغي أن يكون قائماً أيضاً على مبدأ توافق الآراء الدولي الواسع النطاق، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمسائل تخص مسؤولية جميع الأجهزة المكونة للمنظمة.

الرهبان في شوارع بورما: نؤيد مطلبكم بإقامة بورما ديمقراطية. ولتلق رسالة من الرهبان في شوارع بورما: إن الرغبة البشرية في الحرية لا تعرف حدودا أو أعراقا أو ديانات أو مناطق. وإنه لأمر جيد أن حكومة بورما سمحت للسفير غمباري بالدخول إلى البلاد، بيد أنه من الحيوي الآن أن يغتنموا وجوده للشروع في عملية المصالحة.

ولكن، بالإضافة إلى معالجة مشاكل إخواننا المواطنين في جميع أرجاء العالم، لا بد للأمم المتحدة أن تكون المحفل الذي نواجه فيه التهديدات الأطول أمدا. واليوم، أكرس خطابي لأحد أكبر التهديدات للاستقرار والازدهار في العالم: انعدام المساواة علميا. وأفعل ذلك لأن حالات انعدام المساواة ليست منافية للأخلاق فحسب، بل إنها خطيرة أيضا. وانعدام المساواة يذكي التطرف. فهو يقوض الدعم من أجل خلق اقتصاد عالمي مفتوح ويفقد الثقة والاحترام والمعاملة بالمثل بين الأمم.

وإن ميثاق الأمم المتحدة يتكلم على "المساواة في السيادة بين الدول" ويتكلم أيضا على "كرامة الفرد وما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". ومبدأ المساواة لا يتجلى في أي مكان أكثر من الجمعية العامة، حيث تتمتع جميع الدول بصوت متكافئ. أما خارج هذه القاعة، فإن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يستمر بل ويتفاقم فيما بين الدول وداخل كل منها. ولا يمكن أن نوحده صفوفنا في مواجهة الأخطار والفرص المشتركة في عالمنا ونحن على هذا القدر من التفاوت الاقتصادي والسياسي. ومن الواضح إذا أن هناك حاجة ماسة لأن تعمل الحكومات والمؤسسات الدولية للتقليل من هذه الفوارق وتعزيز انتمائنا الإنساني المشترك.

لقد درجنا بشكل تقليدي على التركيز على التفاوت بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو. غير أن

في جميع أنحاء العالم وتأييدي لها، من لبنان إلى ليبيا، ومن الكونغو إلى هايتي وتيمور - ليشتي، فهي تعمل، حتى ونحن مجتمعون في نيويورك هذا الأسبوع، على إنقاذ الأرواح وبعث الأمل.

ومنذ عام ١٩٤٦، حيث عُقدت الجلسة الأولى للجمعية العامة في لندن، ما برحت المملكة المتحدة مصممة على الإيفاء بالتزاماتها الدولية عن طريق الأمم المتحدة. وتفخر الحكومة الجديدة في المملكة المتحدة، بقيادة غوردن براون، بمواصلة هذا التقليد، وأؤكد مجددا على التزامنا اليوم.

وينصب تركيز هذه الدورة على المسائل العاجلة والملحة. ففي الشرق الأوسط، نحتاج إلى إجراء عاجل لحل قائم على دولتين يعالج أمن الإسرائيليين وحقوق الفلسطينيين في الوقت نفسه.

وفي العراق، لن يكون بالإمكان المحافظة على المكاسب الأمنية التي تحققت مؤخرا إلا بتطوير القوات الأمنية العراقية وبالمصالحة الوطنية والدعم السياسي من المنطقة برمتها.

ويعتمد مجتمعنا الدولي على المسؤوليات والحقوق. وإذا أرادت إيران أن تصبح بلدا رائدا ومحترما، فعليها أن توقف دعمها للجماعات الإرهابية في العراق وأفغانستان، وأن تضع حدا لتحديها ثلاث قرارات صدرت عن مجلس الأمن بشأن برنامجها النووي.

وفي زيمبابوي، نحتاج أن تقوم الأمم المتحدة بإجراء لدعم القيادة الأفريقية من أجل الإفلات من الحلقة المفرغة المتمثلة في الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعصف بالبلاد الآن.

ورأينا جميعا المشهد غير الطبيعي في بورما. وأهيب بالنظام أن يسمح بالاحتجاج السلمي وأن يشجع الحوار الوطني وأن يعزز المصالحة الحقيقية. فلنوجه اليوم رسالة إلى

(٢٠٠٧) ما يتوجب اتخاذه من تدابير. وعلينا الآن أن ننفذ ما قررناه وذلك بالاتفاق على تكوين القوة ونشرها على وجه السرعة وتوفير الحماية الفعالة للمدنيين في المنطقة والشروع في عملية سياسية للاستجابة للمطالب المشروعة لسكان دارفور عن طريق التفاوض. وفي أفغانستان، وهي واحدة من خمس أفقر دول في العالم، علينا أن نساند الجهد العسكري بغية تأمين الظروف المواتية لإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفيما وراء هذه الأزمات، علينا أن نطور قدراتنا على منع نشوب الصراعات. هذا هو مفهومنا لواجب الحماية. وأحد الأبعاد الهامة لهذه المسألة هو منع انتشار الأسلحة لأن سهولة الحصول عليها تغري بتكوين الميليشيات وإثارة العنف وارتكاب المجازر. لقد صوتت الجمعية بأغلبية ساحقة في العام الماضي مؤيدة المضي قدما نحو إبرام معاهدة تعنى بتجارة السلاح (انظر القرار ٨٩/٦١) وستواصل حكومة المملكة المتحدة مساعيها لتحقيق ذلك الهدف.

ثانيا: إن الانعتاق من الصراع هو الخطوة الأولى نحو التقدم بينما المعركة ضد الأمراض والأمية هي المرحلة الثانية. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في بعض البلدان فإن العالم لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. من أجل ذلك قام رئيس وزراء المملكة المتحدة بتوجيه نداء في تموز/يوليه هنا في الأمم المتحدة يدعو فيه إلى التقيد بالتزاماتنا وبناء شراكة عالمية حقيقية - مع القطاع الخاص، واتحادات العمل، والجماعات الدينية، والمجتمع المدني والمدن - بغية تحقيق الأهداف التي حدد لها عام ٢٠١٥ كسقف زمني. هذا يتطلب من العالم المتقدم تنفيذ التزامه بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي على التنمية، وستحقق المملكة المتحدة ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٣. لكن ذلك يتطلب تقاسم المسؤولية. وأضيف أن الفساد وانعدام الحكم الرشيد عدوان للتنمية.

معدلات النمو في بعض البلدان النامية أسرع منها في بعض الاقتصادات المتقدمة النمو. تلك هي الأخبار الطيبة. إلا أنه لا يزال هناك حوالي بليون شخص في العالم - أي ما يعادل سدس سكانه - يعيشون في ٥٨ بلدا في معزل عن التقدم الإنساني. إن متوسط العمر المتوقع للفرد في "بليون القاع" هذا ٥٠ عاما. ويموت ١٤ في المائة من أطفال "بليون القاع" قبل سن الخامسة، وأكثر من الثلث يعانون من سوء التغذية. وقد ظلت الدخول القومية للبلدان التي تؤوي "بليون القاع" في التدهور عاما بعد عام خلال الثمانينات والتسعينات.

وحتى حيثما تضيق الفوارق بين الدول نجد أنها تتسع داخل كل منها، وقد ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الفوارق الاقتصادية قد تفاقمت في الأعوام القليلة الماضية في ٧٣ دولة تضم ٨٠ في المائة من سكان العالم.

إن كل الدول الممتلئة هنا لها مسؤوليات تجاه شعوبها. والسعي لمعالجة مسألة الفقر يتطلب أسواقا مفتوحة، كما يتطلب تمكين المواطنين عن طريق مؤسسات ديمقراطية شفافة خالية من الفساد. كذلك يتطلب تعليما قويا ومؤثرا وخدمات صحية في متناول الجميع.

لكن الجهد الوطني وحده لا يكفي. ولأن أسباب هذا التفاوت تعبر الحدود الوطنية فإننا نحتاج إلى التعاون بين الأمم، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، تحت قيادة الأمم المتحدة.

أولا نجد أن ثلاثة أرباع البلدان التي تؤوي مواطنين من شريحة "بليون القاع" لها تجربة حديثة أو حالية مع الحرب الأهلية، فالصراع هو المدخل إلى شرك الفقر المدقع. انظروا إلى دارفور: قتل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وشرذ مليونان و ٤ ملايين آخرون يعيشون على المعونات الغذائية. إننا كمجتمع دولي قد حددنا في قرار مجلس الأمن ١٧٦٩

ويجب أن يكون في قلب هذا الاتفاق مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة"، بمعنى أن تتحمل كل البلدان جزءاً من المسؤوليات شريطة أن يكون توزيعها عادلاً بحيث يقع العبء الأكبر على كاهل الدول الغنية. والمملكة المتحدة على استعداد لتضطلع بدورها في هذا المضمار. وفي هذا العام سيسن البرلمان في دورة انعقاده المقبلة قانون تغير المناخ ليضفي صفة الإلزام القانوني على التزامنا بتخفيض انبعاث الكربون بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، مقارنة بمستويات ١٩٩٠. لكن هناك ضرورة أيضاً للالتزام ملزم مماثل من قبل الدول الغنية الأخرى.

وهكذا، إن التحديات أمامنا جسيمة، فتسوية الأزمات ومنع نشوب الصراعات، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد اتفاق جديد بشأن التجارة، وتغير المناخ، كلها تحديات تتطلب منا تسخير كل إمكاناتنا لمواجهةها. إن التدخل العسكري مثلاً لا يمكن أن يشكل حلاً بمفرده غير أننا أحياناً نعجز عن إيجاد حل دون اللجوء للقوة المسلحة. كذلك فإن ميزانيات التنمية ضرورية ولكن العالم النامي يحتاج إلى خطة للنمو، لا خطة للمعونات فحسب. أما الدبلوماسية فإن واجبها ليس فقط تقليص اختلاف وجهات النظر بين الدول بل مد يدها أيضاً إلى المجتمع الدولي ومجتمع الأعمال.

إن المملكة المتحدة لا تعترض بعلاقتها الثنائية مع البلدان الأعضاء في هذه الجمعية فحسب، بل أيضاً بمساهمتها في مؤسسات التعاون المتعدد الأطراف التي تعد من قوى الخير في العالم. غير أن على هذه المؤسسات أن تعكس صورة العالم كما هو الآن لا كما كان بالأمس. لهذا فإن المملكة المتحدة ترحب بفكرة إجراء مفاوضات حكومية في هذه الدورة بغية تحقيق اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نؤيد منح العضوية الدائمة لكل من ألمانيا واليابان

ثالثاً، إن التقدم في مجال المعونات يجب أن يتلازم مع اتفاق عالمي بشأن التجارة يفتح اقتصادات الدول بعضها على بعض مع مراعاة الإنصاف في ذلك. إذ لا يزال المنتجون في الدول الغربية يستفيدون من المساعدات المالية والتعريفات الجمركية لا سيما المنتجات الزراعية. وارتفاع التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة يحرم البلدان الفقيرة من تحقيق التنوع الاقتصادي. هذه حقا صفقة خاسرة للمستهلك الغربي كما أنها تضيق أسباب كسب العيش للمنتجين في الدول الفقيرة، فهي إذن لا تصب في مصلحة الدول الغنية من الناحية المالية، ولا تتسم بالإنصاف. وترى حكومة المملكة المتحدة أن اختتام جولة الدوحة للتجارة هذا العام ليس ضرورياً فحسب، بل ممكن أيضاً وسنعمل على تحقيق ذلك.

وأخيراً، يجب علينا معالجة تغير المناخ باعتباره أعظم التهديدات الطويلة الأجل لمطامحنا الرامية إلى معالجة مشكلة التفاوت. إن تغير المناخ يؤثر على كل البلدان، بيد أن أفقر البلدان - وبخاصة أفقر الطبقات فيها - هي التي ستعاني حقا من الآثار السلبية المدمرة. وهنا أهنئ رئيس الجمعية العامة باختياره مسألة تغير المناخ موضوعاً محورياً لهذه المناقشة العامة. كما أهنئ الأمين العام لحسن قيادته في هذا الأمر. لكننا نظل بحاجة إلى ما هو أكثر من المناقشة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ هي الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لإبرام اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ. لذلك، فإن أماننا شهران للوصول إلى اتفاق عاجل حول الخطوات الواجب اتخاذها في اجتماع بالي بغية تحقيق التقدم. وأبعد من ذلك، نحتاج إلى خارطة طريق نحو المؤتمر الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية، المزمع عقده بكونهاغن في غضون عامين، كما نحتاج إلى اتفاق عالمي يبدأ حيث تنتهي فترة الالتزام الأولي لبروتوكول كيوتو.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الكلمات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق في البيان الأول وعلى خمس دقائق في البيان الثاني، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا الذي يود التكلم في ممارسة حق الرد.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): ردا على البيان الذي أدلى به اليوم رئيس وزراء ألبانيا، أود أن أذكر ما يلي. بالمناداة باستقلال كوسوفو، وهي مقاطعة تابعة لجمهورية صربيا، يكون رئيس وزراء ألبانيا قد دعا علنا إلى انتهاك للسلامة الإقليمية والسيادة لعضو للأمم المتحدة وبلد جار ينبغي لذلك البلد أن يقيم معه علاقات ودية لمصلحته هو ولسكان بلده.

هذا الموقف يعد انتهاكا لكل المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بلا استثناء، فضلا عن كل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن كوسوفو. وهو يأتي، علاوة على ذلك، عشية الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة بين الصرب وألبان كوسوفو المقرر عقدها غدا حول المركز المستقبلي للمقاطعة هنا في مدينة نيويورك هذه.

إن رئيس وزراء ألبانيا يفعل ذلك لأن مقاطعة كوسوفو معظم المقيمين فيها في هذه الأيام ينتمون إلى الطائفة الألبانية. وبغية فهم حسامة هذا العمل فهما تاما، ينبغي للمرء أن يتصور حالة ينادي فيها كل بلد باستقلال جزء من البلد المجاور له الذي يتصادف أن يقطن ذلك الجزء أناس ينتمون إلى طائفته هو. ثمة حالات مشابهة كثيرة. هل يمكننا تصور الفوضى التي ستعم العالم إن كان كل بلد يأخذ بالمثل الذي ضربه رئيس وزراء ألبانيا؟

أترك ممثلي الدول الأعضاء مع ذلك السؤال.

والهند والبرازيل والتمثيل الدائم لأفريقيا. ونحن لا نصر على نمط بعينه لعملية الإصلاح هذه بقدر ما يهمنا إحراز النتائج.

في العالم اليوم أكثر من بليون شخص يطرقون الفضاء الإلكتروني وشركات تفوق عائداتها عائدات بلدان كثيرة ومنظمات غير حكومية تفوق عضويتها عدد السكان في بعض البلدان. وعلى مؤسساتنا الدولية والحال كذلك ألا تكفي بالانكفاء على ذاتها في عملية الإصلاح بل أن تفتح أيضا على الفضاء الأرحب خارجها لتتواصل مع حركات التغيير الشعبية.

إن المرحلة الماضية من العولمة، في القرن التاسع عشر وظهور قوى جديدة واهتار النظام العالمي أنتجا صراعا خلف ندوبا على القرن العشرين بأكمله. فإذا لم نتمكن من بناء الثقة والمصلحة المتبادلة بين الشعوب ونجسد ذلك في مؤسسات دولية قوية ومستدامة تعمل على تقريب وجهات النظر وتعزيز القيم المشتركة فإن أحدث مراحل العولمة لن تكون إلا فجرا كاذبا أيضا.

ولا ينبغي فقط أن نلائم أوضاعنا لتتناسب مع العولمة بل يجب علينا، ونحن على ذلك قادرون، أن نطوع العولمة لخدمة أهدافنا، وأن نستغلها لتوزيع السلطة والثروة والفرص. إن هذه المهمة من وجهة نظر حكومي مدفوعة بالاعتبارات الأخلاقية وبالمصلحة الوطنية في آن معا. ولزاما علينا أن نهتم بمشاكل انعدام الأمن والتفاوت خارج حدودنا إذا كنا نرغب في تعزيز الأمن والرخاء داخلها.

إننا نعيش في عالم أكثر رخاءا وسلما وتمتعا بالديمقراطية من أي وقت مضى، فدعونا نتعهد بأن نعيش في عالم تسود فيه المساواة.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. والآن سأدعو الممثلين الذين يرغبون في التكلم لاستعمال حق الرد.

والمستدام الموجود في أيدينا الآن، في شكل اقتراح الوساطة الدولي للرئيس أهتيساري، هو الأساس ويجب أن يوفر الأساس في حالة الفشل.

ولئن كنا نتمنى أفضل حظ للمفاوضين غدا، ولئن كنا ندعم دعما تاما جهود الطرفين كليهما للتوصل إلى اتفاق، فإننا نعتقد بوجهة نظر مفادها أن تمتع شعب كوسوفو، في نهاية الفترة، بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير سيعود بالفائدة لا ببناء آخر دولة ذات سيادة بعد انهيار يوغوسلافيا السابقة فحسب، وإنما أيضا ببناء جسور - الجسور الأوروبية والأوروبية - الأطلسية - لشعوب صربيا وما وراء صربيا.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.

السيد باشا (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): تؤمن جمهورية ألبانيا بعلاقات حسن الجوار مع جميع جاراتها، بما فيها صربيا. وهي تؤمن بأن الطريق الذي ستختاره المنطقة هو طريق التكامل الأوروبي - الأطلسي، وهي تشاطر معظم جيرانها تلك الرؤية. وهي ترجو بالتأكيد نفس الشيء بالنسبة إلى جمهورية صربيا.

جمهورية ألبانيا لا تنادي إلا بجدول الأعمال الذي انبثق عن عملية بدأت هنا في الأمم المتحدة، من قبل الأمين العام، من خلال ممثله الخاص، السيد أهتيساري، وهو اقتراح عادل ومتوازن وقابل للاستدامة ويتمتع بدعم الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية ومجلس الأمن، وهو الجواب الحقيقي الوحيد - لا للسلام والأمن في كوسوفو فحسب، وإنما أيضا للسلام والأمن في المنطقة - لا لهذا اليوم فحسب، وإنما للغد أيضا - لا لمستقبل شعب كوسوفو فحسب، وإنما لمستقبل الشعب الصربي والشعب الألباني والشعب المقدوني وشعب كرواتيا والجبل الأسود والمنطقة بأسرها. هذا مستقبل يتحرك بعيدا عن الماضي القريب المر، المشحون بالحقد الطائفي والتمييز العرقي، ويقترّب من التعاون بين الأمم الحرة المستقلة المتمتعة بكامل الحقوق والحريات لها نفسها وللأقليات المنضوية تحت لواء مجتمعاتها.

تلك رؤية تتشاطرها الدول الأوروبية. وتتشاطرها الدول المحررة في العالم. وهي الرؤية التي تعتنقها ألبانيا أيضا.

ألبانيا يحدوها الأمل أن المفاوضات، التي ستستأنف غدا في نيويورك وتستمر إلى نهاية فترة الـ ١٢٠ يوما، ستتمخض عن حل. كما تأمل أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ الخطوة التالية للتشبية على ذلك التحرك خدمة للسلام والأمن في كوسوفو وصربيا والمنطقة قاطبة.

لكن جمهورية ألبانيا مدركة أيضا أن واجبنا الأول هو السلام والأمن في المنطقة، وأن النهج المتوازن والعادل